# الفهرس


| | | |
|---|---|---|
| | المقدمة | 3 |
| | | |
| | أهمية الموضوع | 4 |
| | أهداف الدراسة | 5 |
| | حدود الدراسة الزمنية والمكانية | 5 |
| | أسباب اختيار الموضوع | 6 |
| | إشكالية الدراسة | 6 |
| | فرضيات الدراسة | 7 |
| | منهج الدراسة | 7 |
| | الدراسات السابقة | 7 |
| الفصل الأول الإطار ألمفاهيمي والنظري للدراسة | | |
| المبحث الأول | مفهوم الإستراتيجية وأهم المقتربات النظرية التي تدرسها | 12 |
| المطلب الأول | مفهوم الإستراتيجية والمفاهيم المرتبطة بها | 12 |
| المطلب الثاني | طبيعة وسمات الإستراتيجية التركية | 19 |
| المبحث الثاني | مؤسسات صنع الإستراتيجية في تركيا | 24 |
| المطلب الأول | بنية النظام السياسي التركي | 25 |
| المطلب الثاني | الإستراتيجية التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية | 35 |
| المبحث الثالث | محددات الإستراتيجية التركية | 46 |
| المطلب الأول | المحددات الداخلية | 46 |
| المطلب الثاني | المحددات الخارجية | 51 |
| الفصل الثاني الأزمة السورية وتداعياتها على الأهداف الإستراتيجية العليا للسياسة الخارجية التركية | | |

| | | |
|---|---|---|
| المبحث الأول | الأهمية الجيو إستراتيجية لسورية في حسابات تركيا وطبيعة الأزمة السورية | 61 |
| المطلب الأول | الأهمية الجو إستراتيجية لسورية في حسابات تركيا وأهم مسببات الأزمة | 61 |
| المطلب الثاني | طبيعة الأزمة السورية وأهم أطراف النزاع داخل سوريا | 67 |
| المبحث الثاني | الإستراتيجية التركية ( المبادئ – الأهداف – المرتكزات ) | 74 |
| المطلب الأول | الإستراتيجية التركية تجاه سوريا من 2002-2010 | 74 |
| المطلب الثاني | مرتكزات وآليات وأهداف الإستراتيجية التركية | 81 |
| المبحث الثالث | الإستراتيجية التركية تجاه الأزمة السورية (الخلفيات والدوافع) | 87 |
| المطلب الأول | الموقف التركي الخاص بالأزمة السورية | 87 |
| المطلب الثاني | الدور الاستراتيجي لتركيا تجاه الأزمة السورية | 99 |
| الفصل الثالث تقييم الإستراتيجية التركية تجاه الأزمة السورية | | |
| المبحث الأول | الإستراتيجية التركية ما بين النجاح والفشل | 111 |
| المطلب الأول | مخرجات الإستراتيجية التركية تجاه الأزمة السورية | 111 |
| المطلب الثاني | معايير فشل الإستراتيجية التركية تجاه (الأزمة السورية) | 116 |
| المبحث الثاني | تأثير الأطراف الإقليمية والدولية علي الإستراتيجية التركية تجاه سوريا | 122 |
| المطلب الأول | الموقف الإيراني | 122 |
| المطلب الثاني | الموقف الروسي | 127 |
| المبحث الثالث | الأداء المستقبلي للإستراتجية التركية تجاه سوريا | 133 |
| المطلب الأول | سيناريو الاستمرار التركي في تقديم الدعم العسكري للمعارضة السورية | 133 |
| المطلب الثاني | سيناريو استمرار التوغل العسكري المباشر في سوريا | 136 |
| الخاتمة | | 139 |

# المقدمة

تدرك تركيا بأن مسار الأحداث في سوريا له تأثير كبير على أمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية وعلاقاتها الإقليمية، لذا فهي تسعى بأن تكون طرفاً فعال في الساحة السورية من خلال ما تمتلكه من مقومات التأثير وطبيعة توجهات نظامها السياسي و موقعها الجغرافي. وهى تدرك أن ما يجري في سوريا، يؤثر بشكل مباشر في معادلة التوازن الإقليمي، مما يعيق الإستراتيجية التركية في المنطقة.

في نفس الوقت شكلت هذه الأحداث قلقاً من احتمال محاولة ضرب مرتكزات الدول المركزية ومنها تركيا، وتُعبر الرؤية الإستراتيجية التركية عن اهتمامها بسوريا من منطلق الاستجابة للموقع الجيوسياسي و الأيديولوجي الذي يفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية المحيطة بها كمصدر تهديد للأمن القومي التركي أو إقامة علاقات اقتصادية ذات فائدة للصالح الوطني أو كمجال للحركة والنفوذ الإقليمي، وهو ما يتطلب منها مزيداً من الانخراط في هذه الأحداث.

فالتوجه الاستراتيجي لتركيا، نحو المشاركة في ترتيب أوضاع الأحداث في سوريا والمنطقة وصياغتها ورسم تصوراتها المستقبلية ليس بالأمر المستجد ولكن الجديد هو المدى الذي اندفعت به تركيا نحو التدخل في الشأن السوري والذي لم يقتصر بالتأكيد على الجوانب الاقتصادية والسياسية بل قد تعداه إلى جوانب أمنية وعسكرية أيضاً، لاسيما أن تركيا تحتل موقعاً استراتيجياً حساساً في بيئة إقليمية مضطربة، وفي ضوء إعادة تعريف مكانة تركيا على الساحتين الإقليمية والدولية، لجأت حكومة حزب العدالة والتنمية، إلى اعتماد رؤية جديدة للدولة تغيرت بموجبها النظرة إليها من كونها "هامشا" أو "جسرا" بين الشرق والغرب، إلى دولة "مركزية " و "حاسمة" أما إقليمياً فتغيرت تصوراتها عن المنطقة المحيطة بها من كونها مصدراً للتهديدات إلى "عمق استراتيجي" تتوافر فيها العديد من المقومات والفرص، وأما في الساحة الدولية، فتحول التصور عنها من مجرد دولة "تابعة" تعمل وفق متطلبات حلفائها واستراتيجياتهم، إلى دولة ذات مسؤولية لها أولويات واستراتجيات "مستقلة" وتسعى إلى إنتاج سياسات دولية.

بدأت تركيا تبحث عن دورها الجديد، وترسم سياستها الخارجية انطلاقاً من قناعتها بأن لها مكانة أكبر في منطقة الشرق الأوسط والعالم ككل، على هذا الأساس سعت تركيا لكسر المفهوم

الغربي للدور والمكانة الإقليمية والدولية التقليدية لتركيا كدولة حاجز أو جسر بين الشرق والغرب، إلى نموذج فريداً يمزج بين الجغرافيا والدين والاقتصاد والسياسة والحداثة.

في هذا الإطار تناولت هذه الدارسة طبيعة الإستراتيجية الخارجية لتركيا وأهم مرتكزاتها الأساسية، إذ تعرضت هذه الإستراتيجية لهزات و إشكالات كثيرة خاصة بعد عام 2011 تزامنا مع أحداث الربيع العربي، نتيجة الدور الذي لعبته تركيا على الصعيد الإقليمي والدولي ولعل أهم هذه الأحداث هي الأزمة السورية التي كانت بمثابة اختبار حقيقي للإستراتيجية التركية ولدورها الإقليمي، عليه تحاول الدارسة الوقوف على فهم وتفسير الإستراتيجية التركية تجاه سوريا والتطرق لأهم المبادئ الأساسية والمحددات التي حكمت توجه تركيا الخارجي، ومعرفة الدوافع والعوامل التي جعلت تركيا تنتهج سلوك استراتيجي ولعب دور إقليمي، ومحاولة تفسير هذا السلوك الخارجي نحو سوريا، ومعرفة حقيقة هذا السلوك وما إذا كان يُعبر عن عقلانية سياسية أو براغماتية باعتبار أن تركيا قوة إقليمية لها توجهها الخاص وأن سياساتها تعبير على مصالحها القومية، أم أنه مجرد تحرك ضروري فرضته أوضاع ومستجدات دولية و أن تركيا جزء منها وتتأثر بها كأي دولة إقليمية أخرى بالنظر إلى حساسية الموقع الجغرافي فهي تقع في قلب أكثر المناطق توتراً وسخونة وتغيرا والمليئة بالصراعات والحروب.

**أهمية الموضوع :** تكمن أهمية الدارسة من حيث أهمية الدولة موضوع البحث فتركيا برزت في العقد الأخير من القرن الماضي كلاعب إقليمي مهم وفاعل، لها قوة عسكرية ضخمة تستخدمها ببراعة كبيرة إلى جانب وزنها السياسي الكبير، وقوة اقتصادية ناعمة مؤثرة جداً وكان هذا واضحاً في أنخرطها في قضايا المنطقة العربية، بالإضافة إلى أهمية الدور الإقليمي لتركيا وبالأخص الدور البارز في الأزمة السورية التي شكلت اختبار حقيقياً لتركيا وامتحاناً هدد مصالحها القومية على اعتبار أن الأزمة السورية حدث مفصلي يتوقف عليه، مستقبل توازنات القوى الإقليمية والدولية بالمنطقة.

**الأهمية النظرية للدارسة** : تسعى إلى محاولة فهم طبيعة الإستراتيجية التركية التي ميزها الجدل الكبير بين المؤيدين والمعارضين خلال الفترة الزمنية للدارسة و إبراز الغاية والهدف من الدور الذي لعبته تركيا في الأزمة السورية ومستوى قدرتها على المناورة وتحديد التأثيرات السلبية لهد التدخل على تركيا داخلياً وخارجياً.

**الأهمية العلمية**: تسعى إلي معرفة السلوك الخارجي لتركيا خلال فترة الدراسة من خلال تناولها لموضوع مهم بالنسبة للبلدين وهي (الأزمة السورية) فبالنسبة لسوريا تعتبر أزمة داخلية خطيرة

تهدد الدولة برمتها، وبالنسبة لتركيا تعتبر تهديداً لأمن تركيا وتحدياً خطيراً لمستقبل وحدتها القومية.

**أهداف الدراسة** : تهدف الدارسة إلى محاولة رصد وتحليل طبيعة الإستراتيجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية عن طريق تناول أهم محددات هذه الإستراتيجية في الفترة الممتدة بين 2018/2011 وأهم مبادئ هذه الإستراتيجية :-

- التعرف على واقع الإستراتيجية التركية في تعاطيها مع بيئتها الخارجية التي تتميز بالحركية والاستقطاب الشديد و معرفة خصوصية المجال الحيوي الذي تتحرك فيها هذه الإستراتيجية.
- التعرف على أولويات الإستراتيجية التركية في عمقها الجيوسياسي، والأسس التي تتحرك من خلالها أدوات السياسة الخارجية لتركيا في ظل المتغيرات الإقليمية التي طرأت على المنطقة بعد 2011.
- أبراز أهمية الدور الإقليمي التركي من خلال الدور الذي لعبته تركيا في إدارة الأزمة السورية وفق تصورات المصلحة التركية الوطنية.
- فهم السلوك الخارجي التركي في تعاطيه مع التحديات الأمنية الجديدة التي فرضتها الأزمة السورية.
- توضيح أهم الانعكاسات التي أثرت على مكانة تركيا الإقليمية وعلى سياستها الخارجية في تعاملها مع الأزمة السورية، لمعرفة مكامن الخلل في الإستراتيجية الخارجية لتركيا.

**- حدود الدراسة الزمنية والمكانية**

**الحدود الزمنية للدراسة** : برغم من تحديد فترة الدراسة بين سنوات 2011 إلى غاية 2018 إلا أن الباحث في هذه الدراسة قد تطرق لفترة ما قبل 2011 وذلك بحسب طبيعة الدراسة باعتبار أن الفترة الممتدة من عام 2002 حتى فترة الدراسة تمثلت في نفس النظام الحاكم في تركيا فترة حكم حزب العدالة والتنمية.

يرجع سبب تحديد بداية الدراسة بهذه السنة لأن المنطقة العربية شهدت خلال هذا العام تغيرات في أنظمة الحكم ومن بينها سوريا حيث أتسمت الإستراتيجية التركية بتوجهات جديدة و أنمط مختلفة خاصة بعد اندلع الأزمة السورية في سنة 2011، ونتيجة خيارات القيادة التركية التي جعلت من سياسة صفر مشكلات إلى صفر علاقات مع سوريا في إطار تعاملها مع

الأزمة السورية من أجل مكانتها الإقليمية التي كانت تعتقد بأنها ستكون رائدة إقليمياً ودولياً بانتهاجها هدا التوجه، عليه شهدت الإستراتيجية التركية تراجعاً في العلاقات الثنائية بين البلدين وصل إلى حد ألقطيعه.

**الحدود المكانية للدراسة** : تشمل الدارسة دولتين مهمتين الأولى هي تركيا و التي تمثل حلقة وصل بين أوروبا واسيا والتي تمتلك موقعاً جيوسياسياً فريداً، و دولة أخرى هي سوريا تربطها حدود برية وتتداخل تضاريس البلدين وجمعتهما خلافات كبيرة حول عدة قضايا، عليه فالدارسة في منطقة مهمة وحساسة هي الشرق الأوسط التي تشهد اضطراب مما أثر على تركيا امنياً و اقتصادياً.

**- أسباب اختيار الموضوع:** يرجع اختيار الباحث لموضوع البحث إلى اعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية:

**الأسباب الموضوعية** : تحاول الدارسة إعطاء نظرة تحليلية للسلوك الخارجي لتركيا على المستوى الإقليمي لإعطاء صورة تفسيرية للإستراتيجية التركية في ظل مناخ تصارعي وبروز قوى إقليمية ذات أدوار فعاله في المنطقة .

**الأسباب الذاتية** : ترجع لميول الباحث واهتمامه الشخصي بحقل دارسة السياسية الخارجية والأزمات الدولية، والرغبة في تقديم عمل مرجعي أكاديمي، وكذلك اهتمام الباحث بالشؤون التركية بشكل خاص كان دافعاً نحو اختيار الموضوع للدارسة والتحليل، على اعتبار أن تركيا نموذج ناجح اقتصادياً يمكن أن يستفاد منه، كذلك الميول الشخصي لتناول مواضيع جديدة وحديثة نظراً لما تتميز به من حركية وجدل و كثافة في الأحداث والفواعل المتدخلة و المؤثرة فيها.

في الإستراتيجية التركية تجاه سوريا نموذج مثالي لهذا التحدي العلمي والذي مازال يتشكل لحد الآن و يثار حوله الكثير من النقد والجدل لدى المتخصصين.

**إشكالية الدراسة:** تكمن إشكالية البحث الرئيسية : في طبيعة السلوك الاستراتيجي الذي اتبعته تركيا إزاء احد أهم دول جوارها في المنطقة (سوريا)، في ظل أزمة داخلية تسببت في تزأخم سياسيات القوى الإقليمية للاستحواذ على قدر من المصالح والتأثير في الخريطة الجيوإستراتيجية، مما تطلب من تركيا انتهاج سياسات ذات ابعد إستراتيجية مؤثر في مناخ تصارعي داخل البيئة الإقليمية تجاه ما يجري في سوريا .

ويرتبط بالسؤال الرئيسي مجموعة أسئلة فرعية :

- ما هي أهم محددات الإستراتيجية التركية ؟
- ما هي أهم مبادئ ومرتكزات الإستراتيجية التركية ؟
- هل نجحت تركيا في إدارة الملف السوري وما هي أهم النتائج المترتبة على ذلك ؟

**فرضيات الدراسة:** تستند الدراسة إلى فرضيتان أساسيتين: **لأوله مفادها،** أن سوريا تحتل مكانة مهمة في الإستراتيجية التركية وذلك نتيجة المعطيات البيئة الإقليمية المتشعبة، امنياً وسياسياً واقتصادياً، وتشابك المصالح والتحديات، ونتيجة أهمية سوريا في المنطقة والتنافس الإقليمي والدولي الذي أخد أبعاداً متعددة إلى جانب تأثير الوضع في سوريا على الأمن القومي التركي بكل أبعاه، هنا صاغت تركيا إستراتيجية شاملة للتعامل مع الملف السوري من خلال توظيف القدرات والإمكانيات والتأثير والنفوذ لكى تكون طرفاً فاعلاً ومؤثراً في صياغة الترتيبات الخاصة بالملف السوري باعتباره أحد أهم دوائر العمق الاستراتيجي التركي، **أما الفرضية الثانية فهي تتمحور،** في توظيف تركيا للأزمة سورية لتصحيح موازين القوى الإقليمية داخل المنطقة من خلال دعمها للمعارضة السورية للإطاحة بنظام بشار الأسد المدعوم من إيران وتنصيب نظام بديل يكون حليف إستراتيجي لها.

**مناهج الدراسة:** تستوجب طبيعة الدارسة من الباحث توظيف المناهج المناسبة ذات العلاقة والتي بها يمكن فهم العلاقة بين المتغيرات المستقلة والثابتة في إشكالية الموضوع حيث تم توظيف المناهج التالية:

**منهج دراسة الحالة:** أستخدم الباحث هذا المنهج في فهم تفاصيل الإستراتيجية التركية تجاه سوريا كحالة قابلة للدارسة بتجميع البيانات والمعلومات حوله لأجل الكشف عن مجموعة من الترتيبات التي تحدد هذه الإستراتيجية في بيئتها الإقليمية، و دورها في الأزمة السورية، وعليه فأن دارسة هذه الإستراتيجية تجاه الأزمة السورية تعتبرحالة خاصة على اعتبار الجوار الإقليمي وحساسية الملفات الخلافية المشتركة بين البلدين وتأثيرات المحتملة لهذه الأزمة على الأمن التركي يجعل منها حالة فريدة لفهم السلوك التركي الخارجي ويعطينا فهماً أعمق للإستراتيجية الخارجية التركية خلال فترة الدارس

**المنهـــج التاريخـــي:** برغم من تحديد الباحث مجالاً زمنياً للدراسة، إلا أن الظاهرة المدروسة تستدعي الرجوع إلى الماضي، لاستقراء بعض المراحل التاريخية للإستراتيجية التركية. فالمنهج التاريخي يصور الظروف المحيطة بصانع القرار في محيطة الإقليمي داخل بيئة

مطربة، وكذلك محاولة معرفة الظواهر والظروف المؤاثره في هذه الإستراتيجية لكي يتم المقارنة بين مرحله ومرحلة.

**المنهج التحليلي** : يمكن تطبيق هذا المنهج على موضوع الدراسة من خلال الاعتماد عليه في فهم و تحليل عمليه التفاعل بين البلدين في مختلف المجالات و خاصة مع وجود العديد من العوامل والقضايا المشتركة بين البلدين داخلياً و خارجياً والتي تؤثر بشكل كبير على شكل و طبيعة العلاقات بينهما فضلاً عن تأثير العوامل والمتغيرات الإقليمية و الدولية على هذه العلاقات تبعاً لذلك سيتم تناول أهم محددات الإستراتيجية التركية و تأثيرها على سلوك تركيا تجاه سوريا فيما يخص دورها في الأزمة السورية و كيف أثرت القضايا المشتركة بين البلدين في توجيه الإستراتجية التركية تجاه سوريا.

**الدراسات السابقة:** بالرجوع إلى الأدبيات السابقة التي تناولت الاستراتيجية الخارجية التركية اعتمد الباحث على أهم الدارسات و لعل أهمها:

1- **دراسة حمدان محمد الطيب** : ( السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية 2002/2017 "دراسة للدور التركي في الأزمة السورية" )

**تمحورت مشكلة هذه الدراسة،** في طبيعة السياسة الخارجية التركية في عهد حكم حزب العدالة والتنمية في الفترة الممتدة بين 2017/2002 و كيف تأثرات تركيا بالدور الذي لعبته تجاه الأزمة السورية إذ ركزه الباحث في هذه الدراسة على أهم المرتكزات الأساسية لسياسة الخارجية التركية وأهمية الدور الذي لعبته تركيا في إدارة الأزمة السورية ومن خلال هذه الإشكالية، **وضع الباحث الفرضية التالية،** تعتبر السياسة الخارجية التركية خلال فترة الدراسة انعكاس للنسق الفكري لحزب العدالة والتنمية وهوا ما أثر على خيارات تركيا الخارجية في التعامل مع عمقها الاستراتيجي والإقليمي، من هنا كان الدور التركي تجاه الأزمة السورية نتيجة متطلبات البيئة الإقليمية والدولية ولحماية المصالح التركية في المنطقة والحفاظ على الأمن القومي التركي، **وتوصل للباحث في هذه الدراسة إلى عدة نتائج** كان من بينها ما يلي:

- هناك تناقض في السياسة الخارجية التركية تجاه المنقطة فهي من ناحية تصر على أن لا يكون هناك تدخل أجنبي في مسيرة عملية التغيير التي تقودها الشعوب فهي من تملك

سلطة القرار و المستقبل وأن من يقوم بهذا التحول الطبيعي قوى حقيقية على أرض الواقع قوى تمثل أردة الشعوب.

- من ناحية أخرى وعلى العكس تماماً فتركيا تتدخل في شؤون هذه الدول وتدعم قوى معارضة ليس سياسياً فقط بل حتى عسكرياً وسوريا نموذج لهذا التدخل وأصبح لها موطئ قدم في سوريا.
- ساهمت تركيا في إطالة أمد الأزمة السورية مما أدي إلى تصاعد حدة الموقف بين النظام والمعارضة وتدخل أطراف خارجية على الساحة السورية.

2- **دراسة مروان عدني كامل، احمد مشعان نجم** : ( الإستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط دراسة في ضوء عوامل التغير الإقليمي )

**تتمثل إشكالية هذه الدراسة** في صعوبة تكوين تصور شامل يكون قادر على الإلمام بكافة أدوات وحيثيات الإستراتيجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل لتوثر المتسارع في المنطقة وقد ركزه الباحث هنا على الكيفية التي يمكن لتركيا من خلالها استخدام أدواتها لتحقيق أهدافها الإستراتيجية في ظل الأزمة السورية، **وكانت فرضية الدراسة كتالي،** أن قدرة تركيا بوصفها دولة فاعلة إقليميا ضمن منطقة نفوذ لتزال تخضع لعوامل شاملة من التغير وعدم الاستقرار والتدخل الدولي، كالشرق الأوسط يفرض عليها الكثير من الاستعداد والانتباه والتكيف وتسخير الإمكانيات من أجل تحقيق رؤيتها الإستراتيجية التي تعكسها متطلبات أمنها ومصالحها الدائمة في منطقة تشهد تحولاً في أشكال النظم الحاكمة كسوريا، **وتوصل الباحث إلى بعض النتائج،** نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي.

- حققت الإستراتيجية التركية بعد عام 2002 الكثير من أهدفها في منطقة الشرق الأوسط سوا على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو العسكري.
- واجهت الإستراتيجية التركية تحديا مفصليا مع حلول عام 2011،وما تلاه بأحداث الربيع العربي وما ترتبه علية من تداعيا على منطقة الشرق الأوسط بشكل ملحوظ ، وكان من الطبيعي بان يكون هناك أثار وانعكاسات على الإستراتيجية التركية.
- بالرغم من التحديات التي وجهتها تركيا إلا أنها قد تمكنت من الحفاظ على مكانتها الإقليمية في المنطقة من خلال تطوير رؤية إستراتيجية تتلاءم مع إمكانياتها وقدراتها.

**3 - دراسة الخضاري خديجة**: ( تنامي الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط من 2002، إلى 2018 –سوريا دراسة حالة )، **تكمن مشكلة الدراسة** هنا، بتحليل أسباب

تنامي الدور التركي إقليمياً و الأساس الذي انطلاقة منها السياسات التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل الأزمة السورية وحجم تأثير المتغيرات الإقليمية على صانع القرار في تركيا. **طرح الباحث هنا الفرضية التالية،** يمكن القول بأن الأساس الذي انطلاقة منه السياسات التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط و سوريا بشكل خاص هو أساس أيديولوجي عثماني إسلامي قائم على أساس الجيو ثقافية والجيو أثنية، وأساس أخر قائم على المصلحة والأمن القومي في حدود القدرة والإدارة السياسية، بالإضافة إلي وجود متغيرات إقليمية ودولية ساهمت في رسم الإستراتيجية التركية تجاه سوريا.

**توصل الباحث في هذه الدراسة الي عدة نتائج وكان من بينها مايلي:**

- المحددات الداخلية و الإقليمية والدولية لكلا البلدين (سوريا وتركيا) لعبت دوراً كبيراً في تطور العلاقات بينهما سواء سلباً أو أجاباً.
- تركيا رأت في سوريا بوابتها تجاه المنطقة العربية و ازدادت فعالية الدور التركي انطلاقاً من تطور العلاقات بين البلدين.
- قد أتراث الثورة السورية على الدور التركي في المنطقة ما نتج عنه تراجع واضح في هذا الدور.

بالرغم من زخم المعلومات ودقة التحليل في الدراسات السابقة، إلا أن الباحث قد لاحظه عدم وجود تقيم للسلوك التركي سواء كان في طبيعة السياسية الخارجة لتركيا تجاه الملف السوري أو تقيم مستواي الأداء للإستراتيجي لتركيا، سواء كان هذا السلوك قد ترتبه علية نجاح أو فشل في العلاقات التركية السورية.

من هنا حاول الباحث أن يعالج هذا القصور أد قام في دراسته بتقييم الإستراتيجية التركية تجاه سوريا خلال فترة الدراسة وقد استندا الباحث في هذا التقييم على بعض المعاير سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو الأمنية وخاصة الملف الكردي، هذا التقييم من وجهة نظر الباحث.

## *الفصل الأول*

## الإطار ألمفاهيمي والنظري للدراسة

أي دراسة علمية أكاديمية تهدف للوصول إلي درجة من الدقة لا بد من توافرها على خلفية وقاعدة النظرية للموضوع، وهذا ما ينطبق على موضوع الدراسة،وعلى ضو ذلك لا يمكننا البحث في هذا الموضوع من دون أن نسبق ذلك بمحاولة تقديم دراسة في الإطار النظري و ألمفاهيمي للإستراتيجية التركية، وقد قسمه هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

**المبحث الأول: مفهوم الإستراتيجية واهم المقتربات النظرية التي تدرسها.**

المطلب الأول :مفهوم الإستراتيجية والمفاهيم المرتبطة بها.

المطلب الثاني: طبيعة وسمات الإستراتيجية التركية.

**المبحث الثاني: مؤسسات صنع الإستراتيجية في تركيا.**

المطلب الأول: بنية النظام السياسي التركي.

المطلب الثاني:الإستراتيجية التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية.

**المبحث الثالث: محددات الإستراتيجية التركية.**

المطلب الأول: المحددات الداخلية.

المطلب الثاني: المحددات الخارجية.

## المبحث الأول

## مفهوم الإستراتيجية واهم المقتربات النظرية التي تدرسها

يتناول هذا المبحث مفهوم الإستراتيجية وأهم المفاهيم ذات الصلة ومن ثمة تناول أبرز خصائص الإستراتيجية ومستويات ومراحل صياغة الإستراتيجية والسمات العامة للخطة الإستراتيجية، وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى هذه الهيكلية من خلال مطلباً:

## المطلب الأول

## مفهوم الإستراتيجية والمفاهيم المرتبطة بها

الإستراتيجية مصطلح واسع المعاني ومتعدد الوجوه، وقد ارتبط تاريخياً بفن الحرب وقيادة القوات، تم اتسعت مضامينه بمرور الزمن وبتراكم الخبرات والمعارف حتى أصبح نمطاً من التفكير العالي المستوى الموجه لتحقيق غايات سياسية وتعبئة قوى الأمة المادية والمعنوية وضمان مصالحها في السلم والحرب، لهذا السبب ليس للإستراتيجية معنى متفق عليه، لأن معناها ومبناها مرتبطان بالشروط الزمنية والمكانية التي صيغت فيها وبالإحداث التي انبثقت عنها والأشخاص الذين تبنوها وطبقوها والمدارس الفكرية التي أنشأتها بالإضافة إلى وجود العديد من المصطلحات الشبيه للإستراتيجية [1].

### أولاً: مفهوم الإستراتيجية

لتحديد مفهوم الإستراتيجية يجب أولاً أن نتطرق إلى أهم الصعوبات الذي يوجهها هذا المفهوم :-

**الصعوبة الأولى** : تتمثل في الانصهار بين النظري والعملي لأن الإستراتيجية أصلاً هي فن عملي تسلسلت إليه الجوانب النظرية تدريجياً.

**الصعوبة الثانية** : لتحديد مفهوم مطاطي كالإستراتيجية غاية في الصعوبة خاصة في حصر مجالاته وحدوده المعرفية فهو يضيق ليشمل الجوانب العسكرية فقط، ويتسع ليشمل الجوانب السياسية والاقتصادية و الثقافية .

(1) خليل حسين ، حسين عبيد ، الإستراتيجية التفكير والتخطيط الاستراتيجي : استراتيجيات الأمن القومي، ط (1) ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، 2013،ص29.

الصعوبة الرئيسية في تقديم تعريف جامع ومانع لكلمة إستراتيجية هي عدم وجود تعريف موحد متفق عليه لهذا المصطلح، لكن هذا لا يمنع من التطرق لبعض التعريف التي حاولت إيجاد دلالة له[1].

ترجع الجذور التاريخية لمصطلح الإستراتيجية إلى العهد الإغريقي حيث كانت الكلمة اليونانية " ستراتوس " أسترات يجوس وتعني " فن الجنرال " أو أساليب القائد العسكري، أما من الناحية اللغوية تعرف بأنها خطة أو سبيل للعمل و في العصر الحديث فقد أصبح المصطلح يستخدم ما بين العقلانية والواقعية في إدارة العمليات الحربية[2] .

**يعرف كارل فون كلاوزفيتر*** الإستراتيجية " بأنها فن استخدام الاشتباك من أجل هدف الحرب " يتضح لنا بأن هذا التعريف يجعل الإستراتيجية تقتصر فقط على التخطيط العسكري أي وقت الحرب، فالإستراتيجية حسب كلاوزفيتز هي المعركة ومواجهة قوة العدو بالقوة والتي تعتبر الطريقة الوحيدة لتحقيق النصر .

**أما فوت مولتكه فيعرف**** الإستراتيجية بأنها " إجراء الملائمة العملية للوسائط الموضوعة تحت تصرف القائد إلى الحد المطلوب ".

هنا يمكن القول بأن هذا التعريف يختلف عن سابقه بأنه لا يركز على استخدام الإستراتيجية في أوقات الحرب فقط، بل إن الإستراتيجية حسب مولتكة تهتم أيضا بما قبل الحرب أيضاً، فالقائد الذي توضع تحت تصرفه الإمكانات والوسائط يستطيع أن يحقق الأهداف المرجوة دون الحاجة إلى دخول في حرب أو معارك دامية[3].

**جيمس بريات كوين فقد عرفها***** بأنها " نمط أو خطة تعمل على تكامل أهداف المنظمة الكبرى وسياستها و أعمالها في شكل واحد متماسك " .

---

(1) نسيمة طويل ، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق أسيا دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009-2010 ، ص18-21.

(2) عزا لدين عبدا لله أبوسمهدانة، الإستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط : 2000 – 2008 ، دراسة حالة القضية الفلسطينية رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر، غزة ، 2012 ،ص26

(3) أسامة أبو دراز ، الإستراتيجية الروسية في منطقة المتوسط : دراسة حالة التدخل الروسي في سوريا ، رسالة ماجستير ، جامعة العربي بن مهدي أم البواقي ، الجزائر، 2015 ،2016 ، ص8

* كارل فون كلاوزفيتز، جنرال ومؤرخ حربي بروسي، ولد في ألمانيا سنة 1780، له العديد من المؤلفات حوله الحرب والتكتيك والاستراتيجيات

** فون مولتكه، هو قائد عسكري ولد في ألمانيا سنة 1800، توالى رئاسة أركان الجيش البروسي من 1857 إلى 1888.

*** جيمس كوين ، أكاديمي ومؤلف أمريكي ولد عام 1928.

**ورأى أبو النصر** الإستراتيجية بأنها " مسار أو مسلك أساسي تختاره المنظمة من بين عدد من المسارات البديلة المتوفرة لديها لتحقيق أهدافها "، بمعنى أن الإستراتيجية هي إطار يرشد الاختبارات التي تحدد طبيعة واتجاه منظمة ما وذلك على المدى الطويل، وبالتالي فالإستراتيجية علم وفن ينصرفان إلى الخطط والوسائل التي تعالج صراعاً ما في وضعه الكلي، وهي خطة أو طرق محددة لتناول مشكلة ما أو القيام بمهمة من المهمات[1].

**أما عبد القادر محمد***، فهو يعرف الإستراتيجية بأنها، " علم وفن إستخدام الوسائل والقدرات المتاحة في إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها، بهدف خلق هامش من حرية العمل يعين صناع القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا في أوقات السلم والحرب "، نلاحظ هنا بأن هذا التعريف قدم الوسائل على القدرات في حين أن قدرات الدولة هي التي تخلق وسائلها وتحدد طبيعتها .

**ويعرف اندريه يوفر**** الإستراتيجية على أنها،" تنسيق واستعمال القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والعسكرية ضمن مخطط منظم وهادف إلى تحقيق المصلحة القومية". تعريف بوفر اخرج الإستراتيجية من إطارها الخاص العسكري إلى إطارها العام (الشمولي) (2) أذاً فالإستراتيجية هي التعبئة العقلانية المبنية على قواعد التخطيط العلمي والقدرة على استشراف الموارد القومية لتقييم القدرات الذاتية واختيار الوسائل المناسبة من أجل تحقيق الأهداف القومية في مرحلة زمنية معينة.

## ثانيا :- الفرق بين الإستراتيجية وبعض المصطلحات ذات ألصلة

للإستراتيجية عدة مصطلحات متشابه لها، ولعدم الخلط بين هذه المصطلحات يجب التميز بينها وبين مصطلح الإستراتيجية وفيما يلي أهم هذه المصطلحات ذات العلاقة:

**الإستراتيجية والتكتيك:** الإستراتيجية فن القيادة العامة في الحرب بمختلف أشكلها، أي فن الأعمال الحربية فهي الخطة العامة التي توضع لإحراز هدف محدد، أما التكتيك فهو فن القيادة في ميدان المعركة والذي اشتقه من الحضارة اليونانية، وهو فعل معناه يهيئ للحرب أي تصميم خطة معركة واحدة.

(1) طارق عبد الفتاح الجعبري ، حول مفاهيم الإستراتيجية والجيو بوليتكس ودورها في بناء مستقبل قضايا الأمة القضية الفلسطينية نموذجا ، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية – المركز الديمقراطي العربي ، برلين ألمانيا،المجلد الأول – العدد الثاني ، ديسمبر 2018، ص60.

(2) خليل حسين ، حسين عبيد ، مرجع سبق ذكره ، ص31-33.

* عبدالقادر محمد فهمي، أستاذ العلاقات الدولية جامعة بغداد، مواليد سنة 1951، العراق.

** اندرية بوفر، جنرال عسكري فرنسي ولد عام 1921بفرنسا .

**الإستراتيجية والتخطيط:** التخطيط عملية إدارية تنحني في الغالب إلى التصميم وتنظيم الأشياء وترتيبها و إدارة الموارد وغيرها، بينما الإستراتيجية تتوجه بالملاحظة والاستقراء والتوقع أثناء التقدم، كما أن التخطيط يعمل في البيئات المسيطر عليها، لذا يرى ضرورياً عند وضع الخطط أن تحدد الموازنات سلفاً والأشخاص في المواقع الوظيفية والهياكل وغير ذلك، بينما مجال عمل الإستراتيجية هو البيئات غير المتوقعة التي لا تحكمها قواعد ثابتة حيث تنشأ فرص تتطلب موارد غير مرصودة من قبل، أو ينشأ تهديداً يتطلب فيه تدابير لم توضع في الحسبان[1].

**الإستراتيجية والجيو إستراتيجية:** الجيو إستراتيجية تبحث في المركز الاستراتيجي للدولة أو الإقليم، أي تهتم بأوضاع بيئية الإقليم الطبيعية سواء كان ذلك في السلم أم في الحرب وتشمل هذه الأوضاع عوامل الحجم (المساحة) والشكل وإمكانيات الاتصال بالداخل والخارج معاً، بالإضافة للموقع والحدود والعلاقة المتبادلة بين الإقليم والمسطحات المائية فضلاً عن طبوغرافية الإقليم والموارد الطبيعية والمناخ، أما الإستراتيجية فهي تهتم بكيفية استخدام الوسائل والموارد المتاحة وكذلك القدرات في إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها بهدف خلق هامش من حرية العمل يساعد صانع القرار على تحقيق الأهداف العليا في أوقات السلم والحرب [2].

**الإستراتيجية والسياسة الخارجية:** يقصد بالسياسة الخارجية برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية (صناع القرار) من بين مجموعة البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي، وتعتبر الإستراتيجية الإطار العام الذي يضبط قواعد سلوك أصحاب القرار للوصول إلى القرار النهائي، أي أن الإستراتيجية هي المرشد الذي يسير صانع القرار على أساسه. [3]

من خلال قراءة وتحليل التعريفات السابقة، يتضح للباحث وجود عناصر رئيسية تبني عليها الإستراتيجية وتتحدد ديناميكيتها وفرص نجاحها حسب قوة توفر هذه العناصر، وبالتالي فهي تركز على حسابات الواقع والافتراضات النظرية الفكرية المرتبطة بأهداف موضوعة، ومن ثمة تُركز على الأساليب والأدوات، بعبارة أخرى فإن الإستراتيجية عبارة عن علاقة بين الحاضر

(1) خيرة فراحنية ، الإستراتيجية الروسية في دول الخليج القريب لدول جنوب القوقاز 2008/2000، رسالة ماجستير جامعة محمد ابوضياف المسيلة ، الجزائر 2018/2017، ص16-17.

(2) سامر سليمان الجبوري ، التنافس الأمريكي الروسي في الشرق الأوسط – الأزمة السورية نموذجاً –دار الرافدين للطبعة والنشر بيروت / لبنان 2018 ، ط(1) ص58.

(3) محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، دار الجبل ، بيروت ، ط(2) ، 2001 ، ص12

والمستقبل وهي تحديد المناهج والأدوات على ضوء روية مستقبلية للأهداف ونظرة معرفية للتطور وتتضمن بالضرورة ترجيح تصور على أخر وبديل بناء على هذه الرؤية وهذه النظرة .

## ثالثا :- خصائص الإستراتيجية

هناك عدة خصائص تميز الإستراتيجية عن غيره من المصطلحات ذات الصلة، وهنا يمكننا ذكر أهم هذه الخصائص:-

**1- واقعية الإستراتيجية**: نستطيع أن نستدل على معنى مبدأ أو سمة الواقعية في الإستراتيجية من قول ليدل هارت* في كتابة الإستراتيجية وتاريخها في العالم، إذ يذكر هارت " طابقوا الهدف مع الإمكانيات لأنه من الحماقة أن نرغب في أشياء لا نستطيع صنعها، أي تبدأ الحكمة عندما يستطيع المرء رؤية ما هو ممكن إذاً يقصد بالواقعية هنا اتفاق الأهداف الموضوعة والوسائل المستخدمة مع إمكانيات البلد المادية والمعنوية والبشرية .

**2- مرونة الإستراتيجية** : يشير ليدل هارت إلى مفهوم المرونة في قوله : (راعوا المرونة سواء في المخطط أو التشكيلة، بحيث يتلاءمان مع الظروف، كما يجب أن تكون هناك قابلية لتأقلم والتوافق مع الظروف المستجدة)، أي أن تضع الإستراتيجية في اعتبارها ردود الأفعال والمتغيرات وكل الاحتمالات لتستطيع التعامل معها ولتكون ناجحة في التكيف وإيجاد الحلول[1].

**3- تماسك الإستراتيجية** : إذا كانت المرونة ضرورة لكل إستراتيجية فلا بد من أن يتوفر في الوقت نفسه عنصر التماسك فيها، فالمرونة لا تعني التسيب، كما إن التماسك لا يعني التحجر والتجمد، أي أن تكون مرنة وقابلة إلى التكيف مع الواقع و أن تكون متماسكة مبنية على أساس علمي وعملي وأن تكون متلائمة مع الخطط والإمكانيات .

**4- تناسق الإستراتيجية** : التناسق هو العنصر الرئيسي والميزة الأساسية للعمل الاستراتيجي علماً بأن تناسق الإستراتيجية يكون على مستويين، **أولهما** تناسق الخطة من ناحية الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها، **وثانيهما** تناسق الوسائل والإجراءات والسياسات اللازمة لتنفيذ الأهداف[2].

(1) أسامة ابودراز، مرجع سبق ذكره، ص ص10-11.
(2) عزا لدين عبدا لله ابوسمهدانة ، مرجع سبق ذكره، ص34.
*ليدل هارت ، هو مؤلف واستراتيجي انجليزي، ولد في باريس عام 1895.

**5- غموض الإستراتيجية** : يقصد بكلمة الغموض هنا هو نوع من الخداع والتمويه على الخصم، وذلك من خلال ضمان ألا يستطيع الخصم تحديد أهداف الإستراتيجية المتبعة من قبل خصمه لكي لا يستطيع أخذ حذره بشكل تام .

## رابعاً : السمات العامة للخطة الإستراتيجية

لكل عمل سمات خاصة به تميزه عن غيرة من الأعمال وهذا ما ينطبق أيضاً على ألخطه الإستراتيجية فهي تتميز بسمات خاصة تميزها عن غيرها من الأعمال ومن أهم هذه السمات ما يلي :-

**1- عملية الخطة الإستراتيجية الموضوعة** : إن العمل بطريقة علمية واضحة وقوية والتخطيط بوجود منهج علمي في التفكير وجمع المعلومات، تم تقييم المعلومات واتخاذ القرار يساهم في تحقيق الخطة الإستراتيجية لأهدافها .

**2- ديناميكية الخطة الإستراتيجية** : لضمان نجاح الخطة الإستراتيجية وتحقيقها للأهداف يجب أن يتم مراعاة نقطة التغيرات والتقلبات التي من الممكن أن تعترض تنفيذ الخطة الإستراتيجية وما يمكن أن تتأثر به .

**3- حرية الحركة** : المقصود بها هنا التفاعل المتبادل بين القائد الذي يضع الخطة الإستراتيجية والقواعد التي تنفذها .

**4- كفاءة القياد** : نظراً للبيئة المتغيرة، ولتحقيق أهداف الإستراتيجية في واقع مليء بالمؤثرات تظهر أهمية المعرفة بالإدارة الإستراتيجية والتأكيد على المهارات القيادية وإيجاد الحلول للوصول إلى أداء فعال[1].

## خامساً :مستويات الإستراتيجية

للإستراتيجية مستويات تختلف عن بعضها البعض،هذه المستويات تسعى إلى تحقيق أهدفها حسب الأولويات والإمكانيات المتاحة ، ومن بين هذه المستويات .

**1- المستوى القومي** : وهو أساس توجيه موارد الدولة لتحقيق الأهداف المرجوة في ظل كل الظروف الحاضرة أو المستقبلية، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الأمن القومي باعتبارها أداة

(1) أسامة أبودراز، مرجع سبق ذكره، ص12.

لتحقيق أهدافه، وفي مقدمتها البقاء في إطار من الاستقلال والكرامة الوطنية والتكامل الإقليمي وصيانة المؤسسات والقيم الرئيسة للمجتمع، كما تعنى باستخدام كل قوى الأمة في ظروف الحرب والسلم لتحقيق الأهداف القومية، إذاً هي عملية توجيه الاستراتيجيات المختلفة الداخلية والخارجية ( السياسية و الاقتصادية و الدعائية و الدبلوماسية و العسكرية )، والتنسيق بينها بهدف تأمين الأمن القومي للدولة وقت السلم ودعم القوات المسلحة وقت الحرب [1].

**2-المستوى الفرعي** : يركز هذا المستوى على أحد جوانب المجتمع ويسعى لتحقيق أهداف الإستراتيجية القومية فيه، فالإستراتيجية العسكرية مثلاً تركز على جانب استخدام القوى العسكرية أو التهديد باستخدامها لتحقيق الأهداف، على هذا الأساس إذا كانت الإستراتيجية الفرعية (التخصصية ) تعني باستخدام جميع الإمكانات المتوفرة في كل فرع من الفروع التي تتألف من مجموعها القوة الشاملة للدولة، وتكون صياغة هذه الاستراتيجيات من اختصاص رؤساء كل فرع من الفروع المعنية، فصياغة الإستراتيجية العسكرية مثلاً تقع عادة في إطار مسؤولية وزراء الدفاع في جميع الدول مع ضرورة الحصول على تصديق وموافقة رئيس الدولة أو رئيس الحكومة [2].

## سادساً : مراحل صياغة الإستراتيجية

تقع على المخطط الإستراتيجي مسؤولية صياغة الإستراتيجية بالشكل الذي يجعلها مقبولة سياسياً وقابلة للتنفيذ واقعياً ومحمية قانونياً وأخلاقياً، لضمان حشد إجماع النخب السياسية لها وتعبئة التأييد الشعبي من حولها، أي أن صياغة الإستراتيجية تمر بعدة مراحل بتراتبيه معينة :

**1- تحديد القضايا الإستراتيجية التي تواجه الدولة** : تتمثل أهمية هذه الخطوة في أنها تخلق الإطار العام لصنع القرار السياسي، فكلما كان تحديد القضايا الإستراتيجية التي تواجهها دقيقاً كلما كان القرار السياسي بشأنها مقبولاً إضافة إلى أن دقة تحديد القضايا الإستراتيجية يعطي القيادة بعداً فنياً وإمكانات أفضل عند التنفيذ .

**2-صياغة الإستراتيجية**: تتم خطوة صياغة الإستراتيجية كاستجابة من الدولة للقضايا الإستراتيجية التي تواجهها، وبالتالي فإن الهدف من هذه الصياغة تقديم ما توصل إليه فريق

(1) خليل حسين عبيد، مرجع سبق ذكره ،ص18
(2) حسن علي أبوشناق ، قراءات في الإستراتيجية ، مجلة المسلح ، العدد (2) ، 7 يوليو 2013 متاح على
http://www.almsallh.ly/ar/contest/38-arabic/statigic/359-vol-39-34

البحث والتخطيط الاستراتيجي من قرارات وتوصيات إلى صانع القرار لاعتمادها بهدف تنفيذ الخطة واقعياً [1].

**3- تنفيذ الإستراتيجية** : المقصود بها هنا تحويل الإستراتيجية من تصورات نظرية إلى واقع ملموس بعد الحصول على اعتماد صانع القرار لها، ويوجد أسلوبان أساسيان في عملية تنفيذ الإستراتيجية هما: **الإستراتيجية المباشرة** والتي تعني التنفيذ المباشر وعلى مرحلة واحدة تستخدم الدول هذا الأسلوب عندما تكون الظروف الدولية والإقليمية مناسبة وتسمح لها بالعمل بحرية فتستغل فرصتها لتحقيق أهداف إستراتيجيتها، **الإستراتيجية غير المباشرة** وتعني التنفيذ المرحلي للإستراتيجية، أد تعمل الدول بهذا الأسلوب في التنفيذ عندما تواجه ظروف صعبة تجبرها على تنفيذ إستراتيجيتها عبر عدة مراحل .

**4- تقيم الإستراتيجية** : هي عملية مراجعة السياسات والخطط والبرامج لتجديد مسار العمل المستقبلي لضمان نجاح الإستراتيجية المتبعة وتطويرها وإدخال إي تعديلات لازمة على الاستراتيجيات الأقل نجاحاً من خلال إصلاحات معينة [2].

## المطلب الثاني

## طبيعة وسمات الإستراتيجية التركية

تسعى الإستراتيجية التركية إلى تنفيذ أهدافها في محيطها الإقليمي، وتهدف أيضاً إلى تحديد سبل التعاون مع دول العالم من اجل تحقيق أمنها وضمان الحدود والحاجات الأساسية للدولة بحسب إمكانيات الدولة وقدرتها على التأثير داخل المجتمع الدولي، وفي هذا المطلب نحاول التعرف على سمات وطبيعة الإستراتيجية التركية بشكل عام.

### أولا : طبيعة الإستراتيجية التركية

تسعى تركيا لإعادة رسم إستراتيجيتها تلبية لمتغيرات معادلة " مغادرة الأطرف والاستقرار في مركز الأحداث "، وهذا ما يلاحظ من خلال تنامي الدور التركي المستند إلى نظرية " العمق الاستراتيجي " التي تعتبر أن الموقع الجيو استراتيجي لتركيا وتاريخها يشكلان دافعاً أساسياً نحو التحرك في الاتجاهات كافة، خصوصاً جوارها الجغرافي لاعتبارات إستراتيجية، أهمها

(1) خليل حسين ، حسين عبيد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص116-118
(2) أسامة أبودراز ، مرجع سبق ذكره، ص15.

الحفاظ على الأمن القومي وإعادة الدور الإقليمي الذي لعبته تركيا زمن الحرب الباردة[1]، بناً على هذه النظرية أعادت تركيا تنظيم وتشكيل إستراتيجيتها مع مراكز القوى، من خلال تصور يشمل الكثير من البدائل ويتصف بالمرونة ويستهدف محاور عدة، نلاحظ هنا بأن تركيا اتبعت سياسة خارجية واقعية خالية من الأحكام المسبقة والهواجس، قائمة على أساس تبادل المصالح واحترام وحدة وسيادة أراضيها وسيادة أراضي الدول الأخرى، كما أعادت الحكومة التركية تحديد أولويات السياسة الخارجية لتركيا في مواجهة الحقائق الإقليمية والدولية المتغيرة، بقصد إيجاد توازن جديد فيما بين هذه الحقائق والمصالح الوطنية وقد استهدفت الحكومة التركية في هذا الصدد مواءمة السياسة الخارجية لتركيا مع الظروف الراهنة الإقليمية والدولية التي تستند على ديناميكية جديدة وفق منظور طويل الأجل(2)، أد شهدت تركيا خلال العشر السنوات الماضية تصاعداً مطرداً و ملحوظاً في أدوارها على المستويين الإقليمي والدولي تبلورت خلالها إستراتيجية إقليمية تركية جديدة بعد تراجع مكانتها الجيو إستراتيجية لدى الغرب في أعقاب انتهاء الحرب الباردة باعتبارها إحدى آليات الغرب نحو تطويق الإتحاد السوفيتي السابق مما جعل التفكير التركي (البرغماتي) يعيد قراءة مواقفه تجاه الواقع الإقليمي والدولي، وكانت أبرز هذه الأدوار التي تم تناول معطياتها من قبل منظري الإستراتيجية التركية الجديدة يكمن في التوجه التركي نحو القضايا الإقليمية، خاصة تجاه المنطقة العربية فقد دخلت هذه الإستراتيجية بمرحلة تحول عميق كان لها تأثير كبير على درجة النشاط التركي ونوعيته في هذه المنطقة باللغة الحيوية للمصالح الدولية، فقد فضلت الحكومة التركية برئاسة (رجب طيب أردوغان) تجاوز سياسات الحكومات السابقة التي تعاقبت على الحكم خلال عقد التسعينات التي كانت تفضل الابتعاد عن الشؤون الإقليمية الخاصة بظروف الشرق الأوسط .

إن مظاهر التحول في طبيعة الإستراتيجية التركية وأنماطها على الساحة الإقليمية، برزت بعد أن اعتلت منطقة الشرق الأوسط قائمة الأولويات في تركيا ولم تكن تلك الإستراتيجية محض تحولات جزئية أو تغيرات تكتيكية، بل شهدت إعادة توصيف لدوائر حركتها عقب وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في (2002)[3]، حيث شهدت الإستراتيجية التركية تحولات عدة في الاتجاهات والتحركات وكان من أبرزها التوجه نحو تعدد العلاقات وعدم

(1) محمد سليمان علي، تأثير البعد الجيوستراتيجي في صناعة السياسة الخارجية التركية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق سوريا،2018،ص52.

(2) محمد زاهد جول، التجربة النهوض التركية ، كيف قادة حزب العدالة والتنمية تركيا الى التقدم ؟، مركز نماء للبحوث والدراسات بيروت،لبنان، ط(1)،2013،ص، 193-194.

(3) طايل يوسف عبدا لله العدوان، الاستراتيجي الإقليمية لكل من تركيا و إيران نحو الشرق الأوسط (2002 – 2013)، رسالة ماجستير،جامعة الشرق الأوسط، عمان الأردن،2013، ص ص71-73.

اقتصارها على محور محدد أو ضمن إطار واحد، الأمر الذي نقل تركيا إلى مركز مؤثر في السياسة الإقليمية والدولية، فمع قربها من بؤر التوتر الإقليمية استندت إستراتيجيتها الخارجية على حسابات محددة تضمن مصالحها وتصون أمنها القومي وان تكون طرفاً في معادلة هذا التوتر، وتقدم نفسها كقوة استقرار في المنطقة محاولة توظيف قدرتها على الاتصال بالجميع[1].

على العموم فإن طبيعة الإستراتيجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية أتبعت سياسة تصفية الخلافات مع دول الجوار إذ نشطت الدبلوماسية التركية وقامت بتحسين علاقاتها في بداية الأمر مع كل من سوريا و إيران، ونجحت كذلك في تحقيق انجاز تصالحي ملموس في ملفات مهمة ومعقدة ، مثل قضايا الأرمن والأكراد في قبرص .

كما أوضحاً سابقاً نستنتج هنا بأن تركيا لم تعد البلد الذي يصدر عنه ردود أفعال إزاء الأزمات، وإنما بلد يتابع الأزمات قبل ظهورها ويدخل فيها بفاعلية ويعطى شكلاً لنظام المنطقة المحيطة به، مما يدل على أن تركيا تسعى للعب دور محوري في المحيط الإقليمي[2].

## ثانيا : خصائص الإستراتيجية التركية

شهدت الإستراتيجية التركية في هذه الدراسة تقلبات وتغيرات واضحة تميزت، بالديناميكية تجاه محيطها الإقليمي الذي تميزه بالإطراب، نتيجة هذا أللإطراب سعت تركيا إلي إعادة رسم استراتيجيات تتماشى مع الظروف ألراهنه لغرض خدمة مصالحها والحفاظ على أمنها القومي أد تميزت هذه الإستراتيجية بمجموعة خصائص وهي كا التالي:-

### 1-إعادة تعريف دور تركيا على الساحة الإقليمية والدولية

لقد كان شائع في فترة معينة أن تركيا (بلد جسر) تصل بين الطرفين، فالفترة طويلة من التاريخ كانت تركيا في نظر العالم دولة جسريه وليس لها رسالة سوى أن تكون معبراً بين الإطراف الكبرى، والمقصود من ذلك الدور هو أن تركيا دولة تنقل طرفاً إلى الطرف الأخر دون أن تكون فاعلاً بين الطرفين، إذا بدت تركيا لدى الشرق دولة غربية، ولدى الغرب دولة شرقية، من هنا كان من الضروري رسم إستراتيجية جديدة لتركيا تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي، و أن تصبح دولة قادرة على انتهاج أفكار وحلول في محافل الشرق ومنتدياته، رافعة هويتها الشرقية دون امتعاض، ودولة قادرة على مناقشة مستقبل أوروبا داخل محافل أوروبا

(1) حيدر علي حسين ، العراق في الإستراتيجية التركية ، دراسات دولية ، مجلة نوفل ، العدد الستون ، بيروت ،2010،ص142.
(2) أحمد عارف ارحيل الكفارنة ، الخيارات الإستراتيجية لتركيا إقليميا ودوليا ، مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الرابع، ألأردن،2018 ،ص226.

ومنتدياتها من خلال نظرتها الأوروبية[1]، هنا وجدت القيادة التركية نفسها ملزمة بضرورة القيام بأدوار خارجية تتناسب وطموحها السياسي، إذ تبنت مقاربات إستراتيجية متعددة ألأبعاد، حيوية ومستديمة حيال كل الأقاليم الجيوسياسية التي ترتبط بها، ذلك من أجل أن تتبوأ تركيا مكانة إستراتيجية وموقعاً مركزياً على الساحة الإقليمية والدولية، في سبيل ذلك سخرة أدوات إستراتجيتها الخارجية الجديدة القائمة على مجموعة من المبادئ و وسائل الدبلوماسية التي مثلت التوجه العام لها مما دفع دول المنطقة للعمل معها بشكل منسق من أجل حل المشاكل الإقليمية، فضلاً عن إيجاد ترتيبات ومقاربات إقليمية جديدة والتي بدورها ساهمت في بلورات دور إقليمي ودولي فعال ومؤثر في المجال الحيوي التركي[2].

**2-الموازنة الإقليمية والدولية**

الإستراتيجية التركية محكومة بقوة التجاذب والتنافر الحاصل بينها وبين الفاعلين الدوليين الآخرين، بسبب التفاوت في القوة والمكانة، هذا ما يولد إعادة التوازن من خلال أفعال متبادلة تتعاكس في اتجاهاتها وأغراضها وفاعليتها .

من هنا كان على الإستراتيجية التركية أن تقوم بدورها في التعاطي مع الخارج من أجل تهيئة الظروف والمساعدة في جعله متوازناً، لأن التوازن يعنى الاستقرار في ما يعنى الاختلال عدم الاستقرار وخير أمثلة على ذلك دور الموازن النسبي في علاقات تركيا مع كل من العراق و إيران، فهي لم تدخل كطرف في النزاع وكانت إلى جانب العراق، ألا أنها كانت تفتح قنوات الاتصال إلي إيران، فاستطاعت تجاوز هواجس وشكوك كل طرف إلى درجة أصبح كل منها يعمل على استمرار دورها وربما تحفيزها على مزيد من التعاون[3].

أما على الصعيد الدولي فيلاحظ أن القيادة التركية اتبعت إستراتيجية ذات اتجاهين، فمن جهة تسعى لتحقيق قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى سعيها الدءوب للحفاظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأميركية رغم النكسات التي حدثت في العلاقات الثنائية معها خلال فترة رفض البرلمان التركي الموافقة على المذكرة التي كانت تسمح باستخدام الجيش الأمريكي الأراضي التركية للعبور إلي العراق وكذلك بسبب العلاقة مع إسرائيل، من جهة

(1) أحمد داوود اوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون بيروت، ط4 2017، ص615-616.

(2) فراس محمد الياس، تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع عمان الأردن، ط(1)، 2016م.ص

(3) بيسان مصطفى موسى، الدور الإقليمي لتركيا في ظل الثورات العربية، مجلة دراسات إستراتيجية، كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر 3،العدد الواحد والعشرون ،2017 ، ص99

أخرى تعمل جاهدة في توثيق وتعزيز العلاقات مع الدول العربية والإسلامية،وتؤكد القيادة التركية على أنها تعمل من اجل تحقيق الحوار بين الحضارات بدلاً من الصراع بينها وإنها تبذل الجهود لجعل تركيا الدولة الوسطية، إذ تؤكد وجوب حل المشاكل بين الغرب والشرق عن الطريق الحوار وبالطرق السليمة.

**3- إعادة الجسر الحضاري**

أحدث التحول النسبي في إستراتيجية حزب العدالة والتنمية في تركيا تجاه العالم الإسلامي منذ توليه الحكم عام 2002، ملامح جديدة يمكن رصدها على النحو التالي :-

**أ-** نشاط الدور التركي في منظمة المؤتمر الإسلامي وتمكنه من نيل منصب السكرتير العام للمنظمة في يونيو 2004، الذي فاز به البروفسور كمال الدين إحسان أغلو، وذلك في الانتخابات التي جرت لأول مرة على هذا المنصب في اجتماعات دول المنظمة على مستوى وزراء الخارجية في اسطنبول.

**ب-** الفكرة الرئيسية التي طرحتها حكومة أردوغان بأن تركيا يمكن أن تكون بمثابة جسر بين الغرب والعالم الإسلامي، حيث سعت الحكومة التركية لطرح الفكرة للطرفين الغرب والعالم الإسلامي في مناسبات عدة ومثلت أساساً للخطاب الحكومي .

**ج-** شاركت تركيا في ترأس مبادرة الشرق الأوسط الموسع الأمريكية الأصل مع كل من ايطاليا و اليمن عام 2005، هذه المبادرة تستهدف إجراء إصلاحات في العالم الإسلامي، نلاحظ هنا بأن ألمطالبه بهذه الإصلاحات كان مبدأ متكرر في الخطاب السياسي للحكومة التركية، حيث استضافت تركيا العديد من المؤتمرات في هذا الإطار(1).

**4- تحديد الأهداف**

نتيجة وجود أهداف محددة و واقعية قابلة للتطبيق في المحيط الإقليمي لتركيا في ظل المعطيات الموجودة وكذلك وجود بيئة خصبة في محيط تركيا الإقليمي، نتج عن ذلك وجود فضاء صالحاً لتركيا لتحقيق أهدفها و تقبل إستراتيجيتها الجديدة، و يمكن القول أيضاً بأن الفشل البنيوي للأنظمة السياسية في المحيط الإقليمي لتركيا كان قد وفر البيئة المناسبة لتركيا لتوسيع

(1) سمير زيان سبيتان، تركيا في عهد رجب طيب اردوغان، الحنادرية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن،ط(1)،2012، ص ص 102،114.

دائرة نفوذها داخل هذه المنطقة، فقد اعتمدت تركيا لتحقيق أهدافها على عدة عوامل لعل من **أبرزها** :الخلفية الإسلامية المعتدلة والبرغماتية من جهة وقيادة نظام سياسي ديمقراطي من جهة أخرى، بالإضافة إلى النموذج الاقتصادي القائم على الصناعة والتصدير، والسياسة الخارجية المستقلة والمبادرة[1] .

**5- تحقيق التوازن بين الأمن والديمقراطية**

انعدام التوازن بين الأمن والديمقراطية في أي دولة لن يعطي لهذه الدولة فرصة لإقامة منطقة نفوذ في محيطها الخارجي، فشرعية أي نظام سياسي تستمد من قدرته على توفير الأمن لمواطنيه، هذا الأمن يجب أن لا يكون على حسابات الحريات وحقوق الإنسان في البلاد فالأنظمة التي تقيد الحريات إلى حد كبير من أجل توفير الأمن تتحول إلى أنظمة استبدادية، لذلك ومنذ عام 2002، حافظت تركيا على تعزيز الحريات المدنية دون أن تقوض الأمن واستطاعت تركيا حماية الحريات المدنية في ظل جميع الظروف، على الرغم من التحديات الخطيرة التي واجهتها فقد كان التحدي الأكبر لتركيا هو مواجهة الإرهاب دون تضيق مساحة الحريات، فقد نجحت هذه الإستراتيجية بالفعل في التغلب على هذا التحدي، بقول (أحمد داود أغلو هذا التوازن الناجح هو مسألة ثقافة سياسة).[2]

## المبحث الثاني

## مؤسسات صنع الإستراتيجية في تركيا

لا يمكن التطرق إلى الإستراتيجية التركية دون الحديث عن طبيعة النظام السياسي التركي باعتبار أن النظام السياسي هو من يصنع الإستراتيجية، كما تتأثر هذه الأخيرة بعوامل النظام السياسي، لأن النظام السياسي أصبح يشكل حجر الزاوية في فهم وتفسير سياسات الدول الداخلية والخارجية في أدق تفاصيلها، وذلك من خلال التطرق إلى البنية الدستورية .

(1) علي حسن باكير، تركيا في ظل التحولات الجيوبوليتيكية في الشرق الأوسط "القوة الناعمة"وصعود "القوة الصلبة" لباب للدراسات الإستراتيجية والإعلامية، دورية محكمة ، مركز الجزيرة للدراسات،العدد صفر، 2018، ص، 171.

(2) كارو كامران حمة صديق، تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط مند عام 2003، رسالة ماجستير، جامعة بيروت العربية لبنان، 2016ص، 75-76.

## المطلب الأول

## بنية النظام السياسي التركي

عرفت الجمهورية التركية في تاريخها ثلاثة دساتير هي دستور 1924 ، 1961 ، 1982 عنيت بصياغة الأطر القانونية المنظمة لعملية صنع القرار في الدولة وتحديد العلاقة بين مختلف مؤسساتها، ويبقى دستور سنة 1924 وما طرأ عليه من تعديلات في مرحلة أتاتورك أي في الفترة الممتدة بين (1924 ، 1938)، هو ما حدد الخطوط العريضة للنظام التركي والتي لا زالت مستمرة حتى الآن ويعتبر دستور 1982 الذي جاء بعد انقلاب عسكري انتكاسه لمسار التحول الديمقراطي في تركيا[1]، بحيث يشير إلى أن النظام السياسي في تركيا جمهوري ديمقراطي( برلماني علماني )، إذا نظرنا من الناحية النظرية إلى عناصر النظام السياسي التركي القائم على دستور عام 1982، فإننا لن نجد ما يميزه على أنه نظام ديمقراطي محدود الأطر، وقواعد اللعبة السياسية فيه مضبوطة على إيقاع العلمانية الأتاتوركية التي يحميها الجيش وكنتيجة لهذا الإطار المحدود، لم تشهد الحياة السياسية التركية أية تغيرات جوهرية تنعكس على الداخل أو الخارج وحتى في الوقت الذي كان من الممكن التفاعل السياسي أن ينتج تغيير على هذا الصعيد كان الجيش يتدخل لقمعه وإعادة الأمور إلى نصابها من جديد[2].

هنا يمكن ملاحظة أن هذه الدساتير تتشابه وتشترك بسمات مشتركة فيما بينها .

**السمة المشتركة الأولى** بين هذه الدساتير أنها جميعا من نتاج المؤسسة العسكرية، فدستور عام 1924، وضع تحت إشراف مؤسس الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك، ودستورعام 1961 وضع أثر الانقلاب العسكري الذي قام به الجيش التركي عام 1960، علماً بأن دستور عام 1982 وضع بعد الانقلاب العسكري عام 1980.

**السمة المشتركة الثانية** بين هذه الدساتير هو قيامها جميعاً على أسس المبادئ الكمالية والمتمثلة في ( القومية، الجمهورية، الشعبية، العلمانية، الثورة، سلطة الدولة )[3].

---

(1) بوزيدي يحي، السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد 2002، رسالة ماجستير في العلوم السياسة، جامعة وهران المغرب ، 2012،2013 ، ص16 .

(2) سمية حوادسي ، العلاقات التركية – الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر 2013،2014م ، ص56

(3) رائد حاج سليمان ، أثر المتغير القيادي على العلاقات السورية – التركية وانعكاساتها على المشاريع المطروحة للمنطقة 2000-2011، أطروحة دكتوراه جامعة حلب – سوريا 2014 ، ص34.

غير أن تجربة حزب العدالة والتنمية منذ أن تسلم الحزب مقاليد السلطة بعد الانتخابات العامة في الثالث من نوفمبر عام 2002م، شهدت تركيا عملية تعديلات دستورية وقانونية من أجل إدخال إصلاحات جذرية في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، التي من شأنها أن تضع حداً لدور الجيش في الحياة السياسية، هذا ما جعل النظام السياسي في تركيا نموذجاً يلفت الانتباه ليس لما ينص عليه نظرياً وإنما للتفاعلات التي نتجت عنه، حيث أصبح الجميع يتحدث الآن عن النموذج التركي الذي يتمحور حول ثلاث قيم أساسية وهي الديمقراطية، الإسلام، والعلمانية.[1]

## أولاً: المؤسسات الدستورية لنظام السياسي التركي:

النظام السياسي في تركيا هو نظام ديمقراطي برلماني والدستور يحكم الإطار القانوني للدولة وفيما يلي أهم السلطات في الدولة:-

**1 - السلطة التشريعية**

تتكون السلطة التشريعية من مجلس واحد والجمعية الوطنية البرلمان، أو ما يسمى المجلس الوطني التركي الكبير.

وتشمل اختصاصاته بموجب الدستور ما يلي :

**أ -** سن القوانين وتعديلها و إلغاؤه .

**ب -** تعديل الدستور بموافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس .

**ج -** انتخاب رئيس الجمهورية .

**د -** الرقابة والإشراف على مجلس الوزراء.

**ه -** تفويض مجلس الوزراء سلطة قرارات حكومية قوة القانون في بعض المسائل.

**و -** مناقشة القرارات المتعلقة بصك العملة وإعلان الحرب .

**ن -** التصديق على الاتفاقيات الدولية .

(1) إسماعيل إسماعيل موسي تركي، السياسة الخارجية التركية تجاه القضايا العربية في ظل حكومة العدالة والتنمية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة 2011، ص60

**ي - التصديق على أحكام الإعدام الصادر من المحاكم**[1].

ويتكون المجلس من 550 نائبا وذلك بعد انتخابات 1995، البرلمانية ومدة العضوية فيه 4 سنوات بعد التعديل الدستوري عام 2007، تتخذ قراراتها بالأغلبية المطلقة للحاضرين بشرط أن لا تقل عن ربع إجمالي الأعضاء، وتبدأ دورته التشريعية كل عام من ابريل إلى سبتمبر ولا تتجاوز إجازته التشريعية ثلاثة أشهر[2]، وتمارس صلاحية التشريع وفقا لمادة (7) من الدستور، ويحق للمجلس إصدار قرار بإجراء انتخابات لمدة عام بسبب الحرب وتجديد الانتخابات قبل انقضاء الأعوام الأربعة، ويجوز أجراء انتخابات جديدة إذا ما قرر رئيس الجمهورية ذلك .

كما يجوز أجراء انتخابات استثنائية عند حدوث شواغر في أعضاء المجلس، وتجرى الانتخابات التكميلية مرة واحدة فقط في كل فترة انتخابية وكقاعدة لا يجوز إجراء الانتخابات التكميلية إذا لم يبق سوى عام واحد فقط على موعد الانتخابات العامة[3]، و تتكون رئاسة المجلس من رئيس المجلس ووكلائه وأعضاء الأمانة والأعضاء الإداريين المنتخبين من بين أعضائه بحيث تكون هذه الرئاسة تعبر عن التمثيل للأحزاب السياسية ذات التمثيل البرلماني ويمارس المجلس اختصاصاته الإشرافية والرقابية على السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء) عن طريق توجيه الأسئلة، النقاش العام ، التحقيق ، الاستجواب والرقابة المالية[4] .

**2 - السلطة التنفيذية**

تتكون من رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء والإدارات العامة، ورئيس الجمهورية هو على رأس الدولة ويمثل الجمهورية التركية ووحدة الشعب التركي، بعد التعديل الدستوري في (أكتوبر 2007 )، أصبح الرئيس ينتخب من قبل الشعب عن طريق الاقتراع العام بالأكثرية المطلقة للأصوات الصحيحة من بين النواب الذين أتموا الأربعين من العمر ممن أكملوا الدراسة العليا، أو من بين المواطنين الأتراك المؤهلين للانتخاب نواباً ( فترة ولايته خمس

(1) دلباز نسيمة مثال، سعيداني نور الهدى، دور السياسة الخارجية التركية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة ،الجزائر 2014، 2015،ص4 .

(2) قاسيلي عبدالقادر، الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط من 1990 – 2014، رسالة ماجستير في العلوم السياسية كلية الحقوق، والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر ، 2014- 2015 ص 25

(3) مي سامي المرشد، الدور الإقليمي لتركيا اتجاه الشرق الأوسط (2002-2016م)، دار النشر،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، برلين – ألمانيا ،2017 ،ص52.

(4)عفاف حراش، تركيا وقضية الانضمام للاتحاد الأوربي في فترة حكم حزب العدالة والتنمية ،2002-2011 ، رسالة ماجستير كلية العلوم السياسة جامعة الجزائر 03 ، الجزائر ،2011 ، ص11.

سنوات )، ويمكن انتخابه لفترتين على الأكثر، علماً أنه يجب أن يتنحى عن عضوية الحزب حال وصوله السلطة[1] .

أما بالنسبة لمهمته وصلاحياته فهي : تعيين رئيس الوزراء والوزراء المقترحين من قبله إيفاد الممثلين الدبلوماسيين لتركيا وقبول نظرائهم الأجانب، المصادقة على الاتفاقيات الدولية ونشرها وترأس مجلس الأمن القومي ودعوته إلى الانعقاد، بالإضافة إلى مجلس الوزراء عند الحاجة والتوقيع على المراسيم والقرارات، إضافة إلى إصدار العفو عن بعض المحكومين عند توفر الشروط المطلوبة[2]، كذلك الإشراف على تطبيق الدستور وتعيين رئيس الأركان العامة ودعوة الجمعية الوطنية ومجلس الوزراء إلى الانعقاد عند الضرورة، والدعوة إلى الانتخابات العامة وإعلان الأحكام العرفية وحالة الطوارئ وتعيين أعضاء مجلس التعليم العالي و أعضاء المحكمة الدستورية، وترتبط برئيس الجمهورية ثلاثة هيئات هي :الأمانة العامة وتضم مستشارين ومساعدين، ورئاسة المخابرات ومجلس الدولة[3].

**3-مجلس الأمن القومي**

هو عبارة عن جهاز دستوري يرأسه رئيس الجمهورية، ويتكون من رئيس الوزراء ورئيس هيئة الأركان ووزير الدفاع والداخلية والخارجية، وقادة القوات البرية والبحرية والجوية وقائد الدرك وبتعديل أكتوبر عام 2001، تم إضافة وزير العدل وثلاثة نواب لرئيس الوزراء ويتولى مجلس الأمن القومي، اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الأمنية وتنفيذها، وقد أنشى مجلس الأمن القومي ليوفر قناة قانونية للجيش، تعطيه صلاحية التدخل في الشأن السياسي، و ينعقد المجلس برئاسة رئيس الجمهورية الذي يُعد برنامج الاجتماع، أخذاً بعين الاعتبار اقتراحات رئيس الوزراء ورئيس الأركان، وأجاز الدستور دعوة إي من الوزراء أو غيرهم إلى الاجتماع لسماع أرائهم ووظيفته أن يقدم قراراته لمجلس الوزراء الذي يعطى بدوره هذه القرارات الأولوية والتي من المفترض أنها تتعلق بأمن تركيا وسلامة أرضيها[4].

(1) محمد طالب حميد، السياسة الخارجية التركية و أثرها على الأمن العربي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ، ط1 ، 2016، ص41

(2) مرزوقي خالد، الإستراتيجية الأمنية التركية في ظل المتغيرات الإقليمية (2002-2016م) دراسة في انقلاب 2016، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة زبان عاشور – الجلفة – الجزائر ، 2016 – 2017 ، ص35.

(3) جمال خالد محمد الفاضلي ، التغير في النظام السياسي التركي وأثرة على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة (2002-2010) أطروحة الدكتورة الفلسفة في العلوم السياسية جامعة قناة السويس ،مصر، 2015، ص49.

(4) جمال خالد محمد الفاضلي ، مرجع سبق ذكره، ص51

**4- المؤسسة العسكرية**

تمتاز الحياة السياسية وصناعة القرار في تركيا الطابع المؤسس إلا أن المؤسسة العسكرية التركية أثبتت أنه الأقوى في الحياة السياسية لأن الجيش يعتبر الحامي الأول لعثمانية الدولة التي انبثقت عن إعلان الجمهورية التركية سنة 1923، على يد مصطفى كمال أتاتورك، إذ تعد المؤسسة العسكرية التركية من أقوى مؤسسات الدولة، و أكثرها تنظيماً وتستمد هذه المؤسسة أهميتها من تنظيمها الداخلي المحكم وتمتعها بالاستقلالية الكاملة في اختيار عناصرها القيادية وقوة الوضع السياسي للمؤسسة العسكرية بموجب الدستور التركي عام 1982، إذ أن الدستور التركي وبشكل غير مباشر يمنح المؤسسة العسكرية حق التدخل لحماية الأمن القومي[1] . وتعتبر المؤسسة العسكرية التركية واحدة من أبرز مؤسسات النظام السياسي وهي الأقدم والأكثر تنظيماً في التاريخ التركي، وهي في الواقع تشكل عماد الدولة التركية بل هي المؤسس للدولة الحديثة، ومن أهم الأسس التي تقوم عليها المؤسسة العسكرية في تركيا ما يلي :-

- سلام في الوطن سلام في العالم، وهي مقولة تنسب (( مصطفى كمال )) أصبحت شعاراً أساسياً للدولة التركية .
- المساهمة في تخفيف التوتر في السياسة الإقليمية والدولية .
- حماية الدولة والمحافظة على استقلالها وسلامة أراضيها .
- اتخاذ التدابير اللازمة لمنع الصراعات الداخلية وأعمال العنف السياسي الداخلي والمعارضة المسلحة للدولة .
- الضمان العملي لسياسات الأمن الجماعي، تحت مظلة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتفاقات العسكرية مع أطراف أخرى في الشرق الأوسط . حيث تقوم المؤسسة العسكرية في تركيا بدور مهيمن في عملية صنع القرار وترى نفسها الحارس الرئيسي والضامن الوحيد لمبادئ الجمهورية التركية لأنه بوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا ورغبته في الإصلاح، كان لا بد من أجراء تعديلات جوهرية في بنية المؤسسة العسكرية ، فكانت على النحو التالي:

- عدلت المادة 30 من قانون الجهاز المحاسبي التي كانت تعفى الكوادر العسكرية من الخضوع للرقابة المالية ، لتصبح المؤسسة العسكرية وكوادرها خاضعين لإشراف الجهاز المركزي للمحاسبات ومراقبته .

(1) مرزوقي خالد، الإستراتيجية الأمنية التركية في ظل المتغيرات الإقليمية (2002-2016م) رسالة ماجستير ، جامعة زيان عاشور – الجلفة، الجزائر – 2017/2016، ص36

- عدلت المادة 131 الخاصة بالمجلس الأعلى للتعليم حيث ألغيت عضوية الجنرال العسكري داخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم، وألغيت الفقرة الخاصة بعضوية الجنرال العسكري (1).

وألغيت الفقرة الخاصة بعضوية الجنرال العسكري داخل اتحاد الإذاعة والتلفزيون، بهذا أصبح ولأول مرة المجلس الأعلى للتعليم واتحاد الإذاعة مؤسستين مدنيتين بالمعنى التام دون وجود أي رقيب عسكري وكذلك شملت التعديلات الدستورية والقانونية السماح برفع دعاوى القضائية لاستجواب الجنرالات القدامى ومقاضاتهم بشأن قضايا الفساد .

على الرغم من تلك التعديلات التي قلصت أوضاع الجيش القانونية ودوره السياسي فلا ينبغي أن يدفعنا ذلك إلى القول بأن عهد الجيش في السياسة قد ولى فلا يزال التدخل مكفولا له في دستور 1986، السارية أحكامه حالياً لحماية مبادئ الجمهورية، حيث يلعب الجيش دوراً في صناعة القرار في تركيا وذلك من خلال مجلس الأمن القومي بغرض سياسات داخلية وخارجية على رئيس الدولة ورئيس الحكومة(2). أومن خلال محاولة الانقلاب على مؤسسات السياسية للدولة بهدف حماية الأمن القومي الوطني من المخاطر الداخلية والخارجية، ويستند بقوته إلى دعم رجال الأعمال ووسائل الإعلام الخاصة، فتدخلات الجيش في السياسة يعد عاملاً قانونياً شرعياً حسب المادة35 من المهام الداخلية للجيش، التي تنص على أنه من حق المؤسسة العسكرية التدخل في السلطة أذا كان هناك خطر على الجمهورية ونظامها الديمقراطي لذلك فإن جهود حزب العدالة والتنمية لوضع دستور مدني جديد ترنو إلى وضع المؤسسة العسكرية مكانها الصحيح وفق معايير النظم الديمقراطية الحديثة(3).

**4- السلطة القضائية**

يعد استقلال السلطة القضائية من المبادئ الأساسية للدستور التركي وتنقسم إلى ثلاث قطاعات، هي القضاء المدني، القضاء الإداري، القضاء الخاص، وتدخل المحاكم العسكرية ضمن نطاق القضاء العسكري ومع إلغاء المادة 143 من الدستور عام 2004، حلت محاكم أمن الدولة .

(1) إيمان دنى ، البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية 2002-2023 اطروحة دكتوراه ، جامعة ، محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2016 -2017 ، ص99-101

(2) زايد أسامة أحمد الرحمان، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء فترة الحكم حزب العدالة و التنمية (2003-2010)، رسالة ماجستير في العلوم سياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012-2013، ص37

(3) محمد دامو، صناعة القرار الإستراتيجي التركي، متاح على الرابط www.marocdroit.com

تتولى السلطة القضائية إدارة الانتخابات والإشراف عليها لضمان نزاهتها، ومن المعلوم أن الجمهورية التركية استمدت قوانينها الجديدة من القانون المدني السويسري وقانون العقوبات الايطالي والقانون التجاري الألماني أد تمارس هذه السلطة وظائفها عن طريق عدة محاكم مدنية إدارية وعسكرية ومن أهم المحاكم، العليا المحكمة الدستورية و محكمة الاستئناف ومجلس الدولة والمحكمة العسكرية للاستئناف والمحكمة العسكرية الإدارية العليا، ومحكمة تنازع الاختصاصات القضائية، وتتمثل اختصاصاتها بما يأتي:

- الفصل في دستورية القوانين والقرارات التي لها قوة القانون من حيث الشكل والمضمون بينما، تبت المحكمة في دستورية التعديلات الدستورية من حيث الشكل فقط .
- الإشراف والرقابة المالية على الأحزاب السياسية، وتقرير حلها بناء على دعوى مكتب المدعى العام .
- النظر في التماس أي نائب بالبرلمان بإلغاء قرار حصانته البرلمانية، وقد تقرر المحكمة إلغاء هذا القرار في حالة تعارضه مع الدستور والقواعد الإجرائية للبرلمان .
- النظر في القضايا المرتبطة بوظائف رئيس الجمهورية، وأعضاء مجلس الوزراء و أعضاء الهيئات القضائية العليا. (1)

## ثانياً : القوى السياسية وجماعات المصالح

تتعدد القوى السياسية في تركيا وتختلف بحسب طبيعة عملها السياسي وحسب المصلحة التي تسعى لها هذه القوى، وفي هذه الجزئية سوف يتم التطرق إلى أهم هذه القوى داخل تركيا.

### 1 – الأحزاب السياسية وجماعات المصالح

تعد الأحزاب السياسية إحدى الظواهر البارزة في الحياة السياسية ولاسيما في الأنظمة الديمقراطية، وذلك لما تقوم به من تنافس على السلطة، وتجنيد لهذا المشاركة السياسية إضافة إلى التعبير عن إرادة المجتمع .

إن مكانة الدول تتغير إقليميا ودولياً وفقاً لأوزانها السياسية وأن طبيعة الحزب السياسي الحاكم، هو الذي يكون له الدور الأكبر في تغيير هذا المفهوم، والأحزاب السياسية التركية

(1) ابتسام علي مصطفى، التحول الديمقراطي في تركيا في فترة ما بين عام 1990-2004، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، مصر 2007،ص227-229

أصبحت لها دوراً كبيراً في الحياة السياسية، و تتنوع الأحزاب السياسية في تركيا إلى تيارات أساسية وهي :-

**1-** التيار المحافظ الديمقراطي : ويمثله حزب العدالة والتنمية.
**2-** تيار اليسار العلماني الأتاثوركي : ويمثله حزب الشعب الجمهوري وحزب الشباب .
**3-** التيار القومي التركي : ويمثله حزب الحركة القومية .
**4-** تيار يمين الوسط : ويقيم أحزاب مثل حزب الطريق الصحيح ، حزب الوطن الأم.
**5-** الأحزاب الكردية : حزب السلامة والديمقراطية ، الحزب الديمقراطي الشعبي .
**6-** أحزاب صغيرة : تشكل خليطا من التوجهات القومية والعلمانية والديمقراطية ويعد تأثيرها السياسي محدوداً نظراً لعدم قدرتها على تجاوز العتبة الانتخابية في البرلمان[1] .

يبرز دور الأحزاب السياسية في تركيا من خلال طرح خيارات إستراتيجية تكون مصدر لإثراء التوجهات الإستراتجية للحكومة، وإعداد كوادرها من اجل التطورات المحتملة التي ستحصل في الدولة، وتظهر رؤية الأحزاب للإستراتيجية من خلال الخطابات السياسية وامتلاكها لمفاهيم سياسية خارجية تسعى لتنفيذها بمجرد الوصول لسلطة، كما تلعب قوة المعارضة دوراً في عملية صنع السياسة الخارجية والتأثير في صنع القرار من خلال خطابات حساسة وقدراتها على المناورة، ومناقشة رؤيتها الإستراتيجية تحت سقف البرلمان لتوجيه سياسة الدولة الإستراتيجية بمستوى أكثر عقلانية[2].

**2-جماعات المصالح**

تتنوع جماعات المصالح في تركيا ما بين جماعات عمالية ومهنية واقتصادية ونسائية وبيئية وغيرها، فهي من ناحية تشكل قوى ضاغطة على صانع القرار كما تعد مصدر للتجنيد السياسي ورغم أن دستور 1982، قد حظر على هذه الجماعات المشاركة في العمل السياسي ألا أنها في الواقع تمارس دوراً كجماعات ضاغطة إضافة إلى جماعات المصالح هناك جماعات أخرى مؤثرة في عملية صنع القرار، تعرف بجماعات المصالح المؤسسة وتأتي في مقدمتها المؤسسة العسكرية والمؤسسة الرسمية ومن أهم جماعات المصالح في تركيا ما يلي :

**أ- النقابات العمالية :** حيث توجد في تركيا ثلاثة اتحادات عماليه أهمها.

(1) صوفيا بوعلي – وفا طوالية ، الدور الإقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة 2010-2015 ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية جامعة العربي ، الجزائر ، 2016/2015 ص36.
(2) محمد دامو، مرجع سبق ذكره.

. اتحاد النقابات العمالية التركية تأسس عام 1952.

.اتحاد النقابات التقدمية تأسس عام 1967.

.الاتحاد النقابي للعمال أنشي سنة 1967.

**ب- جماعات رجال الأعمال :** حيث تشكل فئة متميزة في المجتمع التركي وتتمتع بأهمية وتأثير ملحوظين في عملية صنع القرار بدرجة غير متاحة لجماعات أخرى، من خلال دعم العلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول التي لهم مصالح فيها.

**ج- النقابات المهنية :**من أهمها من حيث التأثير السياسي في تركيا، نقابة المحامين التي تأسست عام 1987، لحماية مهنة الصحافة وتطويرها في تركيا، نقابات وجمعيات الصحفيين من أهمها جمعية الصحفيين في اسطنبول ( IGC) وجمعية الصحفيين المعاصرين (CGD) وتوصف بأنها أكثر النقابات الصحفية تقدميه ونشاطا[1].

لهذه الجماعات أهمية كبيرة في فهم عملية صنع القرار، إذ أنها من ناحية تشكل في بعض قطاعاتها قوى ضاغط على صانع القرار، وتعد من ناحية أخرى مصدراً مهماً لتجنيد السياسي عن طريق انضمام بعض قياداتها وكوادرها إلي النخبة السياسية بمستوياتها المختلفة، حيث تحتل وضعاً متميزاً في البناء الاجتماعي مما يمكنها من تمرير بعض القرارات لخدمة مصالحها.[2]

### 3- الرأي العام والأعلام

كون تركيا دولة ديمقراطية والناخب له القدرة على التغيير، أصبح الرأي العام له تأثيراً واضحاً في صياغة القرار الداخلي والخارجي فالحشد الإعلامي يؤثر بشكل كبير على الرأي العام من خلال نقل المعلومات عن الأحداث والمستجدات في البيئة الداخلية و الخارجية ما جعله بمثابة ورقة ضغط على صناع القرار داخل المؤسسات التركية [3].

**يرتكز الإعلام التركي على تيارين أساسين هما :-**

(1) أمل بوساحة، المقاربة التركية في الشرق الأوسط بين الخطاب و الممارسة السياسية دراسة حالة سوريا، رسالة ماجستير جامعة الجزائر،2013، ص49.

(2) جلال عبدا لله معوض، صناعة القرار في تركيا وعلاقات العربية-التركية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان،ط1،1998،ص111-114.

(3) محمد التلولي، السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا من 2002-2008 رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة ،2011 ص49

أ- **وسائل إعلام التيار الإسلامي**: التي تسعى إلى منح الجمهورية التركية انطباعات تؤكد توازنها الفكري وسعيها للحفاظ على الصدق والموضوعية في تناول الأخبار، ويرتكز خطابها على الدعوة إلى عودة تركيا إلى هويتها الإسلامية وتوثيق علاقاتها مع الدول الإسلامية والعربية، لذلك تتهمها الصحف العلمانية بأنها تسعى، إلى إقامة نظام إسلامي متطرف .

ب- **وسائل الإعلام العلمانية**: التي تركز على دعم النظام العلماني في الجمهورية ومواجهة التيار الإسلامي ومحاربة أفكاره ودعواته المستمرة لإعادة الهوية الإسلامية لتركيا وتؤدي وسائل الأعلام في تركيا دوراً مهماً، في بيئة صنع القرار فهي وسيلة للتعبير عن الرأي العام إضافة إلى كونها وسيلة للتأثير فيه [1].

### 4- الجماعات الدينية

الجماعات الدينية في تركيا، هي مؤسسات اجتماعية خيرية وثقافية وتعليمية وركيزة للإسلام الاجتماعي، وأساساً الإسلام السياسي في تركيا، بهذا المفهوم يمكن تفسير عودة الإسلام إلى المجال الاجتماعي تم المجال السياسي بعد غياب مصطفى كمال، وخلال حقبة ايفرين أوزال تم فتح الباب لتوسع المدارس الدينية، ووصلت محاولة الدولة استيعاب الإسلام ذروتها عندما أخذ قصر رئاسة الجمهورية خلال تولى أوزال الرئاسة بين 1991- 1993، في استضافة احتفالات دينية بالمولد النبوي الشريف، وفي انتخابات 1996، نجح حزب الرفاه في الحصول على أكبر كتلة برلمانية، تم كانت احد مطالب العسكريين التي قدمت لأربكان إغلاق المدارس الدينية غير الرسمية، مما يعني توجيه ضربة شديدة إلى مدارس الخطباء حيث لا يقتصر خريجوها على العمل كأئمة وخطباء، وإنما وصل منهم إلى مراكز عليا في أحزاب يمين الوسط حتى رجب طيب أردوغان، نفسه كان قد التحق بإحدى مدارس الأئمة والخطباء في اسطنبول .

للجماعات الدينية دوراً في تحديد سياسات الدولة، حيث أن قبول هذه الجماعات عن الآراء الداخلي والخارجي للحكومة، يؤدي إلى دعمها للحزب في الانتخابات مما يساعده على الفوز وبالتالي تطبيق برامجه الانتخابية التي انطلق على أساسها، ومن المعلوم أن أردوغان قد جاء من المعاهدة الدينية[2] .

(1) خالد كمال هنية ، السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية 2002-2015 ، رسالة ماجستير جامعة الأقصى غزة، 2015 ، ص67

(2) جمال خالد محمد الفاضلي ، مرجع سابق ذكره،ص63

## المطلب الثاني

## الإستراتيجية التركية في ضل حكومة حزب العدالة والتنمية

يعد حزب العدالة والتنمية من أهم الأحزاب السياسية الحالية في تركيا، حيث استطاع بأدائه الناجح، وبصفته طرف سياسياً مؤثراً لهويته الإسلامية، أن ينتج حراكاً فكرياً متعدداً، وأن يقدم أنموذجاً يحتذي به في بعض الأوساط الأكاديمية والفكرية في الدول، مما دفع ببعض الأحزاب الإسلامية في بعض الدول أن تعيد النظر في ايدولجيتها و في تنظيمها الحزبي، وأن تتبع أداء حزب العدالة والتنمية التركي .

**أولاً – نشأة الحزب**

تأسس حزب الرفاه في 19 يوليو عام 1983، كامتداد لحزب السلامة الوطني الذي حظرته المؤسسة العسكرية الذي كان مُصراً على إعادة تركيا إلى التكتلات الإسلامية، مما دفع بالقوات العسكرية التركية بشن حرب ضده والتكتلات الإسلامية، فانعقد المجلس الوطني بتاريخ 28 فبراير عام 1997، فحظر حزب الرفاه على أثره وأبعد عن السلطة عام 1998، ليعود بعد ذلك إسماعيل حقي ليعلن انطلاقه حزب الفضيلة الذي لم يلبث مده طويلة إلى أن تم حله(1).

في ظل هذه التطورات التي اتسمت بتصاعد حدة الاحتقان والتوتر بين الإسلاميين والنظام العلماني بزعامة المؤسسة العسكرية، التي اتهمت الإسلاميين بالسعي لتغيير طبيعة النظام وأسلمت مؤسساته والانقلاب على الفلسفة الاتاتوركية نشأة حزب العدالة والتنمية(2).

نشاء حزب العدالة والتنمية من عباءة حزب الفضيلة، في صيف 2001 وحزب الفضيلة كان قد أسس على أنقاض حزب الرفاه، الذي أسسه اربكان وقد تعرضت هذه الأحزاب إلى قيود على حرية التعبير، وبسبب الروابط السياسية المشتركة بين النخب السياسية لكلا الحزبين، كانت تطلعاتهم في السياسة الخارجية يمكن أن تفهم في سياق السرد التاريخي، إلا أن هذا السرد لا يكشف عن الدوافع التي وقفت وراء تطور رؤى السياسة الخارجية للحزبين في مختلف المراحل التاريخية، لكن فهم نخبة حزب العدالة والتنمية سبب فشل حزب الرفاه في رؤيته لسياسة الخارجية لتركيا وسعيه إلى تجاوز ذلك الفشل، ساعدته على وضع إطار لتطوير سياسة حزب

(1) رمزي فخري علي الحموز، العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير، جامعة القدس فلسطين 2013 ص19.

(2) سعد عبدا لعزيز مسلط ، الموسوعة الجزائريه للدراسات السياسية والإستراتيجية ،مركز الدراسات الإقليمية ، الجزائر ، العدد 5 ص (12) .

العدالة والتنمية الخارجية[1]، إذ تمكن حزب العدالة والتنمية من رسم إستراتيجية جديدة لتركيا تعتمد على التدرج وتقديم الأولويات والانجاز لاسيما في مراحلها الأولى، سواء على مستوى الداخل التركي أو على مستوى السياسة الخارجية التي احدث فيها نقله كبيرة عما كانت عليه توجهاً وفاعلية، هذه من ضمن الأسباب التي مكنت القيادة السياسة من البقاء في السلطة وتجاوز الكثير من التحديات التي كادت تطيح به وتلحقه بالأحزاب التي حلت من قبلة، هذا خير دليل على كفاءة النخبة السياسية داخل الحزب، برئاسة رجب طيب أردوغان رئيس بلدية اسطنبول سابقاً، وقد أكد مؤسسو الحزب البالغ عددهم 74 عضو ومعظمهم من الجامعيين ورجال أعمال جمعوا بين الشباب وكبار السن، أن حزبهم يريد التوجه إلى قاعدة انتخابية أوسع من حزب الفضيلة، الذي كان خطابه الإسلامي يجتذب بصورة خاصة الناخبين المتدينين ويثير استياء المؤسسة العسكرية والقادة السياسيين [2].

ما يثير الانتباه هنا، هو أن العقد الأول من هذه الألفية، اثبت أن النجاح الانتخابي لحزب العدالة والتنمية ليس ظاهرة عرضية وسريعة الزوال، فبدلاً من أن يتعرض الحزب لتآكل في سلطته وسع قاعدته الانتخابية وفاز في الانتخابات البلدية كلها (2004،2009،2014) والوطنية (2002-2007-2014-2015) التي شارك بها وفي كل مرة كان يزيد من رصيده (34.3%) في عام 2007، و 49.9% في عام 2011 ، 45% في عام 2014 ، 49.5% في عام 2015 هذا النمط الانتخابي يدل على أن حزب العدالة والتنمية لم يحتل المركز فحسب بل أصبح أيضاً قوة مهيمنة بشكل دائم في المركز [3].

وكان من أبرز مؤسسي الحزب هم (رجب طيب أردوغان) ، (عبدالله جول) ، (عبد اللطيف شنر) وآخرين، وهم تلامذة (نجم الدين اربكان) فمنهم من جاء من حزب الفضيلة ( أردوغان) و (غول) و(بولنت ارينك ) ومنهم من جاء من حزب (الوطن الأم) المحافظ مثل : (جميل جيجك) وعبدالقادر أكسو وآخرين من الحزب الديمقراطي التركي ، مثل حسين سيليك و كوكسال توبان[4].

(1) ميرة عبدا لجواد، السياسة الخارجية التركية تجاه كل من مصر وسوريا في الفترة (2002-2013) أطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،مصر، 2018 ص13.

(2) محمد ياس خضير، خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية ،2016 ص11.

(3) جنى جبور ، تركيا دبلوماسية القوة الناهضة ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ،ط1 ،2019 ص75 .

(4) جمال خالد محمد الفاضلي، مرجع سابق، ص78.

**ثانياً:هوية الحزب السياسية**

عمل أردوغان منذ البداية على نفي استمرار الصلة الإيديولوجية مع اربكان وتياره الإسلامي فأعلن أن الحزب سيحافظ على أسس النظام الجمهوري، وأكد أن العلمانية هي المبدأ الأساسي للسلم الاجتماعي داخل تركيا، لكنها العلمانية التي تعني حياد الدولة عن الشعائر الدينية لا عن تجاهلها، لأن منطلقة كان هو العمل مع الشعب التركي بكافة قومياته وتياراته الفكرية وتقاسيمه السياسية[1].

من هذا المنطلق، أعاد حزب العدالة والتنمية تعريف هويته الفكرية والسياسية بما ينسجم مع واقع الدولة التركية الداخلي وعلاقاتها الخارجية، فهو لا يُعرف بنفسه حزباً إسلامياً، بل يبتعد عن كل ما يفهم منه أن للحزب برنامجاً إسلامياً، واعتراف بالعلمانية أو النظام العلماني كشرط مسبق أساسي للديمقراطية والحرية وعرف العلمانية على أنها (حيادية الدولة تجاه أي شكل من أشكال المعتقد الديني والقناة الفلسفية)، على هذا الأساس صنف الحزب هويته الفكرية والسياسية بأنه من تيار يمين الوسط، على غرار الأحزاب الأوروبية المحافظة[2]، في هذا الصدد يقول الكاتب الصحفي (كورو فهي) ويعتبر من مؤسسي و منظري الحزب حيث يقول أن ( الصبغة التي يعبر عنها الحزب تتمثل في أن قادته وأعضائه متدينون، حيث يصلون ويصومون وزوجاتهم محجبات، لكن الدين لا يلعب دوراً محورياً في أنشطة الحزب والحكومة ولا يشكل مرجعية لسلوك سياسي، صحيح أنهم جاءوا من خلفية إسلامية لكنهم ليسوا رجعيين، أي أنهم يدافعون عن القيم الإسلامية ولكنهم مع فكرة الديمقراطية والعلمانية ليس بمعنى العداء للدين ولكن بمعنى فصل الدين عن الدولة)[3]

**ثالثاً:أهداف حزب العدالة والتنمية**

يعتبر حزب العدالة والتنمية حزباً سياسياً تركياً محافظاً معتدل غير مضاد للغرب يتبنى رأسمالية السوق، ويسعى للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، له جذور إسلامية لكن ينفي أن يكون حزباً إسلامياً، إذ يصنفه البعض بأنه تيار الإسلام المعتدل، وقد حددت اللائحة الداخلية للحزب أهدافه كما يلي :

(1) محمد زاهد جول ، التجربة النهوض التركية ، مركز نما للبحوث والدراسات،بيروت ،ط1،2013 ، ص18-19

(2) إيمان دني ، البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية 2002-2023 أطروحة الدكتورة في العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر 2017/2016 ص84.

(3) طبي الحسن، السياسة الخارجية التركية بين البعد الديني والبعد العلماني فترة حكم حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 3 ، 2014،2015 ص62،63

- تحقيق السيادة بدون أي قيد أو شرط للشعب التركي على الجمهورية القانونية (الدولة الدستورية ) التي تمثل القوة التي تراعى مصالح الفرد والمؤسسات معا .
- الحفاظ على وحدة الدولة التركية .
- الحفاظ على القيم والأخلاق التي تعد بمثابة تراث للشعب التركي .
- تحقيق الحضارة والمدنية المعاصرة في تركيا .
- تأمين الرفاهة والأمن والاستقرار للشعب التركي .
- تحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية إذ تتيح للأفراد العيش بالشكل الاجتماعي المطلوب .
- برنامج الحزب الداخلي اختصر أهدافه على : الديمقراطية ، التنمية ، النهوض فوق مستوى الحضارة المعاصرة. ويسعى الحزب إلى تحقيق تلك الأهداف على النحو الأتي [1]
- نشر الوعي القائم على الحقوق المتعارف عليها دولياً والحريات وسيادة القانون في جميع أنحاء الجمهورية .
- استئصال مشكلات تركيا المستعصية بتعبئة الموارد الإنسانية والطبيعية المهملة، وجعلها دولة منتجة باستمرار وتنمو بالإنتاج .
- خفض معدل البطالة والعمل على رفع مستوى دخل الفرد بما يزيد من مستوى الرفاهة .
- إتباع سياسات تهدف إلى تحقيق الكفاءة والفاعلية في الإدارة العامة وإشراك المؤسسات والمنظمات المدنية في العملية السياسية .
- إتباع سياسات علمية عملية معاصرة ورشيدة لإفادة الأمة في مجالات الاقتصاد والسياسة الخارجية والتعليم والصحة وغيرها من المجلات .
- يتضح من مبادئ الحزب في لائحته الداخلية بأنه يقوم على أحترم حقوق المواطنين كافة ويرفض أي نوع من أنواع التفرقة والنزاعات القومية أو الدينية ويعمل على أساس تحقيق الديمقراطية ودولة المواطنة لإتاحة الفرصة لسيادة الإرادة الوطنية[2].

**رابعاً : سياسات حزب العدالة والتنمية على الصعيد الخارجي**

يرى قادة حزب العدالة والتنمية بأن الحزب لهو رؤية جديدة في مجال السياسة الخارجية تُمكن تركيا من أداء دوراً جديد في محيطها الإقليمي، هذا الدور يختلف عن الأدوار التي قامت بها الحكومات السابقة، إلا أن هذه الرؤية ليست رؤية أيديولوجية، بل رؤية موضوعية عقلانية تقوم

(1) إيمان دني ، مرجع سابق ، ص86 .
(2) شكري ديهية ، سلوم ويزة ، السياسة التركية بين المثالية والواقعية في ظل حزب العدالة والتنمية 2002 – 2015 ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، الجزائر ،2015،2014 ، ص40

على التخطيط الإستراتيجي طويل المدى لتعظيم الاستفادة من قدرات تركيا و تتسم هذه الرؤية حسب وجهة نظر أردوغان، بالنشاط والدينامكية والحسم والحسابات العقلانية والطابع ألتعددي حيث ذكر أردوغان في خطاب له في 22 يناير 2004 (أن التغير ضرورة لمواكبة الطابع المتغير للعالم وهو ما يفسر إعطاء الحكومة الأولوية لرؤية جديدة في السياسة الخارجية من أجل نقل تركيا إلى المستقبل وتحويلها إلى قوة عالمية مؤثرة[1]).

وفي نفس السياق، يؤكد احمد داوود أوغلو أن العقد الذي أعقب الحرب الباردة مثله عقداً ضائعاً بالنسبة لتركيا حتى لم تتبنى الأخيرة خلاله تصوراً متكاملاً، مكتفية بسياسة ردود الأفعال أو الاستجابة للأزمات، على هذا الأساسي تتمحور الرؤية التركية في ضرورة امتلاك تركيا لسياسة خارجية موجهة لكل منطقة مع التكامل بين أبعاد هذه السياسة ومناطقها[2].

وفقاً لهذه الرؤية أعاد حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان صياغة العلاقات الخارجية لتركيا، إذ تميزت السياسة الخارجية التركية في هذه الفترة بديناميكيتها التي عبرت عنها بزخم المبادرات المتخذة تجاه البيئة الإقليمية، فكانت المبادرة هي الأداة التي استطاعت من خلالها تركيا تفعيل سياساتها الخارجية وإحالتها إلى عنصر فاعل ومؤثر في علاقاتها الخارجية فاحتلت دول الشرق الأوسط أهمية ومكانة متزايدة في إطار نظام السياسة الخارجية الجديدة لحزب العدالة والتنمية وأحرزت تقدم في العلاقات العربية لاسيما مع دول الجوار مع أنها مصدر للصراع وعدم الاستقرار، إلا أنها تمتلك مقومات اقتصادية بوجود النفط والموارد الأولية فضلاً عن الموقع الجغرافي فكان هذا نهجاً مبنياً على فكرة أن تركيا تحتاج إلى تحسين علاقاتها مع جميع جيرانها[3].

لتوضيح هنا فأن تحسين العلاقات التركية مع جيرانها لا يتعلق بالدرجة الأولى بالعامل الديني بل بالمصالح المتبادلة غير المستغلة بالكامل، فكانت هذه الإستراتيجية متسقة مع فكرة أحمد داود أوغلو في موألفه (العمق الاستراتيجي)، التي عمل عليها لسنوات طويلة بوضع المفاهيم الأساسية لتنشيط السياسة الخارجية بالاعتماد على مبدأين، **أولهما** الجمع بين الموقف الجيوسياسي التركي مع تراث الإمبراطورية العثمانية والجوانب التاريخية والثقافية المطلوبة من أجل إقامة علاقات إقليمية، **وثانيهما** تفعيل الدور التركي وفقاً لرؤيته بأن تركيا بلد ذات هويات إقليمية متعددة ويجب عليها أن تقوم بدورها في جزء من البلدان القريبة من ماضيها لتوفير

(1) فتحية ليتيم ، تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط ، مجلة الفكر ، العدد 5 ،2010 جامعة محمد خضير، بسكرة ص211.

(2) احمد داوود اغلو،العمق مرجع سبق ذكره، ص465

(3) غازي دحمان ، المبادرة في السياسة الخارجية التركية متاح على http;//www.aljazeer.net/NR/

الأمن والاستقرار ليس فقط لنفسها، بل أيضا للمناطق المجاورة لها فكان هذا نقطة انطلاق لدور تركي جديد بتطوير إستراتيجية جيو سياسية جديدة[1] .

من خلال سياسات الحزب الخارجية نلاحظ، بأن الإستراتيجية التركية لم تكن خطوات أو توجهات عفوية مرتبطة براغبات شخصية للقيادة، بقدر ما هي خطوات عملية علمية تنطلق من إستراتيجية جديدة تمثلت في ممارسة سياسة مستقلة بعيده عن الالتحاق الكامل بالغرب والولايات المتحدة الأمريكية تحديداً تجاه المستجدات السياسية الدولية، وانتهاج سياسة متوازنة في المنطقة هدفها تحقيق التقارب مع العالم العربي ومع دول الجوار بشكل خاص، والابتعاد ما أمكن عن التحالف مع إسرائيل في محاولة إعادة الوجه التاريخي لتركيا باعتبارها أحدى الدول الأساسية في المنطقة[2].

إن التصور الجديد لحزب العدالة والتنمية يعنى تكوين رؤية شاملة للسياسة الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية بشكل خاص، تتضمن المشاركة في سياسة فاعلة بدلاً من سياسة رد الفعل والتشديد على أهمية الفرص بدلاُ من التهديدات، باعتبار الروابط الثقافية والتاريخية مع هذه المنطقة، ضمن هذه الرؤية المتعددة الأبعاد تم التركيز على الاعتماد البيني المتبادل والحلول التي تعود بالربح على الطرفين، وبوجه عام كانت تركيا تشجع السياسة التي تشدد على الاستقرار والسلام والازدهار في المنطقة ما دام هذا التوجه يخدم مصالح تركيا فعندما تتمتع منطقة الشرق الأوسط بالاستقرار والازدهار الاقتصادي، فإن هذا يوفر الأمن لتركيا ويخلق فرصاً اقتصادية لتطوير الصناعات التركية[3] .

وفقاً لهذه الرؤية الجديدة التي ترى في تركيا قوة تتمتع بقدرات كبيرة على الصعيد الجغرافي والبشري والاقتصادي والعسكري، بما يؤهل تركيا بأن تلعب دوراً إقليمياً وتحقق مصالحها تبعاً لذلك، خاصة مع العالم العربي باعتبار أن تركيا قد خرجت من كونها قوة معادية للعرب كما كانت خلال الحرب الباردة[4]، فمنذ استلام حزب العدالة والتنمية للحكم اتبعت تركيا في إستراتيجياتها سياسة القوة الناعمة والتمدد السياسي المرن وتمكنت من إبرام اتفاقيات ثنائية مع العديد من الدول العربية ومن تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي خصوصاً، مع (سوريا-

(1) منال الصالح، اثر السياسة الخارجية التركية من منظور احمد داوود اوغلو (2009- 2014) مجلة الاستناد جامعة بغداد ، العدد السادس ،2018 ص115/114

(2) ضياء نورالدين حسن ابوديمة ، وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا وانعكاسه على العلاقات التركية المصرية 2013/2002 رسالة ماجستير جامعة الأزهر ، غزة ،2016 ص47.

(3) مليحة بنلي الطون ايشيق، سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الإقليمية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ابوظبي، ط 1 ، 2011 ، ص6،5.

(4) احمد سليمان الرحاحلة ، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط ((الفرص والتحديات )) رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن،2014 ص50.

لبنان- العراق ودول الخليج العربي ومصر)، في هذا الموقف يمكن الإشارة إلى أن التغير الذي صاحب العلاقات التركية السورية لم يشمل الجانب السياسي فقط، بل طال حث الجانب الاقتصادي فبشكل عام تريد تركيا أن تجعل سوريا بوابتها العربية إلى دول الخليج ومصر وغيرها، لذلك جرى التوقيع عام 2004، على اتفاقية التجارة الحرة وتم الشروع بتطبيقها عام 2007، وفي ذات السياق جاء أتفاق فتح الحدود بين البلدين من دون سمة دخول فضلاً عن عشرات الاتفاقيات الاقتصادية الأخرى، ومن بين أفضل ما قدمه النموذج التركي للعالم هو استخدام قوته الناعمة على مستوى الدبلوماسية وعلى مستوى التواصل مع الشعوب العربية فعلى المستوى الدبلوماسي تستخدم الجمهورية التركية تعبيراً لافتاً، وهو (العلاقات الصافية) أي العلاقات القائمة على تصفية المشاكل مع الجيران، و برغم من أن الجيش التركي يعد من أقوى جيوش المنطقة فإنهم يستبعدون الإشارة إلى القوة العسكرية كإحدى أدوات نموذجهم، وعلى مستوى العلاقات مع الشعوب فإن المدارس التركية تقدم نموذجاً فريد في جودة التعليم، كما تستخدم الدراما التركية كإحدى الأدوات التي تسوق لذلك النموذج فالحكومة التركية ليست وحدها التي تشترك في تطبيق هذه السياسة، وإنما مؤسسات المجتمع المدني ورجال الأعمال وغيرها من مفاصل المجتمع التركي ما يمكن اعتباره تغلغل ثقافياً ،اقتصادياً ،اجتماعياً ،إعلامياً في الكثير من الأقاليم المجاورة [1].

**خامساً: التحول في الإستراتيجية الخارجية لتركيا في ظل حكومة حزب العدالة و التنمية**

بدأ التحول الفعلي في هذه الإستراتيجية بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، حيث انتهجت النخبة السياسية إستراتيجية جديدة تجاه الشرق الأوسط و أعطا الأولوية للدول الإقليمية حيث تستند هذه الإستراتيجية على اعتبارات ثقافية واقتصادية وسياسية لهذا أولى الساسة الأتراك اهتماماً بالغاً بهذه المنطقة، ومع وجود رغبة أكيدة لدى قيادات العدالة والتنمية في مد جسور التقارب مع الدول الإقليمية ولاسيما الدول العربية .

في إطار هذا التوجه الجديد، اعتمدت أنقرة إتباع سياسة خارجية قوامها التوازن واعتماد أفكار من قبيل العمق الإستراتيجي واعتماد مبدأ تصفير المشاكل والدبلوماسية المتناغمة وانتهاج سياسة القوة الناعمة، فقد ظهرت معالم هذه الإستراتيجية بشكل ملحوظ في العلاقات التركية السورية، حيث شهدت هذه العلاقات تحسناً كبيرا خلال العقد الأول من حكم حزب العدالة والتنمية في تركيا، ففي هذا الإطار شهد عام 2005 أول زيارة لرئيس سوريا إلى أنقرة عدت

(1) ضياء نورالدين حسن ابودية ، مرجع سبق ذكره،ص48

وقتها الأولى من نوعها منذ استقلال سوريا عام 1946 أد تعتبر هذه الزيارة عهداً جديد في علاقات البلدين على الصعيدين الاقتصادي والسياسي [1]. في ظل هذا التحول سعت تركيا إلى توطيد علاقاتها مع دول الشرق الأوسط وتزايدت (الاستقلالية الإستراتيجية) لتركيا بشكل أكبر بفضل تنوع أنشطة السياسة الخارجية مع مختلف المناطق، ألا أن هذا التحول في الإستراتيجية قد تعرض الانتقادات، حيث وجه الحلفاء الغربيون انتقاد لسياسة الانخراط الجديدة التي أتبعتها تركيا فضلاً عن الانتقادات المستمرة التي وجهتها المعارضة المحلية تجاه ما اعتبرته (تغييراً في المحور الجيوستراتيجي) وانصرافاً عن التحالف الطويل المنتظم مع الغرب[2].

صاحبه هذا التحول الذي طرا على هذه الإستراتيجية تغيير في كلاً من السياسة الخارجية التركية والدور الذي لعبته تركيا في السياسة الإقليمية والعالمية بشكل واضح ، فقد أكد أوغلو على ضرورة تغير تركيا نظرتها إلى ذاتها وإلى العالم وتغير دورها ومكانتها من " دولة هامش" في الساحة الدولية إلى دولة مركز وأن تنتقل من سياسة ردة الفعل إلى الفعل وأن تتبدل طموحات تركيا، والانتقال من موقع القوة المركزية إلى موقع القوة الشاملة ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، ينبغي لتركيا تبني إستراتيجية ديناميكية في السياسة الخارجية مستفيدة من موقعها الجبو استراتيجي وتراثها العثماني من أجل تحقيق هذه القفزة النوعية، كما يجب الاستفادة من مواردها وقدراتها الإستراتيجية من أجل تغيير توجهاتها الأمنية واستبدالها بتوجهات اقتصادية أي نزع الطابع الأمني عن الخيارات المتعددة في السياسة الخارجية[3].

من هذا المنطلق يتجلى تأثير المبادئ التي ارتكزت عليها الإستراتيجية التركية خلال فترة حزب العدالة والتنمية وهي مبادئ ذات طابع علمي وعملي تتجسد في كونها تشكل توجيهات تكتيكية ضمن إطار استراتيجي و أهم هده المبادئ هي:-

**المبدأ العملي الأول** : هو التوازن بين الأمن والديمقراطية، فلا يمكن تضخيم أي مكون على حساب الأخر، وذلك لأن شرعية أي نظام سياسي تأتي من قدرته على تأمين الأمن والحريات لمواطنيه على السواء، هذا الأمن يجب ألا يأتي على حساب الحريات وحقوق الإنسان في البلاد

**المبدأ العملي الثاني** : يرتبط بتطبيق خطة (صفر مشاكل مع دول الجوار كما يؤكد اوغلو أن تركيا تتبع مع جيرانها مساراً أكثر تعاوناً).

(1) احمد محمد وهيان ، السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط ، الجمعية السعودية للعلوم السياسية ، العدد (11) يونيو 2013 ، ص28-31.
(2) خالد كمال هنية ، مرجع سابق ، ص50.
(3) احمد خالد سعيد الزعتري، العلاقات التركية – الإسرائيلية (2002-2014) رسالة ماجستير، جامعة القدس،فلسطين، 2015 ص47-49

**المبدأ العملي الثالث** : يقوم على أساس دبلوماسية استبقيه ووقائية تهدف إلى اتخاذ خطوات قبل بروز الأزمات وتصاعدها إلى مستوى خطير وهذا المبدأ يعد امتداد للمبدأ السابق صفر مشاكل وتطويراً له.

**المبدأ العملي الرابع** : يرتبط بأتباع تركيا سياسة متعددة الأبعاد، فبدلاً من أن تكون تركيا (مصدر مشكلة) في استقطاب الشرق والغرب والجنوب والشمال تكون العكس (مصدر حل ) للمشكلات وبلد مبادر إلى طرح الحلول لها وبلد يشكل مركز جدب يساهم في إرساء السلام الإقليمي والعالمي .

**المبدأ العملي الخامس** : يرتبط بتأسيس نوعاً من الدبلوماسية المتناغمة وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية، هذا المبدأ يعني التزاما تركيا فاعلياً في المنظمات الدولية وفي القضايا ذات الأهمية[1].

**سادساً :أسباب التغير في الإستراتيجية التركية تجاه دول المنطقة العربية**

لقد ساعدت عدة عوامل في تغير الإستراتيجية التركية تجاه المنطقة العربية بشكل واضح وملموس ومن بين تلك العوامل ما يلي:-

**1-الفراغ الأمني نتيجة لعدم وجود نظام إقليمي فعال في المنطقة.**

تواجه تركيا تهديدات وتحديات أمنية ينبع معظمها من دول الشرق الأوسط ولاسيما العربية منها، خاصة بعد احتلال العراق عام 2003، مما أدى إلى تراجع ثقة تركيا في حلفاءها في الناتو واقتناعها بأنهم غير مهتمين بأمنها القومي في مواجهة التحديات النابعة من منطقة الشرق الأوسط والتي يمكن تلخيصها في الآتي :-

**أ-** تصاعد التحدي الكردي خاصة بعد حصول أكراد العراق على وضع شبه مستقل .

**ب-** تصاعد التحدي الإيراني إذ نتج عن احتلال العراق إخراجه من معادلة الموازن الإقليمي لإيران مما أدى إلى تزايد نفوذها في المنطقة .

إذ تدرك تركيا أن لعب دور إقليمي في المنطقة يعني المشاركة في تحديد الأجندة الإقليمية والوصول بخطوط الدفاعات التركية إلى أبعد نطاق ممكن من الأراضي التركية[1].

(1) إدريس جنداري، الإسلام التقدمي في تركيا : قراءة تجربة حزب العدالة والتنمية ،مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث الرباط المغرب ص14.

**2 - تعثر الدور الأمريكي في المنطقة.**

مثله الغزو الأمريكي لأفغانستان ثم العراق ذروة التفرد الأمريكي في الهيمنة دولياً وإقليمياً، و مثله من جهة أخرى نقطة البداية لانحدار القوة الأمريكية وظهور تحديات لها على الصعيد الإقليمي نتيجة فشل واشنطن في عملية بناء أنظمة مستقرة في البلدين، ولأسباب جيو سياسية رأت أنقرة من ضرورة ملء الفراغ داخل المنطقة، خاصة بعد تسليم أمريكيا لإيران بالهيمنة على العراق مع وجود تأثير إيراني كبير في سوريا سوف يطوقها بهلال نفوذ إيراني يمتد من حدود أرمينيا إلى ساحل المتوسط [2].

**3-المصالح الإستراتيجية لتركيا في الشرق الأوسط.**

تمثل منطقة الشرق الأوسط عمقاً حضارياً اقتصادياً واستراتيجياً لتركيا، نشير هنا إلى أن الدول العربية تعتبر ثالث شريك تجاري لتركيا بعد الاتحاد الأوروبي ومجموعة (الكومنولث)، كما أن العرب أهم مورد سياحي لتركيا بعد السياحة الأوروبية وتشكل الدول العربية عامل جذب بأهمية خاصة لتركيا التي يتزايد الطلب فيها على النفط والغاز لسببين أساسيين، هما تعاظم الاقتصاد التركي ورغبة تركيا لكي تصبح معبراً لإمدادات الطاقة مع الغرب مما يعزز مكانتها الإستراتيجية[3] .

**4- تعثر الجهود الخاصة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.**

قد مثلت مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي والرفض الأوربي أهم العوامل الرئيسية في التقارب التركي العربي عامة والتركي السوري خاصة، حيث سعت الحكومة التركية إلى اكتساب نفوذ لها في الشرق الأوسط، لإثبات أنها قوة إقليمية مهمة ومؤثرة في محيطها الإقليمي مما يؤدي إلى استغلال هذه الورقة في مواجهة الاتحاد الأوروبي من خلال أثبات أن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي يمثل مكسب للاتحاد، نتيجة المكاسب التي سيحققها الاتحاد الأوروبي بسبب انضمام تركيا إليه ومن هذه المكاسب.

**أ -** تركيا دولة محورية من أجل حماية المصالح الأمنية الأوروبية وبروز دورها بحكم موقعها الجيو إستراتيجي بين أسيا وأوروبا، تعتبر قادرة على القيام بأدوار مؤثرة في الشرق الأوسط .

---

(1) فتحية ليثيم مرجع سابق ص212

(2) مروان قبلان، صعود تنظيم الدولة الإسلامية وتحولات النظام الإقليمي في الشرق ألعربي، مجلة سياسات عربية، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات ،الدوحة، لعدد 13 يناير، 2015، ص10-12

(3) الدورالتركي الجديد في الشرق الأوسط المعالم والأبعاد والأفاق، سلسلة تقارير غير دورية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ن الإمارات العربية،العدد 10 ، أغسطس 2008 ص3

**ب -** تعتبر تركيا بموقعها الجيو بوليتيكي بمثابة منطقة عازلة بين أوروبا والشرق الأوسط، لصد أي خطر يهدد المصالح الأوروبية في أطار منظمة حلف شمال الأطلسي فتركيا قد تجد نفسها خطأ دفاعيا أمامياً .

**ج -** تعتبر حلقة وصل بين الغرب والعالم الإسلامي، مما يعزز حوار الحضارات بين هذين الحاضرتين المختلفين .

**د -** الصورة الإيجابية لتركيا عند شرائح عربية واسعة [1].

(1) ميرة عبدا لجواد ، مرجع سابق ، ص35 .

## المبحث الثالث

## محددات الإستراتيجية التركية

تحكم الإستراتيجية التركية عدة محددات متباينة، أثرت على طبيعتها وتوجهاتها كما ساهمت في تبلورها بوضوح سواء نحو التفاعل السلبي مع القضايا الإقليمية والدولية، أو بالتفاعل الايجابي والذي تطبقها من مرحلة إلى أخرى تجاه العديد من الدول ومن بينها الدول العربية ودول الشرق العربي بالخصوص، برغم من اختلاف هذه المحددات فيما بينها، سواء كانت داخلية أو خارجية ألا أنها تعتبر المحرك الرئيسي للإستراتيجية التركي، وفيما يلي يمكننا توضيح أهم هده المحددات في الآتي :

### المطلب الأول

### المحددات الداخلية

يتيح توفر الدول على موارد طبيعية وافرة وحجم إقليم كبير و وجودها في موقع استراتيجي متميز، بالإضافة إلى المقدرات الوطنية الأخرى (الإمكانات الاقتصادية والبشرية والعسكرية في ظل حكومة رشيدة)، عاملاً كافياً لقوة الدولة يمكنها من القيام بدور فاعل على النسق الدولي وفيما يلي يمكننا أن نبين أهم المحددات الداخلية لتركيا.

1-**الموقع الجيو إستراتيجي** : تتمتع تركيا بموقع استراتيجي متميز حيث تتموضع وسط ثلاث مناطق حساسة،هي البلقان في شمالها الغربي، القوقاز(أذربيجان،أرمينيا وجورجيا ) في شمالها الشرقي، والشرق الأوسط بما في ذلك المنطقة العربية في الجنوب، فهي تحد سوريا والعراق من الشمال وهي تشكل نقطة التقاء أوروبا مع جنوب غرب أسيا وتسيطر، على مضيق البوسفور والدردنيل اللذين يتحكمان بمداخل البحر الأسود والبحر المتوسط، يدعم ذلك مساحتها الشاسعة حيث تأتي في المرتبة (34) في العالم بمساحة تقدر بـ (779.452)كم$^2$ تقريباً، لتكون بذلك أكبر من أي دولة أوروبية عدا روسيا الاتحادية ومن أكبر دول الشرق الأوسط، وتقع (97%) من مساحتها في قارة أسيا و(3%) في قارة أوروبا، يفصل بين جزئيها الأسيوي والأوروبي بحر إيجة ومرمرة ومضيقا البوسفور والدردنيل وتعد هذه الممرات المائية من أشهر القنوات في العالم التي تصل البحار الداخلية بالمحيطات، مما يكسبها أهمية إستراتيجية واقتصادية، هذا الموقع أكسبها أهمية إستراتيجية خاصة، نظراً لوقوعها في قلب دوائر جيو

سياسية تشكل محددات أمنية واقتصادية ووفر لها أمكانية القيام بدور فاعل ومحوري في محيطها المفتوح على انتماءات حضارية وثقافية مختلفة، مما يؤهلها لتكون قوة إقليمية أو كما يقول ( بيتر كاتيرر) السكرتير الأسبق لحلف شمال الأطلسي (هي الدولة التي تصطلح بإمكانية المساهمة بدور فاعل في أزمات المحيط الأورو أسيوي القوقاز والبلقان والخليج العربي والشرق الأوسط )، يتضح ذلك بشكل جلي وواضح من خلال رصد الفعل التركي النشط في قضايا المنطقة العربية خصوصاً، غزة، لبنان، سوريا، واهتمام تركيا بمجريات أحداثها ومحاولة الاستفادة من نتائجها وتقليل الخسائر الناجمة عن تداعياتها وأثارها[1].

يعتبر الموقع الجواستراتيجي لتركيا أحد أهم المحاور الإستراتيجية في المنطقة إلي جانب كل من مصر وإيران والسعودية، لأنها تتمتع بوضعية تمكنها من التأثير في التوازنات الإقليمية نظراً لثقليها في المنطقة، حيث تسعى أن تكون عامل توازن مع هذه القوى، بمعنى أنها لا تريد أن تكون خصماً مع أي طرف على حساب طرف أخر، ونتيجة موقعها الجغرافي وعضويتها في حلف الناتو، تستطيع تركيا أن تلعب دوراً حاسماً وفاعل في تنفيذ إستراتيجيتها في محيطها الإقليمي التي ترى فيها تركيا أمنها ومكانتها الإقليمية والدولية، من جانب أخرى يشكل الموقع الجواستراتيجي لتركيا صمام أمان في التوازن الجو السياسي في الساحة الأورو – أسيوية .

الأكثر أهمية أن تركيا تقع في منطقة جغرافية واسعة (الشرق الأوسط، أوروبا، روسيا،أسيا الوسط،القوقاز)، مما أكسبها إمكانية اقتصادية هائلة، ما ترتب عنه تزيد قوة ونفوذ تركيا في منطقة الشرق الأوسط وقضاياه بشكل ملحوظ، لاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية في الحكم، من خلال تبنيه إستراتيجية جديدة في علاقته في محيطيه الإقليمي.

**2-الإمكانيات البشرية :** تحتل تركيا المرتبة التاسعة عشر في العالم من حيث عدد السكان والبالغ عددهم تقريبا 80.81 مليون نسمة عام 2018، بزيادة سكانية تقدر بـ 2.2% سنويا وبكثافة سكانية 194 نسمة /كم2 ويتركزمعظم سكانها في المناطق الساحلية والمناطق الحضرية في الوسط والغرب وتتمركز الإقليمية العربية شرقاً، خاصة في إقليم أناضول الشرقي ولواء الأسكندرونة وتتمتع تركيا بتنوع في التركيبة السكانية مذهبياً وعرقياً، وينتسب سكانها إلى السلالة العلوية، ضمنهم الأكراد إضافة إلى أقليات أخرى عربية وأرمينية وجورجية ويونانية، أما القومية التركية فتشكل النسبة الأكبر 80% ويمثل الأكراد حوالي 15% أما على الصعيد

(1) صايل فلاح مقداد السرحان ، أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية : 2002 – 2011 المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية ،المجلد 6 العدد ،2 ،2013، ص225.

الديني فأغلب سكانها يعتنقون الإسلام بنسبة 98% تقريباً ويوجد فيها حوالي 138,000 يهودي وحوالي 210,000مسيحي.[1]

أما ديمغرافياً تعتبر تركيا حسب متوسط الأعمار في التعدد السكاني دولة شابة في المعيار الهرمي إذا ما تمت مقارنتها بالدول الأخرى خاصة الأوروبية منها، هذا التعداد يؤهلها بأن تكون صاحبة تأثير في المنطقة الإقليمية، ويعطيها عنصر توازن بهذا الإقليم الفارسي والعربي والأوروبي، كما تعمل تركيا على احترام حقوق الأقليات والتعايش السلمي في دولة واحدة وبشكل سلمى، الأمر الذي يسهم في تجاوز مفهوم صراع الحضارات والأديان، واستبداله بتعايش الحضارات والأديان، على الرغم من أن تركيا عاشت فترة زمنية تعاني من أزمة وتوتر قائمين على اتهامها بممارسة التميز العنصري ولاضطهاد ضد الأقليات كالأكراد والعلويين[2].

من خلال هذه الديمغرافية، نلاحظ أنها تعطيها طاقة بشرية تساعدها بإمكانية بناء قاعدة إنتاجية متميزة على الصعيد الاقتصادي ويمكنها من بناء قوات مسلحة كبيرة من حيث عددها.

**3-الموارد الطبيعة :** الموقع الجغرافي لتركيا وطبيعيتها المتنوعة جعل منها بلداً غنياً بالموارد الطبيعية، باستثناء افتقارها إلى كميات معتبرة من النفط والغاز إلا أن تركيا تحتكر الموردين الأكثر أهمية على صعيد المنطقة وهما المياه والغداء ولذلك تعتبر تركيا من أغنى الدول بالموارد المائية مما جعلها تستخدم هذه الموارد كورقة ضغط على الدول المجاورة لها والتي لديها معها أنهار مشتركة بهدف إضعاف هذه الدول لما يخدم المصالح التركية ويحقق أهدافها هذا ما جعل العلاقات التركية مع سوريا والعراق تميزت بالتوثر مند أواخر الثمانيات، وازدادت حدة هذا التوثر عندما لجأت تركيا إلى تجاوز الاتفاق المعقود بينها وبين كل من العراق وسوريا عام 1946[•] إلى تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول[••]، إذ تعتبر عملية تحكم تركيا في الموارد المائية لنهري دجلة والفرات من المحددات الأساسية للإستراتيجية التركية وخاصة تجاه كلاً من سوريا والعراق، ذلك من خلال استغلالها للضغط على سوريا والعراق ومساومتها

(1) يوسف سامي محمد ، الإستراتيجية الإيرانية والتركية تجاه الأزمة السورية دراسة مقارنة رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير بسكرة ،الجزائر،2016 – 2015 ص43.

(2) مريم زغدان ،السياسة الخارجية التركية تجاه العراق بعد حرب الخليج الثانية 2003 – 2015 ،رسالة ماجستير ، جامعة محمد بو ضياف – بسكرة ،الجزائر، 2014 -2015 ،ص26.

• هو اتفاق تم بموجبه حل مشكلة مياه دجلة والفرات بين كل من تركيا وسوريا والعراق بحيث اتفقو على توزيعها بشكل يرضى الاطراف الثلاثة.

•• هو مشروع تضمن اقامة 21 سدا منها 17 سد على الفرات وسدود على دجلة، اضافة الى اقامته 17 محطة توليد كهرباء .

خاصة فيما يتعلق باتهامها لسوريا بدعمها لقيادات حزب العمال الكردستاني، مما جعل تركيا تستخدم هذه الثروة الطبيعية كورقة ضغط تخدم مصالحها لتحقق أهدافها المستقبلية[1].

أما عن الثروة المعدنية في تركيا، فعلى الرغم من أن تركيا لا تمتلك ثروات نفطية هائلة، إلا أنها تنتج من المعادن ما لهو من الأهمية في التجارة الدولية والاقتصاد التركي، إذ تعد تركيا أحد أهم دولتين في العالم في إنتاج الكروم، كما أن الفحم يعد أحد أهم مصادر الطاقة في تركيا، أما عن النفط فلقد أكتشف بتركيا بعد عمليات تنقيب مكثفة من قبل شركات أجنبية و وطنية ولكن كمياته واحتياطه قليله بنسب للاحتياجات تركيا منه.[2] وقد شهدت تركيا خلال السنوات القليلة الماضية طفرة في الاكتشافات الجديدة وسرعة في الاستخراج، وبالتالي تضاعفا في المردود المادي، مما أد إلى تحول البلاد إلي مصدر أساسي للموارد الطبيعية، كما فتحت في السنوات التي خلت أسواقها للاستثمارات الأجنبية المتعلقة بقطاع التنقيب والاستخراج، نتيجة هذه الاكتشافات برزت تركيا كأحد أهم الدول الصناعية في المنطقة مما مكانها من لعب دور إستراتيجي في الاقتصاد على مستوى الإقليمي والدولي.[3]

**4-الإمكانيات العسكرية :** تعتبر تركيا عضو أساسي بحلف الناتو، وهي تمثل القوة العسكرية الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث عدد القوات المسلحة والتجهيز العسكري ويبلغ عدد العناصر الفاعلين بالجيش التركي في عام 2015 حوالي 41,015 جندي، و تعتمد تركيا في تسليح جيشها على استيراد الأسلحة المتطورة، بالإضافة للسلاح المصنع محلياً ووفقا للمؤشر SIPRI(•) احتلت تركيا المرتبة الثامنة في حجم إستراد الأسلحة ففي الفترة من 2005-2015 بلغ مجموع استيرادها من السلاح حوالي 12.4 بليون دولار، حيث بلغ حجم الأنفاق العسكري التركي ما بين عام 2000-2015 حوالي 297 بليون دولار، بهذا كانت تركيا فالمرتبة السابعة عشر عالمياً من حيث الأنفاق العسكري، وكان اعتمادها في أسترد الأسلحة خلال هذه الفترة على الولايات المتحدة الأمريكية، بنسبة 40% تليها ألمانيا بنسبة 19%، وكوريا الجنوبية 11%، ثم إسرائيل بنسبة 7%، بينما كانت نسبة الاستيراد من روسيا فقط 0.3%، وفق

(1) عربي الآدمي محمد، التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق وسوريا والقضية الفلسطينية 1990-2010 ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية ، برلين ألمانيا 2017 ص32-33

(2) احمد عبدالعزيز محمود،تركيا في القرن العشرين ، ط1،2015،ص،22،21.

(3) .جو حمورة،تظخم قطاع الموارد الطبيعية التركي :البيئة والعمال ضحيا الأمن القومي،متاح على الرابط-www.legal agenda.com.

• معهد ستوكهولم الدولي للسلام،وهو معهد متخصص في البحث في الصراعات والتسلح ومراقبة الأسلحة أنشاء عام 1966في الولايات المتحدة الأمريكية .

تصنيف " القوة النارية العالمية للعام 2016 حسب مؤشر القوة، فإن تركيا تصنف كقوة عسكرية في المرتبة الثامنة عالمياً، ألا أن بعض المؤسسات الأخرى قد تختلف قليلاً في منهجية التقييم للقوة العسكرية لكن تركيا تبقى من الدول العشرة الأقوى عسكرياً في العالم[1].

من خلال ما تم ذكره نلاحظ أن المؤسسة العسكرية التركية لها أثر واضح في صياغة وتوجيه الإستراتيجية التركية باعتبارها حامية للمبادئ الديمقراطية، إذ تلعب دوراً أساسياً ومؤثراً في عملية صنع القرار الخارجي داخل تركيا وذلك من خلال مجلس الأمن القومي وبالتالي تعتبر جزء من النظام السياسي التركي ولا يمكن تجاوزه بأي حال من أحوال.

**5- الإمكانيات الاقتصادية :** يعتبر العامل الاقتصادي من أهم العوامل المهمة في كل منظومة دولية تهدف إلي تبني إستراتيجية جديدة تسعى من خلالها إلي الوصول إلى أهداف محددة، كما يعد عامل أساسي من عوامل مرونتها في المناورات في ساحات العلاقات الدولية، وقد كان الاقتصاد من ضمن الأسباب الرئيسية التي ترتب عليها إحداث تغيرات قادت بنهاية إلي أن تتبن تركيا إستراتجية جديدة، فبعد مرورها بأزمة اقتصادية في فبراير2001، وما نتج عنه في انخفاض الليرة أمام الدولار بصورة دراماتيكية، كما أنخفض معدل النمو السنوي من 8.03 إلي 9.4% تحت الصفر، وارتفاع الدين الداخلي والخارجي، كل هده الأحدث ألقت بثقلها على الوضع السياسي في تركيا، إلا أنه و مع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في 2002، أستطاع أن يحقق نتائج كبيرة في المجال الاقتصادي، حيث استطاعت حكومة أردغان تحقيق معدل نمو في أجمالي الناتج المحلي بمقدار6.6%، وتراجعت معدلات البطالة إلي ما دون 10%عام 2004، للمرة ألأولى في تاريخ تركيا الحديث، و بالفعل استطاعت حكومة العدالة والتنمية من تحسين الوضع الاقتصادي بشكل كبيرة، ذلك نتيجة لسياسة الأصلح ولانفتاح الاقتصادي الناجح التي أتابعتها،(2) حيث تسعى تركيا إلى أن يكون اقتصادها من بين أكبر عشر اقتصاديات عالمياً، وتبعاً لذلك تتضح ملامح الإستراتيجية الاقتصادية المستقبلية التي رسمتها الحكومة التركية على النحو الأتي:

-السعي لاحتلال المركز الأول عالمياً في السياحة العلاجية.

- السعي لزيادة عدد الجامعات إلي 200 جامعة.

---

(1)علاء الدين الخطيب ، السياسة التركية بين الواقع والخيال ص7-9. متاح على الرابط التالي:
https://www.infosalam.com

(2) عبدا لكريم كاضم اعجلى، العلاقات التركية-الإسرائيلية في ضوء الإستراتيجية التركية الجديدة، عمان،دار مجدا لاوي لنشر والتوزيع ،ط1،2014-2015،ص ص، 157،159.

- السعي إلى بناء علاقات تكامل أمني واقتصادي مع كافة دول الجوار.

- رفع حصة الفرد من الناتج المحلي ألأجمالي من عشرة الألف دولار عام 2011 إلى خمسة وعشرين ألف دولار عام 2023.

- رفع قيمة الصادرات التركية من مائتين مليار دولار عام 2011 إلي خمسة مئة مليار عام 2023.

- ربط كافة المحافظات التركية بالخطوط الجوية.

- الانضمام بصورة رسمية وكاملة إلى الاتحاد الأوربي عام 2023(1) .

تعتبر هذه المقومات من أهم وابرز المحددات الداخلية التي تتحكم في توجيه الإستراتجية التركية مما يخدم مصالحها، هده المقاومات الداخلية تعتبر مكملة لبعضها البعض، وقد تم التركيز في هذه الدراسة علي أهم المقومات الداخلية لتركيا من وجهة نظر الباحث وهذا لا يعني اقتصار تركيا على هذه المقاومات فقط بل تم التركيز على أهمها.

## المطلب الثاني

## المحددات الخارجية

تحكم الإستراتيجية التركية عدة محددات خارجية متباينة تواتر على توجهاتها وتسهم في تبلورها بشكل أو بأخر تجاه القضايا الإقليمية والدولية ومن بينها الدول العربية سواء كان هذا التوجه ايجابي أو كان سلبي إلا أن هذه المحددات ليست ثابتة أد تتغير حسب المصالح الوطنية لكلا الطرفين وذلك واضح في التغير الذي طرا على الإستراتيجية التركية تجاه القضايا العربية وهنا سيتم التطرق إلى أهم هذه المحددات وهي :-

**أولاً : المحددات الإقليمية**

تعتبر من بين العوامل الأساسية في تقيم الإستراتيجية التركية أد تساهم هده العوامل في تحديد نمط وسلوك الإستراتيجية التركية تجاه محيطها الإقليمي ،ومن اهم هده المحددات كالتالي:

(1) بكر محمد راشيد البدور، ألمكانه الإقليمية لتركيا حتى عام 2020، الدار العربية للعلوم الناشرون،الدوحة قطر،ط1،2016 ص84.

**1- العلاقات التركية الإسرائيلية :**

كانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف بقيام ما يسمى بدولة إسرائيل وعملت على تطوير علاقتها بها على كافة المستويات، خصوصاً على الصعيد العسكري والأستخباراتي أو على صعيد الموارد البيئية والصناعية والتجارية، محاولة بذلك الابتعاد عن العالم الإسلامي، والذي دعمه وجود حكم الشاه في إيران مما شكل محوراً ثلاثياً في وجه أي قوة إقليمية عربية أو إسلامية كانت من الممكن أن تقوم في ذلك الوقت، على الرغم من ذلك لم تتوان الدبلوماسية التركية عن رفض ما ألت أليه الأوضاع بعد الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1967 فرفضت إعلان " إسرائيل" توحيد القدس، واعتبارها عاصمة موحدة، بالمقابل اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية، لكن دون أن تتأثر علاقاتها مع إسرائيل.[1].

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، حدث نوعاً من التوازن في العلاقات الإسرائيلية والعلاقات التركية – العربية، بل أن التوجه السياسي التركي مال لصالح القضايا العربية وتحديداً القضية الفلسطينية بشكل كبير [2]، حيث شهدت الفترة الأخيرة سلسلة توترات في هذه العلاقة بدء من تعتر مسارات التسوية العربية – الإسرائيلية وخصوصاً المسار الفلسطيني الإسرائيلي، وتحميل تركيا إسرائيل المسؤولية في ذلك، وبعد أحداث قطاع غزة وصل التأزم في هذه العلاقة ذروته، لكنه لم يصل حد القطيعة ومن مظاهره :-

**أ-** مطالبة تركية لإسرائيل بوقف العدوان والتنسيق مع الدول العربية المعنية للضغط على إسرائيل في هذا الخصوص .

**ب -** تجميد الاتفاق الأمني التركي – الإسرائيلي .

**ج -** انسحاب رئيس الوزراء التركي ( رجب طيب أردوغان) من جلسات مؤتمر (دافوس ) الذي جمعة مع الرئيس الإسرائيلي شيمون بيرس احتجاجاً على التصريحات والموقف الإسرائيلي المتصف تجاه السلام .

**د -** اعتراف تركيا بحركة حماس كحركة تحرير وطني عام 2006 ، خاصة بعد فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، كل هذه القضايا السابقة بالإضافة إلى التنافس التركي الإسرائيلي على مياه البحر الأبيض المتوسط وقضايا التنقيب عن النفط والغاز فيه، وتهديد تركيا

(1) تركيا والقضية الفلسطينية ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بيروت ، سلسلة تقارير،2011، ص55.
(2) أميرة إسماعيل العبيدي ، سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه قطاع غزة (2009 – 2017 ) مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية 2019 المجلد 9 ، العدد :2 ،ص232.

باستخدام قواتها البحرية لحماية مناطق نفوذها ، كل هذه المؤشرات تدل على التوجه الجديد للإستراتيجية التركية تجاه كل من إسرائيل والمنطقة العربية"(1).

تمثل العلاقات مع إسرائيل محدداً مهماً للإستراتيجية التركية تجاه سوريا، إذ تعد سوريا من وجهة نظر إسرائيل دولة عدوا، فقد قدمت سوريا الدعم للمقاومة اللبنانية، مما أدى إلى انسحاب إسرائيل عام 2000، كما قدمت الدعم لحزب الله خلال حرب لبنان 2006، وتسيطر إسرائيل على هضبة الجولان السورية، هنا نجد أن حكومة العدالة والتنمية قد التزمت مند عام 2002، بالاتفاقيات الموقعة مع " إسرائيل " وذلك على حساب سوريا فعلى سبيل المثال في سبتمبر 2007، قامت الطائرات الإسرائيلية بغارة جوية في شمال شرق سوريا مستخدمة المجال التركي للوصول للموقع المستهدف وأوضح الرئيس عبدالله غول أنا ذاك أن تركيا لم تكن على علم مسبق بانتهاك الطائرات الإسرائيلية المجال الجوي التركي .

إلى حداً ما تمثل العلاقات التركية الإسرائيلية عائق أمام تطور العلاقات التركية العربية عامة والسورية خاصة، غير أن الحكومة التركية نجحت في تحويل هذه العقبة من خصم إلى رصيد لها في علاقاتها بالدول العربية من خلال إبداء الرغبة في لعب دور الوسيط بين العرب و إسرائيل، وتحولت العلاقات التركية السورية إلى عامل تقارب، نتيجة الموافقة السورية على قيام تركيا بالوساطة مع إسرائيل، غير أنه مع العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2008، حدث اضطراب في العلاقات التركية الإسرائيلية مع انتقاد رئيس الحكومة التركي لهذا العدوان، الأمر الذي أدى إلى زيادة التقارب التركي مع الدول العربية وخاصة سوريا[2].

**2- العلاقات التركية العربية :**

تتميز المنطقة العربية بأهمية كبيرة نظراً لما تمتلكه من أهم مصادر الطاقة والموارد الطبيعية واحتياطاتها التي لا غنى لأغلب دول العالم عنها، وموقعها الاستراتيجي المطل على طرق الملاحة البحرية وأهم المضايق موجودة فيها بالإضافة إلى أن التطورات والصراعات المتعاقبة التي شاهداتها المنطقة منذ وقت طويل جعلها تؤثر في مجمل سياسات القوى الإقليمية والدولية[3] لاسيما السياسة التركية، فبرغم من أن التعايش بين الأتراك والعرب مدة تزيد عن أربعة قرون في ظل الدولة العثمانية، ورغم المصالح المشتركة التي تربطهم والعوامل الثقافية

(1) صايل فلاح مقداد السرحان ، مرجع سبق ذكره، ص234.
(2) ميرة عبدا لجواد، مرجع سبق ذكره ، ص29,30.
(3) مثنى فائق العبيدي ، سياسة تركيا تجاه القضايا العربية ( دراسة في طبيعة المحددات والمواقف )، دار الحامد للنشر والتوزيع الأردن - عمان ، ط1 ، 2016 ص29.

والدينية إلا أن العلاقات التركية العربية مند نهاية الحرب العالمية الأولى كانت تشوبها السلبية وكان من أبرز السياسات التركية التي كرست الشعور السلبي لدى العرب تجاه تركيا، أحلال الحروف اللاتينية محل الحروف العربية ومنع الأذان باللغة العربية وضم الاسكندرونه السوري والاعتراف بالكيان الصهيوني سنة 1948 مباشرة، ومشروعات المياه في منابع دجلة والفرات بأرضيها وهي مشروعات من شأنها إلحاق الضرر بسوريا والعراق، وتوقيع أتفاق التعاون والتدريب العسكري بين تل أبيب وأنقرة في عام 1996، مما أدى إلى الخلاف بين تركيا وسوريا ووصول العلاقة بينهما إلى حافة الحرب في عام 1998[1]، ألا أن تركيا بدأت تنتهج سياسة خارجية توافقيه في علاقاتها مع الدول العربية تزامناً مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002، حيث سعت لتطوير هذا التوجه عبر التصدي لعدد من العوامل التي سادت في مراحل ما قبل عام 2002، والتي كانت تمثل قيوداً تُعطل السير قدماً في المشاركة الإستراتيجية العربية – التركية، من خلال جعلها فرص نجاح سياساتها تجاه الدول العربية[2]، معتمده في ذلك على قواتها الإقليمية الناعمة وأصبحت تركيا تشارك بفاعلية وانتظام في مؤتمرات القمة العربية وتشترك مع الدول العربية في التباحث حول قضايا المنطقة، في إطار هذا النهج الجديد في السياسة الخارجية التركية على صعيد الواقع فإن المتغيرات التي طرأت على الساحة الإقليمية مند بداية الألفية الثالثة ، حتمت على أنقرة التخفيف من غلواء توجهها الغربي، فتحديات الاحتلال الأمريكي للعراق وما جلبه من عدم استقرار في الشمال العراقي مثل مصدر لقلق الأتراك [3].

كل هذه الظروف والتحديات مع وجود رغبة أكيدة لدى قيادات العدالة والتنمية في مد جسور التقارب مع دول منطقة الشرق الأوسط لاسيما الدول العربية منها، حتمت على أنقرة إتباع سياسة خارجية قوامها التوازن واعتماد أفكار من قبيل العمق الاستراتيجي، وتصغير المشاكل والدبلوماسية المتناغمة وانتهاج سياسة القوة الناعمة، من هذا المنطلق بدأت السياسة الخارجية التركية متناغمة إلى حد كبير مع نظيرتها السورية، حيث كانت تركيا قد أكدت استعدادها للعمل كوسيط في الصراع بين سوريا وإسرائيل قبل أن تنهار علاقتها بتلك الأخيرة على أثر تورطها في الاعتداء العسكري على أسطول السلام، بدأ التناغم التركي السوري بوضوح خلال مؤتمر

(1) دلباز نسيمة منال، سعيداني نور الهدى، مرجع سبق ذكره، ص51

(2) سعد شاكر شلبي، السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط المرتكزات – المحددات – الأهداف، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ،ط1، 2018، ص270.

(3) مثنى فائق العبيدي، مرجع سابق، ص102.

القمة التركية السورية القطرية الذي عقد في اسطنبول في 9 مايو 2010، حيث أظهر البيان الختامي للمؤتمر تطابق وجهات النظر سائر قضايا المنطقة[1].

**3-العلاقات التركية الإيرانية :**

تاريخياً كانت ومازالت العلاقات التركية الإيرانية تمتاز بنوع من التنافس بدلاً من التعاون، إلا أنهما قد تتشارك في بعض المصالح الاقتصادية والأمنية، أد نلاحظ بأن مصالحهما تتعارض على كثير من الأصعدة في محيطهما الإقليمي (منطقة الشرق الأوسط)، فالدولتان لهما هويتان سياسيتان مختلفتان، كذلك أيديولوجيات مختلفة جذرياً ويمكن وصف العلاقة بينهما بالمتضاربة إيجابيا وسلباً ويعود ذلك إلى الحساسية الفائقة التي تحكم هذه العلاقة المبنية على التنافس، إذ تعتبر القضية الفلسطينية أحد ميادين التنافس بين البلدين، حيث ترى إيران أن معارضتها لإسرائيل تعزز من شعبيتها في العالم العربي، مما جعل القيادة التركية تغير مساره السياسي تجاه القضية الفلسطينية ما أدى إلى كسب الرأي العام العربي تجاه القيادة التركية نتيجة دعمها للقضية الفلسطينية وموقفها حيال الاعتداءات الإسرائيلية وتحسين صورة تركيا تجاه العالم الإسلامي، ما أدى إلى أضعاف الدور الإيراني وضعف شعبيته داخل المنطقة، كذلك أصبح العراق ميدانا للمنافسة بين البلدين، فقد أدى انسحاب القوات الأمريكية من العراق إلى فراغ في السلطة السياسية، حاولت كلاً من إيران وتركيا ملأه وجعل الصراع الطائفي بين الشيعة والسنة يخدم مصالحهما ما أدى إلى حدة التوتر بين الطرفين و جعلهما على طرفي نقيض، وكان برنامج إيران النووي مصدر للتوتر والخلاف في العلاقات بين البلدين، ففي حالة امتلاك إيران سلاح نووي خاص بها يمكن أن يؤدي إلى سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط وهذا بدوره يمكن أن يزيد من الضغوطات على الحكومة التركية للنظر في تطوير المنظومة العسكرية الخاصة بها [2].

من خلال مأتم ذكره يتضح لنا، بأن إيران تمثل محدداً مهماً للسياسة الخارجية التركية تجاه كل من مصر وسوريا، فتنافس كل من تركيا وإيران على القيادة الإقليمية ومحاولة كلأ البلدين إلى بسط نفوذه و وأفكاره الأيدلوجية لغرض خدمة مصالحهما في المنطقة كل هذا يجعل كل بلد عائق في وجه البلد الأخر أي تركيا وإيران، وقد مثلت الأزمة السورية بنسب للبلدين توتر في العلاقات وذلك بسبب تبني كل بلد طرفا مناهض للطرف الأخر فقد دعمت تركيا المعارضة

(1) احمد محمد وهبان، السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط صراع الهوية والبرجمانية والمبادئ الكمالية، سلسة اصدرات الجمعية السعودية للعلوم السياسية، يونيو 2013 ، ص28-31 .

(2) اف ستيفان لارابي،العلاقات التركية الإيرانية في شرق أوسط بات متغيرا، تقرير معهد ابحاث RAND،مؤسسة RAND،كاليفورنيا أمريكا، 2013 ، ص8.

السورية ضد نظام الأسد الذي يعتبر الحليف الاستراتيجي لإيران فنظام الأسد هو أقرب حليف لإيران في المنطقة ففي سبيل ذلك تحاول كل منهما تقوية علاقاتها مع مصر وسوريا .

كما تمثل إيران محدداً رئيسياً للإستراتيجية التركية تجاه سوريا، فيأتي التحالف الإيراني السوري على رأس أولويات مشروع إيران الإقليمي، فمن خلاله تمكنت إيران من مد نفوذها الإقليمي من غرب إيران، مروراً بالعراق ووصولاً إلى سوريا، وتمثل سوريا حلقة الوصل التي تربط لبنان المهم استراتيجياً لإيران بسلسلة نفوذها الإقليمي، يمثل هذا التحالف الجسر الأساسي لنفوذ إيران الإقليمي في المنطقة، لهذا السبب كانت إيران تتابع بقلق الوساطة التي تقوم بها الحكومة التركية بين إسرائيل وسوريا، تخوفاً من نية تركيا في إقصاءها فيما يتعلق ببعض خياراتها الإستراتيجية في المنطقة، فأي صلح إسرائيلي سوري سيبعد سوريا عن إيران إستراتيجيا، في المقابل فإن بقاء المشكلة على ما هي عليه يكبل تركيا ويحد من تحركاتها إقليميا

في واقع الأمر تعتبر مركزية الجغرافيا السورية في المشرق العربي تلعب دوراً كبير في إشعال التنافس الإقليمي، لأن السيطرة على سوريا هي أحد الشروط الرئيسية لتولى موقع القيادة الإقليمية، ويبدو أن الصراع على النفوذ بالمنطقة والرغبة في التمدد الإقليمي قيداً للعلاقات الإيرانية التركية على الرغم من وجود بعض الفترات التاريخية التي شهدت فيها العلاقات تقارباً بين البلدين ولكن دون أن يرقى هذا التقارب إلى مستوى التحالف بين البلدين .

**ثانياً : المحددات الدولية**

**1- العلاقات التركية الأمريكية :**

العلاقات التركية الأمريكية متينة وتصل حد التحالف الإستراتيجي و تأكيداً لذلك قيام الولايات المتحدة الأمريكية بقواعد عسكرية على الأراضي التركية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، انطلقت الولايات المتحدة في علاقاتها مع تركيا من تطور إستراتيجي مفاده الاستفادة من الدور الجيو إستراتيجي لتركيا في آسيا الوسطى (القوقاز) والشرق الأوسط[1]، غير أن العلاقات شهدت توتراً عقب الأزمة القبرصية عام 1974، وحظر السلاح الذي فرضه الكونجرس على تركيا 1975، حتى 1978، وتحسنت هذه العلاقة بعد توقيع اتفاقية التعاون الدفاعي والاقتصادي بين البلدين عام 1980، التي أعطت دوراً متميزاً لتركيا على الصعيد العسكري والاستراتيجي، ويرجع توجه السياسة الخارجية التركية نحو الغرب في جانب منه إلى الحاجة للمساعدات

(1) صايل فلاح مقداد السرحان، مرجع سبق ذكره، ص231.

وكانت الولايات المتحدة الجهة الرئيسية التي تطلعت إليها تركيا للحصول على هذه المساعدات وخاصة العسكرية ، ألا أنه مند تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا عام 2002، بدأت تركيا بانتهاج سياسة جديدة تحاول فيها الخروج من التوجه الإستراتيجي الأمريكية، لتنفيذ إستراتيجية تخدم المصالح التركية في المقام الأول، فبعد طرح الولايات المتحدة الأمريكية مشروع الشرق الأوسط الكبير في 28 يناير 2004، أثناء لقاء الرئيس الأمريكي " جورج بوش" مع رئيس الوزراء التركي " رجب طيب أردوغان" في البيت الأبيض "، حاولت تركيا طرح مشروع بديل هو الاتحاد شرق أوسطى حتى يكون أهل الشرق الأوسط هم المنتفعون من خيراته لكن هذا المشروع لم يلقى اهتمام وزراء خارجية دول الجوار الجغرافي[1]، ويمكن رصد ثلاثة ملامح أساسية مثلث تحولاً مهماً في نظرة تركيا لعلاقتها مع الولايات المتحدة وفق رؤية رجب طيب أردوغان ورفاقه تتمثل، بعدم توظيف تركيا من قبل الولايات المتحدة لخدمة مصالحها وسياساتها في منطقة الشرق الأوسط[2].

في هذا الصدد كان تصور حزب العدالة والتنمية للعلاقات مع سوريا قوامه، أنه بينما سعينا دوماً إلى علاقات سياسة مع الولايات المتحدة خلقنا توتر خطير وعلاقة عدائية مع سوريا وهذا خطا كبير، إذ ليس لأحد أن يطلب من تركيا أن تصبح عدو لسوريا بالنيابة عن الولايات المتحدة، لهذا يستوجب من الإستراتيجية التركية العمل بشكل متوازن وبدون أيه مبالغات، فلا تخسر الولايات المتحدة ولا سوريا، أى تعمل على تجنب التصرفات التي تغضب كلتيهما باعتماد سياسة تصفير المشكلات،[3] .

إلى حدا كبير تمثل الولايات المتحدة الأمريكية أحد أهم المحددات الدولية الرئيسية المؤثرة في الإستراتيجية التركية تجاه سوريا، فالولايات المتحدة تعتبر سوريا دولة إستراتيجية إقليمية لا يمكن تحقيق أي تقدم في السلام دونها، وبالتالي فإن تعاظم دور تركيا في المنطقة وتوسع نفوذها نتيجة لانفتاحها على الدول العربية وخاصة سوريا في ظل حزب العدالة والتنمية رأت الولايات المتحدة الأمريكية أنه يمكن أن تستفيد من علاقات تركيا الطيبة مع سوريا كوسيلة للحوار، ومن أمثلة ذلك زيارة وزير الخارجية التركي غول لسوريا في نوفمبر 2005 وحتى الحكومة على

(1) لباز نسيمة منال، سعيدانى نور الهدى، مرجع سبق ذكره، ص58.
(2) رنا مولود شاكر، العلاقات الأمريكية – التركية بين الشراكة الإستراتيجية والتداعيات الأمنية، مجلة تكريت العلوم السياسة العراق،العدد (12) 2018،ص168.
(3) احمد محمد وهبان، مرجع سبق ذكره، ص28.

التعاون وتسليم المشتبه بهم في اغتيال الحريري، وبالفعل قامت الحكومة السورية بتسليمهم إلى المدعى العام الذي عينته الأمم المتحدة[1] .

**2- العلاقات التركية الروسية :**

تركيا وروسيا قوتين أوروا أسيويتين متجاورتين، تتمتعان بخصائص جيو إستراتيجية مهمة، ومعطيات مشتركة مؤثرة على توجهات السياسة الخارجية لكلتا الدولتين منها، الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يربط قارات العالم القديم والمصالح المشتركة والإرث التاريخي النابع من تجربتهم السابقة كإمبراطوريات، أدى ذلك إلى خلق تنافس جيوبو ليتيكي بين القوتين خلال عقود، بالرغم من وجود جملة من المشكلات التي كانت قائمة بين تركيا وروسيا ولاسيما مشكلة المضايق والتنافس على جمهورية أسيا الوسط والقوقاز والشرق الأوسط، النابع من مصالح أو تحالفات أو مواقف الطرفين من القضايا التي تمس الطرف الأخر[2].

إلا أنه مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا، تغيرت الإستراتيجية التركية وبدأ ذلك واضحاً في سياستها الخارجية وأيقنت تركيا أن مستقبل روسيا قابل لأن يتخذ مسارات جديدة ولكل مسار مقوماته للتحقيق سياسة إثبات الذات الروسية الجديدة بعد معاناة عقد من الزمن، من هنا دخلت تركيا في تفاهمات مع روسيا لبناء شراكة إستراتيجية بغية تحقيق مصالحها العليا وتأكيد ذاتها وسعيها لتوزيع خياراتها الخارجية وأتباعها إستراتيجية تعدد الأبعاد دون استثناء احد في علاقات جديدة، بمعنى أن على تركيا تنويع سياساتها الخارجية وتعميق العلاقات مع جميع الدول، الأمر الذي سيقلل بدوره من تعرض أنقرة لهيمنة قوة دولة كبرى حيث انعكس هذا التعاون بين البلدين على تحسين العلاقات الاقتصادية بما فيها زيادة استيراد تركيا للغاز الطبيعي الروسي وزيارات على مستوى القادة، في هدا الإطار نلاحظ أن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان قد أجتمع مع الرئيس الروسي بوتين عام 2005، حوالي خمس مرات بالإضافة إلى المئات من الزيارات الرسمية المنتظمة بين البلدين لمسئولين على مستوى عال صاحبها توقيع اتفاقيات في مجالات الأمن والطاقة والاقتصاد ومكافحة الإرهاب في هدا الصدد أعلنت روسيا عن تأييدها لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي وافتتحتا خط أنابيب (بلوتريم ) لنقل الغاز الروسي إلى تركيا ومنها إلى أوروبا كما التزمت تركيا الحياد عندما قامت

(1) ميرة عبدا لجواد البدوي ، مرجع سبق ذكره، ص38-39.
(2) وحيد انعام غلام تركيا وروسيا : التنافس الجيوبوليتيكي والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،العراق،العدد 59، 2017 ،ص43.

القوات الروسية باجتياح جورجيا في عام 2008[1]، غير أن هناك بعض الملفات تقف عائقا أمام تقدم استثنائي في العلاقات، مثل تحالفات البلدين فبينما تتحالف تركيا مع الناتو ومع الولايات المتحدة، تتحالف روسيا مع إيران والنظام السوري ومواقف البلدين من القضايا التي تمس الطرف الأخر مثل الدعم الروسي لليونان فيما يتعلق بالمشكلة القبرصية والموقف الروسي من العلاقات التركية – الأرمينية، كذلك الموقف التركي من الشيشان و قضايا منطقة الشرق الأوسط[2].

تمثل روسيا أحد ألمحددات الدولية المؤثرة في السياسة التركية تجاه سوريا، حيث طورت كل من روسيا وتركيا علاقات وثيقة جداً مع سورية بسبب أهميتها الجيوبولتيكية، وتأثيرها في موازين القوى الإقليمية فقد حافظت روسيا مند عقود وحتى الآن على تحالفها مع سوريا، فقامت أبان فترة الاتحاد السوفيتي بتزويده بمساعدات مالية وعسكرية ومنذ نهاية تلك الحقبة ظلت سوريا أحد مواقع روسيا الجيو سياسة المتبقية من حقبة الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط، في ظل هده العلاقات أعفت روسيا سوريا من ثلاثة أرباع الديون السورية وعقدت معها صفقات للسلاح أثناء زيارة الرئيس السوري لموسكو عام2005، ومن ثم تسعى روسيا للحفاظ على مصالحها القائمة في سوريا، واستمرار صفقات السلاح مع النظام السوري والمحافظة على قاعدتها البحرية في ميناء طرطوس على البحر المتوسط.

أما تركيا فقد طورت علاقات شراكة إستراتيجية مع سوريا في العقد الأول من القرن الحالي وعملت على تكريس الاعتماد على القوة الناعمة، المتمثل في التبادل الاقتصادي والحدود المفتوحة وأسست مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى معها للأشراف على تنفيذ شراكة طويلة المدى ومتعددة الجوانب(3)

(1) عامر على راضي العلاق، ملامح جديدة في العلاقات التركية – الروسية، دراسات دولية، جامعة بغداد، العراق،العدد الأربعون 2009 ص 109، 120.

(2) ميرة عبدا لجواد البدوي ، مرجع سبق ، ذكره، ص، 42.

(3) عماد يوسف قدورة ، روسيا وتركيا : علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة قطر ،2015 ، ص16،15.

## *الفصل الثاني*

## *الأزمة السورية وتداعياتها على الأهداف الإستراتيجية العليا للسياسة الخارجية التركية*

تشكل الأزمة السورية منذ عام 2011 ، إحدى أبرز الأزمات العربية وأخطرها ، إذ بدأت على صورة احتجاجات سلمية مطالبة بإصلاح البنية السياسية والأمنية والاقتصادية للنظام، غير أن العنف الذي قوبلت به هذه الاحتجاجات فتح المجال أمام انشقاق عداد من الجيش النظامي وتشكيل مجموعات مسلحة كان أكبرها الجيش الحر، وفتح الباب أمام تدخلات خارجية على المستوي الإقليمي والدولي، كما ظهرت تنظيمات مسلحة إرهابية تصدرت المشهد في وقت قياسي، مما تسبب في خلط المشهد السوري، بين معارضة سياسية تطالب بإصلاحات داخلية، وأخرى مسلحة تطالب برحيل النظام وبين مجموعات متطرفة إرهابية، ونظراً لتداعيات الأزمة السورية على محيطها الإقليمي لجأت بعض الدول للتدخل في الأزمة السورية و بالأخص جارتها تركيا بحكم الموقع الجغرافي القريب منها و المصالح التركية في سوريا وفي المنطقة بشكل عام، وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى أهم العناوين في ثلاثة مباحث رئيسية.

**المبحث ألأول** :الأهمية الجيو إستراتيجية لسورية في حسابات تركيا وطبيعة الأزمة السورية.

المطب الأول : لأهمية الجو إستراتيجية لسورية في حسابات تركيا وأهم مسببات الأزمة.

المطلب الثاني : طبيعة الأزمة السورية وأهم أطراف النزاع داخل سوريا.

**المبحث ألثاني:** الإستراتيجية التركية ( المبادئ – الأهداف – المرتكزات )

المطلب الأول: الإستراتيجية التركية تجاه سوريا من 2002-2010.

المطلب الثاني: مرتكزات وآليات وأهداف الإستراتيجية التركية تجاه سوريا.

**المبحث الثالث**: الإستراتيجية التركية تجاه الأزمة السورية ( الخلفيات والدوافع).

المطلب الاول:الموقف التركي الخاص بالأزمة السورية.

المطلب الثاني: الدور الاستراتيجي لتركيا تجاه الأزمة السورية.

## المبحث ألأول

## الأهمية الجيو إستراتيجية لسورية في حسابات تركيا وطبيعة الأزمة السورية

تشكل سوريا لتركيا بوابتها إلى العالم العربي، بوابة اقتصادية وسياسية وثقافية، وبفضل هذه البوابة تستطيع تركيا تحقيق الجزء الأكبر من أهدافها الإستراتيجية في المنطقة، لكن الوضع في سوريا بالنسبة لتركيا أمر مختلف في ظل أزمة داخلية تميزت بشي من التعقيد فهناك من يراء بان هذه الأزمة شأن داخلي ليس لأحد الحق بتدخل وهناك من يراء بأن ما يجري في سوريا مطلب شرعي ويجب التدخل لحماية المدنين، وفي هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى أهم مسببات ألازمه واهم الأطراف المتصارعة وكذالك المواقف و الدور التركي من الأزمة السورية.

### المطلب الأول

### الأهمية الجو إستراتيجية لسورية في حسابات تركيا وأهم مسببات الأزمة

تحتل سوريا موقع حساس ومهم في منطقة الشرق الأوسط مما جعلها ساحة تنافس وصراع للقوى الإقليمية والدولية وخاصة في ظل الأزمة الداخلية للبلاد، وفي هذا المطلب سوف نتحدث عن الموقع الاستراتيجي لسوريا في حسابات تركي وكذل داهم مسببات الأزمة السورية.

**أولا : موقع و أهمية سوريا الجيو سياسية**

تقع سوريا على الساحل الشرقي للبحر المتوسط وفي الجناح الشمالي لبلاد الشام، وتمتاز باحتلالها مكانة هامة بين الأقطار العربية التي تحيط به، كما تعد منفذاً بحرياً لأقطار الخليج العربي والأردن كذلك تربط العراق بدول وشواطئ البحر المتوسط، وتحيط بسوريا تركيا من الشمال ومن الشرق العراق ومن الجنوب الأردن وفلسطين ومن الغرب لبنان والبحر الأبيض المتوسط وتبلغ مساحة الأرض السورية (180-185)كم$^2$،وأما عدد سكان سورية 18.298.518 مليون نسمة عام 2018 .[1]

تكمن أهمية سورية جيوإستراتيجيا بالنسبة إلى تركيا في أنها تشكل المحور الأساسي لسياسة تركيا على صعيدين على الأقل : **الأول** مرتبط بالسياسة التركية الشرق متوسطية وتوازناتها

(1) رايق سليم بريزات ، مشروع الشرق الأوسط الكبير السياسة الخارجية الأمريكية الأهداف – الأدوات – المعوقات ، عمان الأردن ، ط (1) ، 2013 ص167-168.

حيث يشكل مثلث تركيا – سورية – مصر، توازنات خط شرق المتوسط و**الثاني** مرتبط بالسياسة التركية في الشرق الأوسط ضمن الإستراتيجية المشرقية، وكلاهما يؤلف جزءا أساسياً من الإستراتيجية التركية الكبرى " تركيا عمق إستراتيجي"[1]، وتبرز الأهمية الأمنية لسوريا بالنسبة لتركيا كأحد أهم محاور الإستراتيجية التركية، لهذا فإن التصورات الأمنية التركية تفرض خلق جبهة استقرار على حدودها الجنوبية على طول الشمال السوري، لأجل منع أي جهود لدعم حزب العمال الكردستاني المعارض، كما أن واقع الحدود الواسعة بين الطرفين ولد ما يسمى بالانكشاف الأمني مما ساهم في بروز مخاطر أمنية من تنامي نشاطات الإرهاب والجريمة المنظمة، لذلك فإن طبيعة التوجهات التركية تجاه الأحداث السورية تنطلق من هذه المخاوف الأمنية حسب رؤية القيادة التركية.

أما في المحور السياسي فإن الدور الاستراتيجي لسوريا في المنطقة العربية منحها المفتاح الهام في القضايا الساخنة في المنطقة، وانطلاقاً من الرغبة التركية في لعب دور إقليمي وحضورها في القضايا المختلفة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط من خلال تبنى موقف الطرف الغير مباشر في المفاوضات مع الأطراف المتصارعة ذلك لضمان وجودها في المنطقة باعتبارها صمام الأمان في المنطقة مما يجعل العالم العربي في احتياج دائم للدبلوماسية التركية مما يعطيها مكاسب سياسية هامة[2]، أما على الصعيد الاقتصادي باتت سورية خط الدفاع الأول عن الاقتصاد الروسي والصيني والإيراني خاصة بعد أن اعتمدت إستراتيجية البحار الأربعة وطريق الحرير التي تزامنت مع إستراتيجية الصين لكسر الطوق الأمريكي عليها في مضيق ملقا، وبعد أن أصبح اكتشافات الغاز مؤكد في سورية ولبنان ومياهما الإقليمية التي أثارت القوى الدولية على امتلاك الطاقة للتحكم بمصير هذا القرن ، إذ تعتبر سورية عقدة مواصلات الغاز، عليها يتوقف مصير غاز نابوكو، وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية وقطر تعمل لتحرير أوروبا من قبضة غاز بروم الروسية ومنافستها على امتلاك هذا السوق الكبي، في ظل هذه الميزات الجيوبوليتيكية جميعها جعلت من سورية بلداً ذا أهمية حيوية بالنسبة للدول المعنية بالمنطقة وبالأخص تركيا باعتبارها دولة إقليمية ذات تأثير فعال في المنطقة العربية بشكل واضح مما جعلها تعطى أهمية خاصة لسورية وخاصة بعد الحراك الشعبي في سورية.[3]

(1) أزاد أحمد علي، وآخرون، خلفيات الثورة : دراسات سورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط(1) 2013 ص516.

(2) بونيف سامي محمد، الإستراتيجية الإيرانية والتركية تجاه الأزمة السورية دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد حضير بسكرة ،الجزائر، 2016 – 2015 ،ص49-50.

(3) شاهر إسماعيل الشاهر ، تجليات الحرب على سورية ، اتحاد الكتاب العرب ، جامعة دمشق ،سوريا، 2018،ص47-48.

**ثانياً: أسباب الانتفاضة الشعبية في سورية 2011**

بدأ الحراك الشعبي في سورية بالمطالبة بالحريات والعدل والمساواة والديمقراطية وضمان حق الأقلية في المشاركة السياسية الفاعلة وإلغاء نظام التوريث للسلطة مع التغير الجذري للنهج السياسي في السيطرة على الحكم، فكل ذلك كان من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى التحرك الشعبي في سوريا ضد النظام الحاكم، إذ انطلقت هذه الاحتجاجات في 15 مارس عام 2011 وكانت في بدايتها احتجاجات سلمية كغيرها التي حدثت في البلدان العربية، حيث بدأت بمدينة " درعا " وتطورت الأحداث وتحولات من المظاهر السلمية إلى استخدام السلاح من الطرفين[1].

نتيجة هذه الأحداث والتطورات نستخلص إلى أهم هذه المسببات وان كانت متعددة إلا أن الباحث هذه الدراسة سوف يتطرق إلي أهم سببين رئيسين ساعدا في انفجار الانتفاضة داخل سوريا والمتمثل في أسباب سياسية و أخرا اقتصادية، حيث تساهم هذه الأسباب في فهم ديناميكيات الأحداث السورية التي أخذت أبعاد دموية بشكل ملحوظ .

**1- على الصعيد السياسي :**

تشترك الدول المنطقة في غالبيتها ومند استقلالها حالة من الانغلاق السياسي فإلى جانب إستسقاط الألقاب والصفات على رأس النظام واحتكار الفرد للسلطة، طبق نظام حكم البعث النظام الشمولي ذاته الذي كان مطبقاً في كثير من هذه البلدان المنطقة، مصادراً كل شيء حيث وضع البلد في قبضة يد شخص واحد فقد سيطرة هذا النظام على مختلف أشكال الحياة العامة السياسية والنقابية والاقتصادية والثقافية، وفي ظله تضخمت الأجهزة الأمنية وتعددت إلى حدود جعلت أغلبها على شكل معتقلات أمنية، في نفس السياق نجد أن المجتمع السوري نما نموا كمياً ونوعياً هائلاً خلال نصف القرن الماضي وتعلم وتمدن وتغير بناؤه، بينما بقى نظامه السياسي في الحال الذي تأسس عليه قبل حوالي نصف قرن، بل و ازداد هذا التغير انغلاقاً على ذاته[2]. حيث عملت الأوضاع السياسية والأمنية المتردية منذ مطلع العهد ألبعثي عام 1963 في سوريا على احتكار الحياة السياسية وعدم تقبل وجود أي أحزاب أخرى وهذا لا يعني استئصال الأحزاب الأخرى، لكنه لا يمكنها في أي وقت من القيام بأي عمل في المجال السياسي بحرية مما رسخ حالة الانفراد بالسلطة وكل مقدرات الدولة في يد جهة واحدة دون سواها.

---

(1) ماوكي سفيان، السياسة الخارجية الروسية والتحولات السياسية في المنطقة العربية دراسة مقارنة لحالتي ليبيا وسوريا ، أطروحة دكتورة ، جامعة الجزائر 03، 2018، ص138-139.

(2) كمال محمد الاسطل، السياسة الخارجية للقوى الإقليمية تجاه الثورة السورية " تركيا وإيران" دراسة مقارنة : 2011- 2014 رسالة ماجستير ، جامعة غزة – فلسطين 2014 ، ص36-37.

نتيجة هذا الاحتكار السياسي أصبح المجتمع السياسي السوري في عملية ضمور وفوضى لأن الحزب الحاكم هو من بيده السلطة والثروة بمعنى اختزال العمل السياسي في فئة معينة داخل الدولة، نتج عنه حالة من الانفصال بين النظام الحاكم وبين المجتمع السوري المتسم بالتعدد ألاثني والديني[1]، في نفس السياق سعى حزب البعث في سورية إلى بناء مؤسسات سياسية تعمل على قيادة الدولة وتسييرها عقب استقلال سوريا عام 1946م، حيث كان يعمل بقانون الطوارئ مما زاد من أتساع فجوة بين النظام ومؤسساته، واستمرت هيمنة الحزب الحاكم في سورية إلى غاية 2011، هذا ما جعل الرئيس بشار الأسد يعمل على إلغاء قانون حالة الطوارئ من الدستور، غير أن ذلك لم يغير من الحياة السياسية سواء من خلال ممارسات السلطة الحاكمة أو دور الأحزاب والنخب الحاكمة [2].

مما سبق يمكن أيجاز أهم أسباب الأزمة في طبيعة النظام السياسي السوري الذي يتضمن بما يلي :-

**أ-شمولية النظام السياسي**

شهدت سوريا حصرالسلطة بشخصية الرئيس الذي منع التداول السلمي للسلطة نتيجة التعديلات التي أجريت على الدستو، فنرى أن الرئيس حافظ الأسد تمكن من الانفراد بالسلطة خلال ثلاثة عقود، وخلفه أبنه بشار من بعده بعد التعديل الذي حصل في الدستور وحكم سوريا حكماً فردياً مطلقاً معتمداً على الجيش والأمن بالدرجة الأولى، كما سيطر على مؤسسات الدولة وعمل على تهميش الطبقة الوسطى من خلال ربطها بالأجهزة الأمنية التي أصبحت تصوغ الحياة السياسية، كذلك تفشى الفساد وغياب دولة القانون الضامنة للحريات العامة[3]، وحاول بشار الأسد احتكار السلطة بحجة تجنب سورية الصراعات الإقليمية والدولية ومد النفوذ إليها. كما أنه أعطى الأولوية للمسائل الأمنية على باقي المسائل الأخرى، نتج عن ذلك تراكم العديد من المشكلات السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، فقد انتهج إستراتيجية تضمن له الحكم الدائم في الدولة

(1) باهى سعد، حسني يحي، الصراع الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة سوريا (2010-2015) رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمة اخضر ،الجزائر ، 2016-2017، ص61.

(2) زوبيدة سنوسي، تداعيات الأزمة السورية على العلاقات الروسية التركية فترة " 2013 – 2017" رسالة ماجستير، جامعة العربي من مهيدي أم البوقي، الجزائر، 2016-2017، ص12-13.

(3) سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية : 2013 – 2011 ، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة ، 2015 ، ص37-38.

ذلك من خلال دمجه لوظائف السلطة في وظائف الدولة ومنع أي عمل من شأنه أن يعيد هيكلة نظامه[1].

**ب - غياب التوازن بين السلطات وهيمنة السلطة التنفيذية وشخصيتها**

مثلث سياسات حافظ الأسد ومن بعده أبنه بشار فيما بعد تراجعاً كبيراً في مجال أنظمة الحكم والإدارة التي تقوم على المساواة بين كل شرائح المجتمع، فالنظام السوري يعتمد على النمط العائلي العشائري الطائفي، هدا النمط يعتبر بحد ذاته عودة إلى أرث المجتمع الإقطاعي، ولقد أظهر التقرير الوطني للتنافسية عام 2010، أن سوريا تعاني من عدة نقاط ضعف في الإدارة العامة والحكم الرشيد ومن ضمنها هدر الأموال العامة والإجراءات القضائية والتشريعية المعقدة وضعف مساءلة الحكومة وإدارتها للموارد العامة، وغياب السياسات العامة الثقافية وانفراد الرئيس بالهيمنة على مؤسسات الدولة وتجاوز المؤسسة العسكرية لباقي المؤسسات الأخرى والسيطرة عليها وضم جميع الأحزاب السياسية في جبهة وطنية تقدمية حيث تعطلت الحياة السياسية إلى درجة التهميش فلا يوجد في سوريا أحزب سوي حزب البعث الاشتراكي [2].

**ج - موت الحياة السياسية في سوريا**

بعد تولى حزب البعث للسلطة في سوريا تم اتخاذ قرار حاسم بإنهاء الحياة السياسية في البلاد والسماح فقط بالعمل البيروقراطي والخدمي للحكومة، بناء على ذلك تم تحويل المجتمع السوري من منتج سياسي إلى مستهلك، وأضحى العمل السياسي محتكراً على العائلة الحاكمة وأعوانها. نتج عن ذلك موت الحياة السياسية والحزبية في البلاد بعد قانون الطوأرى عام 1963، إضافة إلى ذلك لم يكن هناك قانون ينظم العمل الحزبي، وغياب الحياة الديمقراطية وانعدام الحريات العامة في البلاد[3].

**2- على الصعيد الاقتصادي**

التدهور الاقتصادي والاجتماعي كان من ضمن الأسباب الكافية لانتفاضة الشعب السوري حيث ساهمت الحكومة السورية في المسؤولية عن ضيق حال الشعب السوري والظروف الاقتصادية والاجتماعية، لكن يجب التذكير أن سياسة سوريا الاقتصادية كانت أفضل نسبياً من

(1) زوبيدة سنوسي، مرجع سابق، ص13.

(2) عبدالديم شريطي، عزا لدين بن خدير، تدخل القوى الكبرى في سوريا دراسة في الإستراتيجيتين الروسية والأمريكية (2015-2016) رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي،الجزائر، 2016-2017 ، ص23.

(3) إسلام نزيه سعيد أبوعون، تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة واثره على التنمية السياسية في الوطن العربي ، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطني ،2017 فلسطين ،ص60.

بعض الدول الأخرى[1]، لأ أن الانفتاح الاقتصادي السريع الذي انتهجته الطبقة الحاكمة في سوريا خلال العشرة سنوات الأخيرة، أدى إلى توسيع نفوذ الشبكات الخاصة (الطبقات النخبوية)، التي كثرت امتيازاتها وسيطرت على معظم الفرص الاستثمارية المتاحة وأغلب الفرص التي انتهجها الانفتاح الاقتصادي هي فرص تتضمن استثناءات لاحتكار الدولة للمورد العامة، هذه الاستثناءات لم تمنح بطريقة عادلة وشفافية[2]، أد نلاحظ بأن هيمنة **رمى مخلوف(*)** قد وصلت إلى نحو أكثر من 60% من الاقتصاد ورأس المال السوري، في الوقت ذاته فإن أكثر من 200 مليار دولار هي حجم استثمار المستثمرين السوريين خارج سوريا لأنهم لا يستطيعون الاستثمار في الداخل، لأن أي مشروع يقوم به أي مستمر يجب أن يكون شخص من عدد محدود من الأشخاص(أي من المقربين لنظام) شريكاً فيها وفي أغلب الأحيان يكون شريك بنسبة 50% حيث يسيطر بعدها على المشروع بحكم أن له أكثر من نسبة 50% [3] .

نستنتج مما سبق أن التحولات في التوجهات والسياسات الاقتصادية في سوريا مند أواسط ثمانيات القرن الماضي، قد فأقمت من معانات الشعب السوري الذي كان يلاحظ تدهور مستواه المعيشي وقدراته الوطنية مقارنة بدول العالم الأخرى، فسوريا التي كانت في عام 1985 بمستوى 61 في مؤشر التنمية البشرية، أصبحت في عام 2010 في المرتبة 111، في حين أن تونس التي كانت ترتيبها 66 أصبح 81، وانتقلت إيران من المرتبة 65 إلى 70 ومصر من المرتبة 70 إلى 101 ، وانتهجت الحكومة السورية مند بداية الألفية في زيادة حدة الاستقطاب بين فئات المجتمع السوري، فبعد عقود طويلة ألغت الدولة احتكارات القطاع العام فاسحة الطريق أمام القطاع الخاص (قطاع خاص لا يعبر عن حرية مبادرة فردية فعلية بل عن استمرار هيمنة أفراد من النظام الحاكم في الاستحواذ على الشركات) .

من الواضح من هذه المعطيات أن الاقتصاد السوري يعاني اختللت هيكلية، فانخفاض معدلات النمو وزيادة البطالة وانخفاض مؤشرات مستوى الحياة وغياب العدالة الاجتماعية ودولة القانون، كلها عوامل رئيسية ساهمت في الدفع الشعبي لانتفاضة [4]

(1) كمال ديب، الحرب السورية تاريخ سورية المعاصر 1970 – 2015 ، دار النهار، بيروت، ط1،ص477-478.
(2) عبد الدايم شريطي، عزا لدين بن خدير، مرجع سبق ذكره، ص23.
(3) عزت السيد احمد الثورة السورية والنظام السوري، دار أنهار، بيروت ، ط1،2014 ،ص38.
*رامي مخلوف مواليده 10 يوليو 1969 رجل اعمال سوري وابن خال الرئيس السوري بشار الأسد ، يعتبر واحد من أكثر الرجال نفوذا في المنطقة، وهو يعتبر شخصية اقتصادية في سوريا، والمالك الرئيسي لشبكة الهاتف المحمول بسيريتل .
(4) ملوكي سفيان ، مرجع سابق ، ص140-142.

## المطلب الثاني

## طبيعة الأزمة السورية وأهم أطراف النزاع داخل سوريا

في هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى بداية اندلاع الأزمة في سوريا ومن ثمة سوف يتم الحديث عن أهم الأطراف المعنيين بهذه الأزمة وكذلك أهم التشكيلات المسلحة من جميع الأطراف المعنيين :-

**الأزمة السورية أو الحرب الأهلية**

بدأت في منتصف شهر مارس عام2011، عند خروج مظاهرات عدة في مدن سورية عده مطالب بإطلاق الحريات وإخراج السياسيين من السجون ورفع حالة الطوارئ، ثم مع مرور الوقت أزداد سقف المطالب تدريجياً بإسقاط نظام الأسد بالكامل، وبحلول شهر يوليو في عام 2011، تطورات مظاهر الاحتجاجات إلي أعتصمات مفتوحة في الميادين الكبرى ببعض المدن، إلا أن هذه المظاهرات السلمية تعرضت وفق رؤية المعارضة إلي القمع والعنف على أيدي القوات النظامية، فيما صرحت الجهات الحكومية بأن تدخل القوات الأمنية لم يكن إلا لمواجهة عصابات مسلحة وإرهابية، نتج عن هذه الاضطرابات هجرة الآلاف من السكان المحلين للجوء إلى الدول المجاورة وأهمها تركيا.

حاول النظام منذ البديه قمع المخالفين والمحتجين المسلحين ضد النظام لتبرير استخدام العنف ضدهم من جهة وحشد قاعدة دعم شعبي له من جهة أخرى، مما أدى إلى أطلاق يد أجهزة الأمن لقمع المحتجين لكن، استمرارهم أدى إلى الاستعانة بالجيش، مما أدى إلى الاستخدام المفرط للقوة من قبل النظام، و نتج عن ذلك ظهور حالات تسلح ومقاومة غير منتظمة في المناطق الحدودية كما حصلت انشقاقات فردية من داخل المؤسسة العسكرية وذلك بعد ما رفض بعض الجنود والضباط إطلاق النار على المتظاهرين[1].ويمكن تحديد أهم الأطراف الداخلية المؤثرة في النزاع كما يلي :-

**أولاً النظام السوري**

عندما اندلعت الاحتجاجات في سوريا كانت إستراتيجية النظام تجاه التعامل مع المتظاهرين على النحو التالي :

(1) باهى سعد ، حسني يحي ، مرجع سبق ذكره ، ص62.

**1-** تمسك النظام وتمترسه بصلابة بحجة نظرية المؤامرة وإصراره على أن كل ما يجري هو مؤامرة ضد سوريا لسياستها الوطنية، حيث قال الرئيس بشار الأسد في خطابه الأول بعد اندلاع الاحتجاجات، أن هناك خلطا بين ثلاثة عوامل هي " الفتنة والإصلاح والحاجات اليومية " ويؤكد أن الإصلاح مطلب مشترك بين الشعب والحكومة، لكن الفتنة التي ظهرت في البلاد وأصبحت تقود الآخرين هي سبب هذه الاحتجاجات والفتنة هنا هي المؤامرة .

**2-** قام النظام بتخويف من تفكك الدولة والصراع الطائفي والفوضى .

**3-** التخويف من البديل الإسلامي، باعتباره أحد أكبر التحديات التي تواجه النظام العربي وتتخطى المخاوف منه حدود الإقليم لتصل إلى المستوى الدولي [1].

لذا كانت ردة فعل النظام السوري إزاء هذه الاحتجاجات عنيفة حيث أفرطت الأجهزة الأمنية في استخدام القوة ضد المتظاهرين رغم أن بدايتها كانت سليمة، فقد اعتمد نظام بشار الأسد في مواجهة هذه التطورات على وحدات موالية رئيسية مثل الحرس الجمهوري والفرقة المدرعة الرابعة وقيادة القوات الخاصة، بالإضافة للمزيد من العناصر موالية للنظام، مما أدى إلى تصعيد الموقف ومن أهم الأطراف الموالية للنظام ضد هذه الاحتجاجات ما يلي[2]:-

### 1- المؤسسة العسكرية ( الجيش)

تمكنت المؤسسة العسكرية السورية من تأدية دور فعال منذ بدء الاحتجاجات في سوريا حيث أثبت الجيش قدرته على تجاوز الأحداث بشكل متماسكا دون انشقاق بشكل كبير، ويعود ذلك إلى التركيبة البنيوية للجيش السوري الذي يعمل ضمن آليات مُمنهجه بنحو مضبوط، فيه ألوية منفصلة تماماً عن الجيش النظامي وتعرف بالوحدات الخاصة، هذه الوحدات المستقلة ارتباطها الأساسي بقيادتها المتمثلة برئيس البلاد الذي تمكنت الآلية الحزبية من جعله رمزاً وقائداً له، الأمر الذي أسهم في تماسك القوة العسكرية للجيش السوري وقلت فرص اختراقه بالرغم من بروز بعض حالات الانشقاق داخل المؤسسة العسكرية[3]، حيث تمكنت هذه الوحدات من السيطرة على جميع المدن الرئيسية رغم مواجهة تحديات خطير في حلب ودرعا ودير الزور حيث أطلقت عملياتها البرية لطرد الجماعات المسلحة من المواقع الإستراتيجية والحفاظ على

(1) رامي عبدا لله عبدا لمحسن عبدا لقادر ، توازن القوى الدولية وأثره على الأزمة السورية ، رسالة ماجستير ، جامعة الأقصى غزة، 2014،ص80.

(2) نجاة مدوخ ،السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة (دراسة حالة سوريا 2010، 2014) جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر ،2014-2015،ص147.

(3) سهام فتحي سليمان أبو مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص49.

طرق الإمداد الرئيسية في البلاد ، في الوقت نفسه وبدعم من اللجان الشعبية، أعتمد الجيش بشكل متزايد على إستراتيجية طويلة الأمد التي تتمثل في الحرمان من الغذاء والإمدادات الطبية إلى المناطق المضطربة كتكتيك لمنع توسع الجماعات المسلحة، وتشريد السكان المحلين قسراً، يبدو أن هذا جزاء من إستراتيجية أوسع نطاقا تهدف إلى تقويض دعم المدنين للجماعات المسلحة المناهضة للحكومة[1].

**2- المجالس الشعبية (الشبيحة)**

أعلنه الأعلام السوري، والأعلام السوري هنا هو النظام وصوت النظام و أحد أسلحة النظام على القول بوجود عصابات مسلحة ومندسين بين المتظاهرين، وأن الجيش وقوى الأمن يقومون بملاحقة هؤلاء المندسين والمسلحين، وهذه الدعايات التي استخدمها النظام لكي يبرر حملات الاعتقال التي تقوم بها الشبيحة أد اعتبروا، أن كل مواطن غير مؤيد لنظام هو إرهابي وعميل. فقط أنصار النظام هم المخلصون والوطنيون، فقد أثبت الواقع أنهم اعتقلوا اعتقالات عشوائية لم تميز متظاهر وغير متظاهر[2]، وتعتبر الشبيحة أحد أدوات تنفيذ الإستراتيجية الأمنية للنظام السوري الذي بدأ بالاعتماد على ظاهرة تجنيد الرجال المأجورين لقمع التظاهرات، ثم تطور دور هذه الفرق بتطور الأزمة فأصبحت أحد أهم قوات النظام ولم يقتصر تشكيل هذه الِفرق على العلويين بل كان تشكيلها مرتكزاً على درجة الولاء للنظام، فقد تزايدتا خطورتها من خلال المشاركة في قمع التظاهرات في معظم المدن السورية وانتهاجها سلوكاً قمعياً خاصة في حمص[3].

**تأنياً: المعارضة السورية**

لقد كشفت الأزمة السورية عن ظهور قوى سياسية عديدة معارضة للنظام، إلا أن المعارضة السورية التقليدية مشتتة داخل سورية وخارجها في عدد كبير من البلدان، متعددة التوجهات الفكرية والسياسية متنوعة البرامج محدودة الإمكانات، وتمثلت هذه المعارضة في قوى وتنظيمات معروفة، خرج قسم كبير منها من عباءة حزب البعث العربي الاشتراكي، وعدد كبير من الوطنيين اليساريين الديمقراطيين غير المنخرطين داخل حزب معين، وخرج من عباءة

(1) تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثالثة والعشرون، البند 4 من جدول الأعمال 2013 ، (Advance Unedited Vevsion)

(2) عزت السيد احمد، مرجع سبق ذكره، ص89.

(3) سهام فتحي سليمان أبو مصطفى ، مرجع سابق ، ص50.

الحزب الشيوعي السوري وينتسب قسم أخر إلى الحركة الناصرية، وبالطبع هناك الحركات ذات الطابع الإسلامي وأهمها جماعة الأخوان المسلمين .

هذه ليست المعارضة السورية كلها، إذ تكونت خلال السنوات الأخيرة اتجاهات لا تدخل ضمن أي من القوى التقليدية المذكورة ويشكل الشباب القسم الأكبر من هذه القوة الجديدة المتنامية التي لا يبدو أن لها مرجعية فكرية سياسية محددة ومن الواضح أنها حركة غير مؤدلجة على الطريقة التقليدية[1]، هؤلاء الدين قدموا إبداعات مشهودة في حراكهم على الأرض وفي نشاطهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي وفي نشاطهم الإعلامي عبر استخدام وسائل حديثة، في عملهم ألتوثيقي المهم عبر ابتكارهم أشكال لتنظيم الحراك بعد أن أدركوا أن أحزاب " المعارضة التقليدية " القائمة، لم تعد صالحة لحمل المهمات التي يتطلبها هذا الزمن، هذه الأشكال التي جسدتها تنسيقاتهم وانتشرت على نطاق البلاد وحملت أسماء، عديدة كـ " لجان التنسيق المحلية" ودار اتحاد تنسيقات الثورة " والهيئة العامة للثورة السورية" التي أشرفت على تنظيم فعاليات الثورة في وجودها المتعددة، خاصة إبان فترة التظاهر السلمي والنشاطات المدنية[2].

**ثالثاً - قوى المعارضة التقليدية**

هناك العديد من أحزاب المعارضة، بعضها تشكل مند زمن بعيد وتعرض لانشقاقات عديدة وإلى تصفية لنشطائه وبعضها الأخر حديث العهد نسبياً، تشكل بعد عام 2000، ومن أهم هذه القوى والأحزاب :-

**1 - أحزاب الحركة الكردية**

قد يجد الأكراد مبتغاهم في ظل هذه الأزمة في نظام للحكم الذاتي ضمن إطار الدولة السورية، حيث لا يخلو من هيمنتهم القومية على بعض المناطق المختلطة قومياً، مثل ريف حلب الشمالي وتخوم الحسكة، كذلك الأمر بالنسبة لمناطق الساحل، حيث قد يستبدل العلويين بغلبتهم العامة على الحكم السوري إدارة محافظات الساحل بقدر من اللامركزية التي تضمن لهم انتعاشاً اقتصادياً فيما تبقى محافظات قلب سوريا ومنها دمشق رهنا بتطورات الوضع السياسي الهش واستمرار انتفاضات شعبية رافضة لاستمرار الأسد[3].

(1) مجموعة مؤلفين، خلفيات الثورة دراسات سورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط (1)، 2013 ص243-244.

(2) المعارضة السياسية ورهان المستقبل ، مركز حرمون للدراسات المعاصرة ،سلسلة تقارير، دولة قطر ، 2016 ،ص7.

(3) رابحة سيف علام، مصير سوريا بين الوحدة والتقسيم، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام ، مصر، المجلد 51، العدد 205 2016 ،ص115.

**2 - إعلان دمشق للتغير الديمقراطي (المجلس الوطني السوري )**

أطلق هذا الاسم على مجموعة من القوى والأحزاب والشخصيات المعارضة، التي وقعت وثيقة صدرت في أكتوبر 2005، تدعو إلى التغيير الديمقراطي في سوريا وضمت " التجمع الوطني الديمقراطي في سوريا " و " التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا " و " لجان إحياء المجتمع المدني" وشخصيات مستقلة ،بالإضافة إلى جماعة الأخوان المسلمين، إلا أن هناك بعض الأحزاب قامت بتجميد عضويتها عام 2007، وأصدرت الأمانة العامة القوى الإعلان، أو ما تبقى منها بياناً في 13 سبتمبر 2011 ، أعلنت فيه وقوفها مع الثورة السورية [1].

**3 - جماعة الإخوان المسلمين**

تُعرف جماعة الأخوان المسلمين في سوريا، كجزء من التنظيم العالمي لجماعة الأخوان المسلمين وقد تأسست في سوريا في ثلاثينيات القرن العشرين، وعند قيام الانتفاضة داخل سوريا أنطلق أعضاء الجماعة للانخراط في العمل السياسي بصفتهم مستقلين، بدليل أنه عندما انضموا إلى المجلس الوطني السوري انضموا كمستقلين، أمثال عبيدة النحاس، ولؤي صافي زميل، ونجيب غضبان .

هدفت الجماعة من وراء ذلك للهيمنة على قوى المعارضة، هذا ما يبدو واضحاً عندما التقت شخصيات من المعارضة والقوى السياسية في تركيا في سبتمبر 2011، حث قد حصلت على أنصار ونفوذ كبير في المجلس الوطني السوري، وفي صفوف المنسقين عن الجيش ولجان التنسيق المحلية في سوريا، من خلال الدعم المالي والمادي أو انضمام العديد من العناصر داخل الجماعات المسلحة، وتمتلك جماعة الأخوان المسلمين كتائب في جميع أنحاء البلاد والتي عادة ما تتضمن أسماؤها كلمة (درع) مثل درع الفرات، درع العاصمة ، درع المسجد الأقصى [2].

**رابعاً - أهم التشكيلات العسكرية للمعارضة السورية**

ظهرت بوادر التسلح في سوريا مند الأشهر الأولى للاحتجاجات، نتيجة القمع والعنف من قبل قوات النظام، وكان طابعها في البداية بدائياً تقليدياً متولداً من واقع البني الاجتماعية العشائرية

(1) رامي عبدا لله عبدا لمحسن عبدا لقادر ، مرجع سبق ذكره ، ص81-82.
(2) معين عبدا لعزيز محمد أبوشريعة ، مرجع سابق ذكره ، ص22-23.

والتقليدية التي في إطارها جرى حمل السلاح الموجود في المنازل[1]، ومن أهم هذه التشكيلات العسكرية ما يلي :-

1- **الجيش السوري الحر**: تم الإعلان عن تشكيل الجيش السوري في تركيا بتاريخ 29يوليو2011 برئاسة رياض الأسعد وعدد من الضباط العسكريين المنشقين عن المؤسسة العسكرية، ليكون إطاراً تنظيماً يواكب تنامي العمل المسلح ضد قوات النظام خاصة بعد تصاعد وتيرة العنف المسلح تجاه الشعب السوري، كان هدفه حماية المدنين من عنف قوات الأسد وكذلك إسقاط النظام، وكان يتلاقي الدعم من العديد من الدول وبالأخص تركيا [2].

2- **الجبهة الإسلامية السورية** : تعد بمثابة ائتلاف عسكري تأسس في عام 2012، برئاسة حسن عبود الملقب " بأبو عبدالله الحمودي"، وتعتبر من أقوى تشكيل معارض لنظام الأسد فهي تفرض سيطرتها على المناطق الشرقية من مدينة حلب ثاني أكبر المدن السورية بعد العاصمة دمشق والريف الشرقي لمحافظة حلب، إضافة إلى مدن اعزاز ومعمرة الضمان وغيرها، والعديد من المناطق الحدودية مع تركيا، وقد ضمت عدداً كبيراً من الأحزاب والكتائب والجماعات الإسلامية التي يجمعها نسق فكري ومرجعية دينية واحدة مثل أحرار الشام ولواء الحق في حمص وحركة الفجر الإسلامية.

هدفت الجبهة الإسلامية من وراء تشكيلها إلى توحيد المعارضة ومواجهة النظام السوري والعمل على إسقاطه وبناء الدولة الإسلامية وإدارة الموارد واستثمارها وتوزيعها بعدالة وأعداد قيادات سياسية جديدة داخل سوري[3].

**3- جبهة النصرة:** هي منظمة سلفية جهادية تم تشكيلها في أواخر عام 2011، خلال الأزمة السورية من مجموعة من أبناء دولة العراق وغيرهم ممن أتوا من العراق إلى سوريا بعد بداية الاحتجاجات في سورية للمشاركة في الجهاد، والتقوا مع بعض شباب القاعدة الخارجين من السجون السورية واتحدوا ليكونوا جبهة أسموها " جبهة النصرة " لأهل الشام تحت قيادة (أبو محمد الجولاني)، إلا انه بدأت تظهر الانقسامات في صفوفهم وخاصة بعد الأحداث التي توالت بالظهور مند إعلان تنظيم القاعدة في العراق وأن جبهة النصرة تتبع لها، الأمر الذي نفته الأخيرة، في هدا الموقف قال زعيمها الجولاني إنه لم تتم استشارته في ضم الجبهة إلى دولة العراق الإسلامية وأكد

(1) بن ملوكة مليكة، الإستراتيجية الروسية اتجاه أزمات الشرق الأوسط الأزمة السورية نموذجا، رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2016 -2017 ، ص70.

(2) سهام فتحي سليمان أبو مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص42 .

(3) المختار قريشي ، دور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية (2011-2014) رسالة ماجستير ، جامعة محمد بوضياق السيلة، الجزائر، 2014-2015 ،ص23.

بأن مقاتليه سيواصلون القتال تحت راية جبهة النصرة وعدم تبعية لتنظيم البغدادي، بالتالي انقسمت جبهة النصرة إلى جبهتين ،**الأولى** : سورية ذات أهداف وطنية تساعد في القتال ضد نظام الأسد ويتزعم هذا التيار محمد الجولاني الذي يترأس مجموعات قتالية معظمها من الشباب، **والثانية** : تسير على نهج القاعدة التي تسعى لتأسيس دولة إسلامية في سوريا ويترأس هذا الجناح أبوبكر البغدادي الذي قدم من العراق مع مجموعة قتالية تتبع لتنظيم القاعدة[1].

يتضح من خلال ذلك وعلى مدى ما يقارب ثمانية سنوات، بأن الأزمة السورية تدور في حلقة مفرغة بين مسار عسكري غير محسوم لمصلحة أي طرف ومسار سياسي غير واضح بل تناقض مواقف الأطراف بشأنه، وقد زاد ذلك الأمر من تعقيدات الأزمة داخلياً فالقوى المعنية بالأزمة أصبحت غير قادرة على صياغة حلول متماسكة أو وضع آليات فعالة تكون قادرة على تنفيذ و أنفاذ أية تسوية سياسية محتملة، نتيجة لعدم رغبة أي من أطرف الأزمة إلى تقديم تنازلات [2]

(1) رامي عبدا لله عبدا لمحسن عبدا لقادر، مرجع سابق ذكره، ص93-94.

(2) صافيناز محمد أحمد، المعارضة السورية ومسارات الحل الغائبة، مجلة السياسة الدولية مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، المجلد 50، العدد 200 ، ابريل 2015 ، ص160.

## المبحث ألثاني

## الإستراتيجية التركية ( المبادئ – الأهداف – المرتكزات )

تحكم الإستراتيجية التركية عدة عوامل متباينة أثرت على طبيعتها وتوجهاتها، كما تساهم في تبلورها بوضح سواء نحو التفاعل السلبي مع القضايا الإقليمية والدولية أو بتفاعل الإيجابي تجاه العديد من الدول، ومن بينها الدول العربية ودول المشرق العربي بالخصوص، إذ تتعامل هذه الإستراتيجية حسب طبيعة هذه القضايا، ومدى تأثيرها على المصالح التركية، حيث تتعامل هذه الإستراتيجية مع كل قضية بشكل خاص، وذلك يعتمد على أهداف ومرتكزات الإستراتيجية التركية تجاه هذه القضايا وحسب المبادئ التي تحكم هذه الإستراتيجية، التي سيتم دراستها في هدا المبحث .

### المطلب الأول

### الاستراتيجية التركية تجاه سوريا من 2002-2010

أدراك صناع القرار الاستراتيجي في تركية أهمية تحسين العلاقات التركية السورية إذ بدأت العلاقات بين البلدين بإلأنفراج، أبان أتفاق أضنه الذي عقد عام 1998، لكن وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في عام 2002، كان له الدور الأكبر في تحول العلاقات السورية التركية، إذ تعتبر العلاقات التركية - السورية، من أبرز إنجازات حزب العدالة والتنمية الخارجية منذ تواليه السلطة فبعد أن كان البلدان على شفير الحرب في عام 1998، فقد هيأ الحزب مزيداً من التقارب مع سوريا فتحولت العلاقة بين تركيا وسوريا إلى علاقة إستراتيجية اتخذت عدت مسارات[1].

**أولاً : المسار السياسي .**

حققت الإستراتيجية التركية تجاه سوريا ثقة متبادلة بين الطرفين، حيث سمحت هذه الإستراتيجية لتركيا بالقيام بدور الوسيط في المفاوضات بين سوريا والولايات المتحدة الأمريكية، على غرار المساعي التركية للوساطة بين سوريا وإسرائيل في مفاوضات سلام غير مباشر بين الجانبين من أجل التوصل إلى سلام سوري – إسرائيلي، ينعكس هدا بشكل مباشر أو

(1) علي احمد عايش النجار، السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا خلال الفترة من 2008 إلى 2014 رسالة ماجستير جامعة القاهرة، 2017 ، ص56.

غير مباشر على السلام الإسرائيلي مع الفلسطينيين ولبنان، فقد عُقدت في اسطنبول في عام 2008، وتلتها أربع جولات (مباحثات سلام)، حظيت هذه الوساطة التركية بدعم أمريكي وأوروبي خاصة بعد لقاء أردوغان والرئيس الفرنسي ساركوزي في دمشق في نهاية سبتمبر2009، حيث اكتسبت هذه الوساطة طابعاً وبعداً جديداً من خلال التنسيق والتعاون الفرنسي التركي الهادف إلى تحقيق السلام الشامل في المنطقة بكل أبعاده السورية واللبنانية والفلسطينية[1].

في ظل هذه التطورات حاول رئيس الوزراء الإسرائيلي في نوفمبر2002 التقليل من شأن الوساطة التركية في زيارته إلى باريس حيث طلب من الرئيس الفرنسي (نيكولا ساركوزي) نقل رسالة إلى الرئيس السوري بشار الأسد مفادها، أن الجانب الإسرائيلي يريد مفوضات مباشرة مع سوريا من دون شروط ومن دون وساطة تركية، إلا أن الرئيس السوري وفي زيارته إلى باريس في نفس الشهر أكد أن سوريا لا تتحدث عن شروط مسبقة، بل عن حقوق لن تتنازل عنها، وجدد تمسك سوريا بالدور التركي في المفاوضات غير مباشرة، كما ساهمت تركيا في تغير النظرة العدائية المتبادلة بين سوريا والولايات المتحدة الأمريكية، إذ لعبت أنقرة دوراً هاماً في فك العزلة السورية والحيلولة دون الاستهداف الأمريكي لسوريا من خلال استخدام القناة الأوروبية الفرنسية[2].

في إطار هذه التطورات، حققت تركيا نجاحاً دبلوماسياً مهماً في السياسة الخارجية مع إعلان الرئيس السوري بشار الأسد موافقة إسرائيل على الانسحاب الكامل من الجولان مقابل السلام وذلك تم بوساطة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان وما كان لتركيا أن تقوم بى أدوار مماثلة بين سوريا وإسرائيل لولا وجود حزب العدالة والتنمية في السلطة الذي طور علاقات جيدة مع كل من سوريا والفلسطينيين بما فيهم حركة حماس، في هدا الموقف أكد أردوغان أن بلاده (تلعب دور الوسيط بين سورية وإسرائيل بهدف التوصل إلى سلام في المنطقة) وأضاف بأن تركيا ستحاول إعادة إطلاق المفاوضات على المستوى منخفض وذلك بهدف التوصل يوماً إلى جمع قادة الدول وأشار أردوغان إلى أن (سورية وإسرائيل طلبتا من تركيا بدل هذا النوع من الجهد والوساطة ) وأضاف قائلا ( أعتقد أن دبلوماسيتنا المتعلقة بالسلام ستقدم، إن شاء الله إسهاماً إيجابياً للسلام في العراق، وبين سوريا وإسرائيل وبين إسرائيل والفلسطينيين).

(1) رانيا حسناوي ، منى رزق الله ، مرجع سابق ص80.
(2) عربي لا دمي محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص82-83.

من جهته كان الرئيس بشار الأسد قد صرح في مقابلة مع صحيفة الوطن القطرية، نشرت مقتطفات منها يوم 2008/4/24، أن رئيس الوزراء التركي أبلغه أستعدد إسرائيل للانسحاب من هضبة الجولان مقابل توقيع أتفاق للسلام مع سورية، هذه الوساطة قد تعثرت بعد أحداث قطاع غزة عام 2008 ، ما جعل القيادة التركية تشترط وقف الحرب وفك الحصار على غزة لمواصلة هذه الوساطة[1]، كما سعت تركيا لحل الخلاف العراقي – السوري حول تفجيرات بغداد بهدف قطع الطريق أمام أزمة إقليمية أكبر قد تفجر ملفات شائكة و متداخلة.

من هنا يتضح للباحث بأن التطور في العلاقات بين البلدين لم يكن ممكنا لولا مجموعة من العوامل والمقدمات التي حدثت في هذه العلاقات ومهدت الأرضية لإمكانية بناء علاقات إيجابية ومن هذه المقدمات والعوامل :

* أتفاق (أضنه ) ألأمني الذي تم التوصل إليه في أعقاب أزمة صيف 1998، حيث كأن الاتفاق بمثابة طي ملف حزب العمال الكردستاني وزعيمه (عبدالله أوجلان ) وفي الوقت نفسه جاء بمثابة الاتفاق على شكل إعلان مبادئ لبناء علاقات جديدة .

* الرغبة المتبادلة في إيجاد مصالح مشتركة، إذ اقتضت هذه الرغبة زيارات متبادلة بين وفود عالية المستوى، أسفرت عن استئناف عمل اللجان والهيئات المشتركة بعد توقف دام أثني عشر عاماً وقد أدى استئناف عمل هذه اللجان إلى بلورة خيار التعاون الاقتصادي بين البلدين ومن ثم خيار التعاون الإستراتيجي .

* وجود إرادة سياسية والرغبة مشتركة لفتح صفحة جديدة بين البلدين .

في إطار هذه المتغيرة، اختارتا الدولتان ما يمكن تسميته " المنهج الوظيفي " مدخلاً لعلاقتهما والافتراض في إطار هذا المنهج فأن التعاون في المجالات الاقتصادية والفنية، غير السياسية المباشرة يمكن أن يصل إلى مرتبة عالية من درجات التحالف السياسي بوضع العلاقات الجديدة في إطار إستراتيجي[2].

(1) لقمان عمر محمود النعيمي، التوجهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية، مجلة الدراسات الإقليمية ،جامعة الموصل، العراق، العدد 25، 2012،ص98-100.

(2) إيمان دنى ، الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة ،دار الناشر، مكتبة القانونية الإسكندرية، ط1 2014، ص171-172.

**ثانياً : ألمسار الأمني والعسكري**

بعد التوصل إلى أتفاق أضنه الأمني بين الجانبين في 1998/10/20، والتزام سوريا بطرد أفراد حزب العمال الكردستاني (PKK)، شهدت السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا نوعاً من الاعتدال حيث شهدت العلاقات بين الجانبين انفراجاً على كافة الأصعدة التجارية والأمنية والسياسة وكذلك العسكرية، يتمثل هذا الانفراج في الزيارات المتبادلة لوفود ومسئولين سياسيين وعسكريين، في ظل هذه الزيارات تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات و أبرزها توقيع اتفاقية تعاون أمني وعسكري في عام 2000، كما عرف التعاون العسكري تطوراً ملحوظاً، ففي 19 يونيو 2002، وقع العماد (حسن تركمان*) اتفاقاً مع القيادة العسكرية التركية أثناء زيارة قام بها إلى أنقرة ويشمل هذا الاتفاق التعاون في مجال التدريب العسكري وتبادل زيارات الضباط وطلاب الكليات العسكرية وإجراء مناورات عسكرية مشتركة في مجالات الصناعة الدفاعية يمثل هذا الاتفاق تطوراً هاماً في العلاقات العسكرية بين البلدين[1].

كان الموقف التركي – السوري، تجاه الحرب على العراق منسجماً، حيث أذان كلا الرئيسين الغزو الأمريكي للعراق، وكانت زيارة رئيس الحكومة التركية (عبدالله غول) إلى دمشق مطلع عام 2003، لتأكيد رغبة تركيا على توطيد علاقاتها مع سوريا، كما هدفت هذه الزيارة إلى حشد التأيد لمنع الحرب على العراق. ورداً على هذه الزيارة جاءت زيارة وزير الخارجية السوري (وليد المعلم) إلى أنقرة في نفس السنة وأكد من خلالها رغبة الرئيس الأسد في فتح أبواب الحوار والتعاون مع تركيا في المجال الأمني لمنع الحرب في العراق موضحاً انعكاسات تلك الحرب على البلدين[2].

على هذا الأساس تسعى تركيا إلى أداء دور استراتيجياً مع سوريا، وهو منع الأكراد من تأسيس كيان أو شبة كيان مستقل في أي جزأ من منطقة كردستان، لأن ذلك سيعود بالسلب على أرضيها فضلاً عن مشكلة الإرهاب التي ظهرت في المنطقة ولهذا تسعى تركيا إلى الحفاظ على أمنها القومي[3]، من هذا المنطلق قامت تركيا بالتنسيق والتعاون مع سوريا في التعامل مع الملف الأمني وخاصة مع القضية الكردية بعد احتلال العراق لمنع قيام دولة كردية مستقلة في الشمال مما يؤكد على النهج ألتقاربي بين تركيا وسوريا أضحى أحد المكونات الرئيسية

(1) وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، بيروت لبنان ،ط1 ، 2006 ، ص352 .

(2) عربي لادمي محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص.78.

(3) محمد قاسم هادي المفرجي، التوجه الاستراتيجي التركي حيال سوريا بعد 2000، المجلة السياسية والدولية، جامعة النهرين العراق العدد35،2017 ،ص131.

للإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط، ولعل أبرز حالات ذلك التقارب استجابة سوريا للنداءات التركية والتعاون الثنائي بينهما في استئصال حزب العمال الكردستاني[1]، حيث تطابقت وجهتا النظر السورية والتركية فيما يتعلق بمستقبل العراق، وتم الاتفاق من الجانبين على ضرورة التعجيل بخروج القوات الأجنبية من البلاد وأهمية الحفاظ على وحدة العراق باعتبار أن أمن العراق مرتبط بأمن البلدين، أما فيما يتعلق بقضية ألصراع العربي الإسرائيلي فقد توافق الجانبان أيضا، على ضرورة حل الصراع وفق القرارات الدولية مع التأكيد على الرفض ألتام للاستيطان والحصار الإسرائيلي للشعب الفلسطيني .

أما فيما يتعلق بالتعاون على الصعيد الأمني بين البلدين، يبرز بشكل واضح في مكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات وتسليم المجرمين والهجرة الغير شرعية، فقد تجسد هذا التعاون بين الجانبين بشكل واضح في قضية تسليم سوريا 22 مشتبها به في تفجيرات اسطنبول وهو الأمر الذي لاقي ارتياحاً كبيراً في أنقرة التي بادرت بإرسال عدد من أعضاء برلمانها لشكر الحكومة السورية على تعاونها[2]، حيث انتقلت العلاقات التركية السورية خلال الفترة من 2002 – 2010، من بناء الأسس وتحديد مجالات التعاون الشامل إلى البعد الإستراتيجي والرؤية الواسعة لمستقبل الدولتين وسبل تعزيز التعاون المشترك في كافة المجالات خاصة السياسة والأمنية منها.

خلال هذه الفترة، احتلت سوريا أهمية قصوى في الإستراتيجية الخارجية لحزب العدالة والتنمية وقد ساعده ذلك على بلورة الرؤية الإستراتيجية التركية الجديدة للشرق الأوسط وتنفيذها (المنطقة العربية خصوصاً) ولطبيعة دورها فيه، فكانت تركيا حاضرة في العديد من الملفات الساخنة المرتبطة بسوريا، التي تمتد من لبنان إلى فلسطين وإسرائيل والعراق، كما ساعده انتشار القوة الناعمة التركية، التي كان لها الأثر الأكبر في الارتقاء بدور تركيا وموقعها في المنطقة وصعودها الإقليمي في تطوير علاقاتها ليس مع الأنظمة العربية فقط ، بل و مع شعوبها أيضاً، خاصة عندما تم تعزيزها بالدبلوماسية الشعبية وانتقادها للموقف الإسرائيلية في العديد من المناسبات .

(1) نصيرة زهولي امينة، السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط ،رسالة ماجستير ،جامعة تبسه الجزائر، 2012 /2013 ص53.

*العماد ركن حسن توركمان، معاون نائب رئيس الجمهورية السورية، وزير الدفاع السوري بالفترة من 2004 إلى 2009.

(2) محمد خليل يوسف القدرة، تطور العلاقات التركية السورية في المتغيرات الإقليمية والدولية 2007 /2012، رسالة ماجستير جامعة الأزهر غزة ، 2013 ، ص119/118.

وفي نهاية شهر مارس 2010، زاد التعاون السوري - التركي من الناحيتين الأمنية والعسكرية بقيام مناورات عسكرية، ذلك لجعل التعاون الأمني الحدودي على أرض الواقع وفي أكتوبر 2010، عُقد اجتماع أمنى بين الدولتين شارك فيه عشر وزراء من الدولتين من بينهم وزراء الدفاع والداخلية، ومن أهم مخرجات هذا الاجتماع تشكيل ثلاث لجان لتعاون في مجالات مكافحة الإرهاب والتدريب والمناورات العسكرية، ألا أن الأحداث في سورية عام 2011 جعلت العلاقات التركية السورية الودية المتميزة والمعاهدات والاتفاقيات بين الدولتين حقبة من التاريخ حيث تحولات العلاقات بين البلدين إلى علاقات عِدأيه وذلك بسبب المواقف التركية تجاه الأزمة السورية والدعم التركي للمعارضة [1].

**ثالثاً : المسار الاقتصادي والتجاري**

يحتل التعاون الاقتصادي نصيباً كبيراً في الإستراتيجية التركية على صعيد الوسائل والأهداف إذ تصنف تركيا في المرتبة 16 بين أقوى اقتصاديات العالم فضلاً عن امتلاكها لقاعدة صناعية قوية، إذ نلاحظ وجود رابط مشترك بين الخطاب السياسي التركي الداعي لحل الصراعات وبناء السلام في المنطقة من جهة، وبين تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي من جهة أخرى بمعنى ربط اقتصاديات المنطقة ببعضها البعض، و بالاقتصاد العالمي ومن جانب أخر تشكل مسألة تنمية الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول الشرق الأوسط وخاصة سوريا، مكوناً أساسياً في رؤية الحكومة التركية إزاء المنطقة، إذ لا يمكن تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط إذ استمرت سيطرة الطابع الانعزالي على العلاقات الاقتصادية للمنطقة وأن التوجه نحو الشرق الأوسط يمثل ضرورة إستراتيجية لتركيا [2].

يعتبر التعاون الاقتصادي أحد أهم الأسس لتفادى النزاعات والخصومات وذلك ما تجلى في العلاقات السورية التركية، إذ بدأت بوادر الانفتاح الاقتصادي بين الطرفين منذ زيارة نائب رئيس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية التركية في 1992/4/28، تم خلالها تعزيز التعاون الثنائي في مجالات، النقل الجوي والبحري والسكك الحديدة، وفي عام 2003 قام وفد حكومي سوري برئاسة " عصام الزعيم "، ضم رجال أعمال سوريين بزيارة تركيا، حيث وقع مع السيد (أدريسي يماتنورك) رئيس مجلس إدارة الشركة قورش التركية مذكرة تفاهم لإقامة شركة مشتركة تهدف إلى تنفيذ عقود بناء وتجديد معامل الأسمنت وأعمال البنى التحتية، شهدت

(1) تمام قيس،العلاقات التركية السورية الواقع واحتمالات المستقبل، رسالة ماجستير، جامعة دمشق سوريا،2015، ص175/174.
(2) مروان عدنى كامل، احمد مشعان نجم ،الإستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط دراسة في ضوء عوامل التغيير الإقليمي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العراق، العدد 11،2018،ص247.

العلاقات الاقتصادية بين البلدين تطور كبير خاصة على مستوى التبادل التجاري وكان حجم الصادرات التركية إلى سوريا في عام 2003، تقدر بحوالي 300 مليون دولار في حين كان حجم الصادرات السورية إلى تركيا تتراوح ما بين 600 – 700 مليون دولار، أما عدد رجال الأعمال السوريين الذين زاروا تركيا تجاوز 1700 في نفس العام[1]، وشهدت العلاقات الاقتصادية اهتمام كبير من قبل النظام السوري، ففي بداية عام 2004، قام الرئيس السوري بشار الأسد بزيارة إلى أنقرة وتعتبر أول زيارة لرئيس إلى تركيا منذ العهد العثماني وخلال هذه الزيارة تم التوقيع على ثلاثة اتفاقيات :-

- اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار .
- اتفاقية منع الازدواج الضريبي.
- اتفاقية البرتوكول السياحي .

في مارس 2004 زار وزير التجارة التركي مدينة حلب رفقة 140 رجل أعمال، وفي دمشق بحث مع مسئولين أمكانية إقامة منطقة تجارة حرة سورية – تركية[2] ومع نهاية عام 2004 زار رئيس الحكومة التركي رجب طيب أردوغان سوريا، تم خلالها التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين، ومناقشة موضوع إقامة مراكز التجارة الحدودية وسبل تنسيق الجهود ونزع ملاين الألغام المزروعة على طول الحدود الممتدة على 859كم، وفي عام 2006 وضع الطرفين السوري والتركي برنامج لتطوير والتعاون في عدة مجالات، وصلت العلاقات التركية السورية ذروة التنسيق الاقتصادي سنة 2007، فبعد نمو التبادل التجاري بين عامي 2002\2003، بنسبة 37% وبلوغ حجم الاستثمار التركي في سوريا حوالي 400 مليون دولار إذ تعتبر تركيا أكبر مستثمر أجنبي في سوريا[3].

من الواضح هنا أن التعاون الاقتصادي التركي – السوري، أفرز نتائج سياسة جيدة حيث تكللت العلاقات بين البلدين بإلغاء التأشيرة وفتح الحدود بين البلدين في صيف 2009 بعد إعلان البلدان إنشاء منطقة تجارة حرة عام 2007، ثم الإعلان عن إنشاء مجلس تعاون تركي \ سوري عام 2009، هذا المجلس جاء في ظروف يبحث فيه كلآ الطرفين إلى لعب دور إقليمي في الشرق الأوسط وأدرك كلهما أنه يجب عليهما تنسيق سياستهما الخارجية تجاه قضايا المنطقة حتى لا تتناقض، مما قد يسبب في حدوث شرخ في علاقتهما ببعضهما، هذا من جهة ومن جهة

(1) عربي لادمي محمد، مرجع سبق ذكره، ص80.
(2) إيمان دني ، مرجع سبق ذكره ،ص131.
(3) فتحية ليثيم ، مرجع سبق ذكره ،ص220.

أخرى إدراك تركيا أن عضويتها في الاتحاد الأوروبي قد تستغرق المزيد من الوقت وحتى لا تبقى في قاعة الانتظار طويلاً، رأت أنه يجب عليها لعب دوراً إقليمي خارج الدائرة الأوروبية وهو ما دفعها إلى توطيد العلاقات مع كل من سوريا وإيران وفلسطين ضد "إسرائيل "[1]

## المطلب الثاني

## مرتكزات وآليات وأهداف الإستراتيجية التركية تجاه سوريا

بناءً على المنظور الجديد لقيادة الحزب، وضعت تركيا أسساً جديدة لإستراتيجياتها أهمها تصفية الخلافات مع دول الجوار وتنمية التعاون معها، وهي الأسس التي مثلت تحولاً في السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط بشكل عام والدول العربية بشكل خاص بعد أن كان التوجه التركي سابقاً مقصوراً على ناحية الغرب بشكل كبير، فقد كانت رؤية " العمق الإستراتيجي عند أغلو " مؤثرة في تشكيل الخطوط العريضة لسياسة الحزب .

تتمثل دعوة وزير الخارجية السابق ( احمد داود أوغلو ) في إخراج تركيا من بلد طرف أو هامش يقتصر دورها في كونها عضواً في محاور وعداوات إلى بلد مركز على مقربة واحدة من الجميع، وفي الوقت نفسه إلى بلد ذا دور فعال ومبادر في كل القضايا الإقليمية والدولية وقدرتها على الاحتفاظ لنفسها بعلاقات متقاربة مع جميع الأطراف بالشكل الذي يتيح لها القدرة على التدخل في القضايا الإقليمية والدولية بدعوة من الأطراف المعنية، أو من خلال فرض وجودها ونفوذها على هذه القضايا والقدرة على حسمها أو على الأقل التأثير فيها وتغيير مسارها نحو السلم والأمن الدوليين، وهو أمر لا يمكن إقراره إلا بعد اختبار هذه القدرات على أرض الواقع وفق إستراتيجية متوسط المدى على الأقل[2].

من هنا يمكن التعرف على أهم ألمبادئ و آليات و ألأهداف التي تقوم عليها هذه الإستراتيجية إذ اعتمدت على مجموعة من المبادئ وهي:

**أولاً : مبادئ الإستراتيجية التركية**

**المبدأ ألأول التوازن بين الأمن والحرية** : يقوم هذا المبدأ على علاقة مرتبطة بين الأمن والحرية، فا الأمن دون حرية يؤدي إلى الاستبداد والحرية دون أمن تدعو إلى الفوضى وعدم

(1) أيمان دني ، مرجع سبق ذكره ، ص132.
(2) أحمد مشعان نجم، مكانة تركيا الدولية، دراسة في توازنات الإقليمية والدولية، دارا لناشر،المنهل، الإمارات العربية المتحدة،2017 ، ص208-207.

الاستقرار فقد تأخرت الديمقراطية التركية باسم حماية الأمن القومي، على خلفية هذا المبدأ قد تغيرت الثقافة الأمنية لتركيا، وأوجدت هذه الثقافة الجديدة إمكانية للانخراط مع الأعداء القدامى ولم تعد بلدان مثل سوريا وروسيا مدرجة في قائمة أعداء تركيا[1].

**المبدأ الثاني تصفير المشكلات:** انطلاقاً من رؤية تركيا لمكانتها كدولة مركزية في المنطقة تحقق الاستقرار والأمن لذاتها ولجيرانها، من هنا سعت تركيا إلى التأكيد على ضرورة الاهتمام بالآليات الدبلوماسية لمعالجة إشكاليات المنطقة، بدلاً من الإبقاء عليها أو لاستفادة من استمرارها أو تصاعدها، فالحكومة التركية كانت سباقة في حل الصراعات والخلافات بمحيطها الإقليمي من خلال سعيها للصيغ التوافقية بين الاطراف، حيث تقوم هذه الرؤية التركية على التحول من منظور( المباريات الصفرية ) التي تقوم على أساس أن مكسب أي طرف يعني خسارة للطرف الأخرى، في هذا الإطار أتبعث تركيا إستراتيجيات تعاونية مع جيرانها وتحسنت علاقاتها مع سوريا والعراق وروسيا .

إذ يلاحظ أن الخطاب التركي الذي تم تأكيده، على لسان الثلاثي " غول – أردوغان – اوغلو " يقوم على منهج الانخراط والحوار والمشاركة والتفاوض، في حل أزمات الشرق الأوسط ورفض مناهج العزل والتهميش والإقصاء [2].

**المبدأ الثالث الدبلوماسية المتناغمة:** قامت تركيا بدور الموازن الإقليمي بين إسرائيل والدول العربية، حيث عبر رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان عن ذلك بقوله : " نتابع علاقتنا بإسرائيل على أساس المصلحة المشتركة وبشكل يخدم ويساهم في مساعي السلام والاستقرار في المنطقة " إذ يلاحظ أن قيام تركيا بدور الوساطة في المفاوضات الغير مباشرة بين سوريا وإسرائيل، هو نوع من الموازنة في مسار مفاوضات التسوية السياسية بينهما، من جانب آخر قامت تركيا بدور الموازن بالنسبة إلى سوريا تجاه ما سُمي بـ " حلف الاعتدال " العربي، وهنا كان لتركيا، أهمية كبيرة في إعطاء السياسة السورية نوعاً من الجدية والعمق في الوقت الذي كانت فيه دول " الاعتدال " تقول بأن سوريا تتحالف مع إيران وحزب أللہ "الشيعيين"، في نفس السياق سعت تركيا إلى تعزيز تفاعلاتها مع إيران على أساس المصالح والتفاعلات المتبادلة ولم تهتم بالمسميات المذهبية التي كانت رائجة نسبياً في المنطقة العربية، على الرغم من ذلك فقد كان من الصعب على سوريا وتركيا أن تقاوم الموجة الإعلامية التحريضية في إطار سياسات

(1) ميرة عبدا لجواد، مرجع سبق ذكره، ص18.
(2) جمال خالد الفاضلي، التغير في النظام السياسي التركي و أثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، الأردن، 2018 ، ص237.

ما سُمى بـ" الهلال الشيعي "، إلا أنهما بدلا جهوداً كبيرة من أجل تعزيز علاقاتهما البينية وعلاقاتهما مع إيران أيضا[1] .

**المبدأ الرابع الالتزام بسياسة خارجية متعددة الأبعاد:** على غرار القوى الناهضة الأخرى جعلت تركيا من تعدد الأبعاد في إستراتيجيتها الخارجية السمة المميزة لعملها الدولي، فإدراكاً منها للترابط على المستوى الدولي، عملت أنقرة على إرساء تعاون متعدَد الأطراف لضمان حوكمه عالمية مسئولة .

من هنا صرِح الرئيس السابق عبدالله غول أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة (من أجل الاستجابة لهذه التحديات { العالمية }، يجب أن نضع في اعتبارنا أنه لا يمكن حل المشاكل العالمية من جانب واحد، أو بشكل ثنائي أو في دائرة صغيرة من الدول لذلك من الأهمية بمكان اليوم وأكثر من أي وقت مضى، اعتماد نهج متعدد الأطراف إزاء المشاكل العالمية)، إذ تعد تعددية الأبعاد في السياسة الخارجية أفضل وسيلة متاحة للقوى المتوسط التأكيد نفسها على المستوى الدولي .

هكذا و تطبيقاً لمبدأي تعددية الأبعاد و " الدبلوماسية المتناغمة " انضمت تركيا إلى الكثير من المنتديات والهيئات الدولية، سواء في بلاد الشمال أو الجنوب فخلال عامي 2009 -2010، تم انتخابها عضواً غير دائما في مجلس الأمن لأول مرة منذ عام 1961، كما أطلقت مبادرات جديدة في الأمم المتحدة مثل " أصدقاء الوساطة " و " تحالف الحضارات "، وشاركت في حوالي عشر فرق من قوات حفظ السلام، كما حظيت تركيا بمركز المراقب في جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي .

كان لهذا النهج الجديد الذي اتخذته أنقرة تأثير إيجابي في بناء قوتها ألإقليمه في الشرق الأوسط فمن ناحية، مكنت مشاركة تركيا النشطة في المنظمات المتعددة الأطراف من الظهور كشخصية قيادية داخل المنطقة وخاصة في العالم العربي، من ناحية أخرى كان عليها كقوة متوسطة ناهضة أن تتمايز عن الغرب لإعطاء صورتها بريقاً على الساحة الدولية فإستراتيجياتها تتسم بقدر كبير من الذكاء، إذ تسعى بأن توائم بشكل متزن بين التناغم مع الغرب وشجب هذه القوى كي لا تثير حساسية الجنوب[2].

(1) عقيل سعيد محفوظ ، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية – التغيير، بيروت لبنان، ط1 ، 2012 ، ص125.
(2) جنى جبور ، مرجع سبق ذكره ، ص188-190.

**ثانيا آليات : تنفيذ الإستراتيجية التركية**

التحول الجوهري في الإستراتيجية التركية مند وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، جعل تركيا تبحث عن آليات جديدة لتحقيق إستراتيجيتها الخارجية الجديدة وتنوعت هذه الآليات بين الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وكان من أهمها :

**1-القوة الناعمة ( قوة المبادرة الناعمة ) :** عملت تركيا على تجسيد نهج الثورة الناعمة أي الدبلوماسية، فمنذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة عام 2002، انتقلت تركيا إلى موقع الطرف البارز، لا المنتظر لما يجري كذلك أصبحت أحد الفواعل المؤثرة في العلاقات الدولية بعد أن كانت في موقف الدفاع ورد الفعل، من هنا عملت تركيا على استخدام دبلوماسيتها لتعزيز موقعها الدولي في أكثر من قضية خاصة القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط والدول العربية إذ لعبت تركيا دور الوساطة بين سوريا وإسرائيل عام 2008 بانعقاد أربع جولات مفاوضات غير مباشرة في اسطنبول[1] .

**2-المؤسسات الإقليمية والدولية :** تحظى المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية بأهمية خاصة في توجهات واهتمامات صناع القرار ومنظري السياسة الخارجية في تركيا، في هذا الشأن تحدث رئيس الوزراء التركي السابق (أحمد داود أوغلو) عن تحول تركيا من دولة مركزية إلى قوة عالمية من خلال التدخل المتواصل في القضايا العالمية عبر المنظمات والمؤتمرات الدولية، لأن تركيا تدرك أهمية دور هذه المنظمات، وخاصة في تعزيز الاستقرار والتعاون في محيطها الإقليمي والدولي في هذا الإطار أصبحت تركيا عضواً مراقباً في جامعة الدول العربية وسعت إلى الاستفادة من صلاتها الوثيقة بالغرب، من أجل تنشيط دورها الإقليمي وبما يحقق مصالح جميع الأطراف وذلك ضمن إستراتيجية مستقبلية شاملة حيال المنطقة فضلاً عن انضمامها إلى منظمة شنغهاي كعضو مراقب عام 2013، مع أبراز شركاؤها روسيا والصين وقد حاول واضعو الإستراتيجية التركية تركيز جهودهم على تهيئة الأرضية المناسبة لتفصيل حوار سياسي ومشاورات بين زعماء الدول في الشرق الأوسط وأصحاب القرار فيها من خلال مؤسسة سبل التعاون بآليات منتظمة [2].

(1) محمد عربي لادمي، السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق العربي بعد الحرب الباردة المحددات والأبعاد، متاح على https://democraticac.de

(2) مروان عونى كامل، أحمد مشعان نجم، مرجع سبق ذكره ، ص245-246.

**3-قوات حفظ السلام :** حرصت تركيا بأن يكون لها حضور فاعل في بعض مناطق التوتر فشاركت في قوات البونيفيل في جنوب لبنان بعد عدوان يوليو عام 2006، هذا أول حضور للجيش التركي إلى المنطقة العربية منذ نهاية 1918 كما وافق البرلمان التركي في عام 2009 على إرسال قوات حفظ السلام إلى الصومال، بالإضافة إلى مشاركة تركيا في قوات الأطلسي في أفغانستان في إطار عملية مكافحة الإرهاب [1] .

**4-الانفتاح الاقتصادي والثقافي:** برز الدور التركي تصاعداً بقوة على الصعيدين الاقتصادي والثقافي، وعلى الرغم من أن المحور الأساسي للاقتصاد التركي في الاتحاد الأوروبي (52%) تقريباً من حجم تجارتها الخارجية وروسيا شريكتها التجارية الأولى على صعيد الدول، فإن حجم التجارة بين تركيا والأقطار العربية تنامي بشكل كبير في عهد حزب العدالة والتنمية أكثر من ثلاثة مرات، وبرز ذلك في حجم الاستثمارات العربية في تركيا، كما كان لتركيا علاقات اقتصادية كبيرة مع سوريا حيث كان لهذه العلاقات دوراً كبير في عملية الانفتاح التركي على الدول العربية، كما وقعت تركيا عدة اتفاقيات تعاون ثنائي مع معظم الأقطار العربية كذلك مع منظمات إقليمية عربية، كمذكرة التعاون التي وقعتها مع مجلس التعاون الخليجي عام 2008 كما شهدت العلاقات التركية الثقافية مع بلدان إقليمية كثيرة أوجه من التعاون الثقافي تجلى في افتتاح العديد من المراكز الثقافية المتبادلة بين تركيا والعديد من البلدان العربية مثل مصر وسوريا إضافة إلى تنشيط السياحة الثقافية بين تلك الدول [2].

## ثالثاً أهداف الإستراتيجية التركية

تقوم السياسة الخارجية التركية على ما يعرف بمفهوم العمق الإستراتيجي والسياسة المتعددة الأبعاد ومن أهم أهداف هده الإستراتيجية ما يلي:-

1-السعي لخفض المشكلات مع الدول الجوار إلى نقطة الصفر وخاصة مع (اليونان، سوريا إيران، قبرص)

2-الاهتمام بمناطق الأزمات خارج دائرة الجوار المباشر لتركيا أي تنشيط الدور التركي وخاصة في المحيط الإقليمي .

(1) عربي الآدمي محمد، مرجع سبق ذكره ، ص55.
(2) تمام قيس ، مرجع سبق ذكره ، ص92-93.

3-تعزيز العلاقات مع شركائها على نحو أكثر توازناً ( الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة الأمريكية ، روسيا ، والتحالفات والمنظمات الدولية متعددة الأطراف ).

3-الحفاظ على وحدة الدول في الجوار وطابعها المتعدد في إطار التأكيد على التعايش الثقافي والتعددية .

4-تعزيز مكانة تركيا كفاعل عالمي يمتلك مصادر متعددة "القوة الرخوة" الدبلوماسية الاقتصادية .

5- ضرورة تحقيق الأمن المشترك للجميع في منطقة الشرق الأوسط [1].

كافة أدوات الإستراتيجية التركية أنفة الذكر تراجعت بشكل دراماتيكي وسلبي بعد الأحداث التي مرت بها المنطقة العربية منذ 2011، فساءت العلاقات التركية مع العديد من الدول المنطقة على الصعيدين السياسي والاقتصادي وأصبح الدور التركي في المنطقة العربية دوراً سلبياً، مما أدى إلى خسارة تركيا شعبيتها في المنطقة العربية، نتيجة لذلك فشلت هذه الإستراتيجية من تحقيق أهم أهدافها المتمثلة في تحقيق الأمن المشترك في محيطها الإقليمي والسعي إلى خفض المشاكل مع دول الجوار.

(1) عربي الآدمي محمد ، مرجع سابق ، ص54.

## المبحث الثالث

## الإستراتيجية التركية تجاه الأزمة السورية (الخلفيات والدوافع )

قبل الخوض في غمار خلفيات ودوافع الإستراتيجية التركية تجاه ما يدور على الساحة السورية، وحتى يستطيع كل متابع ومهتم بهذا الشأن أن يميز ويلمس التطورات التي طرأت على الإستراتيجية التركية حيال هذه الأزمة، حيث تميزت هده الإستراتيجية بالدينامكية والتغير مع الوقت من مستوى لأخر، تقدماً وتراجعاً اعتماداً على عدة عوامل أهمها تطورات المشهد السوري الداخلي سياسياً وميدانياً والموقف الدولي من الأزمة السورية، مما ترتب عنه تغير في الموقف والدور التركي حيال الأزمة وهذا ما سيتم دراسته في هذا المبحث [1].

### المطلب الأول

### الموقف التركي الخاص بالأزمة السورية

لقد تميز الموقف التركي تجاه الأزمة السورية بخصوصية شديدة وربما يرجع ذلك لعدة عوامل أهمها الجوار الجيوستراتيجي، فضلاً عن التقدم الهائل الذي شهدته العلاقات بين البلدين خلال حكم حزب العدالة والتنمية ، فمنذُ بداية الاحتجاجات السورية في 15 مارس 2011، أظهرت تركيا سُلوكاً مُتفاوتاً تِجاه سوريا يمتاز بالدينامكية ابتعاد – اقتراب حسب مصالحهم ومكاسبهم، عبر تأكيد دعمها للمطالب المشروعة للشعب السوري من جهة، و إعلان مؤازرتها للرئيس الأسد وثقتها في قدرته على تلبية المطالب على نحو سلمي وعاجل بغير تدخلات خارجية من جهة أخرى، انطلاقاً من ذلك تكاتفت الاتصالات على أعلى المستويات بين أنقرة ودمشق وناشدت حكومة أردوغان نظام الأسد الاستجابة له [2].

هنا يمكن القول أن تركيا تمتلك مجموعة أوراق قوية تؤثر في اتجاهات الأزمة الراهنة ومن خلال ذلك يمكن تركيز على بعض التجليات السياسية للموقف التركي تجاه أحداث سوريا في النقاط التالي :-

(1) سعيد الحاج ، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا ، مركز إدراك للدراسات والاستشارات ، قطر ،2016.
(2) مينا اسحق طانبوس بولس ، السياسة التركية تجاه سوريا ، منذ 2002 حتى الآن ، المكتب العربي للمعارف،مصر، ص54-55.

1-أن الرئيس التركي الأسبق عبدالله جول كان قد دعا الرئيس السوري بشار الأسد بإجراء إصلاحات ديمقراطية قبل فوات الأوان، حيث وجه له رسالة قال فيها " لا أريد أن يأتي يوم تشعرون فيه بالأسف وأنتم تنظرون ورائكم لأنكم تأخرتم كثيراً في التحرك أو لأن تحرككم كان قليلاً جداً .

2-الانتقال من دعم النظام السياسي إلى دعم الاستقرار، حيث عبر عن ذلك وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو بقوله نحن نريد تغييراً لا ينتج عنه عدم استقرار سياسي .

3-إن تركيا في البداية كانت تصرح بأن أزمة سوريا ما هي إلا (شأن داخلي) لما لهذه التصريحات من مضامين سلبية سياسياً ومعنوياً، إذ استغلت تركيا هذه الأزمة لتمرير سياساتها في المنطقة .

4-التعاطي النشط مع المعارضة السورية خاصة الأخوان المسلمين، والعمل على إعادة أو صياغة " مجلس " أو تنظيم يجمع أفراد وقوى المعارضة من الخارج، من مختلف التيارات والارتباطات، من خلال المؤتمرات العلنية الصريحة أو السرية، ورعاية الصلات والتفاهمات بين الأخوان المسلمين وقوى خارجية مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا. [1]

يتضح من خلال ذلك بأن المواقف التركية في بداية الأزمة الداخلية في سوريا كانت على النحو التالي :

- تركيا مع التغيير والإصلاح الذي تراه حتمياً.
- التعامل بسلمية مع المتظاهرين و إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والمفكرين و إلغاء حالة الطوارئ و إقرار التعددية السياسية لتحقيق التحول الديمقراطي .
- الأفضل أن يكون التغيير بقيادة الأسد، هذا وحده يمنع الانفجار ويحقق الاستقرار، إذ أرسلت تركيا وفوداً متتالية لتبحث مع الأسد لتحقيق ذلك، لكن هذا لا يعفى تركيا ولا يبرر لها مجموعة المواقف والسلوكيات التي أثارت علامات استفهام متعددة حيث وصلت العلاقات بين البلدين إلى مرحلة من التوتر والاهتزاز إلى أن وصلت إلى نقطة الصفر بعد ما شهدت

(1) محمود خليل يوسف القدرة ، مرجع سبق ذكره ،ص126.

العلاقة بين البلدين تحسناً وتطوراً إيجابياً منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا[1].

من هنا يمكن دراسة وفهم الموقف التركي من (النظام والأزمة السورية ) من خلال عدة مراحل .

**أولاً: المراحل التي مر بها الموقف التركي تجاه الأزمة السورية**

تميز الموقف التركي تجاه الأزمة السورية بالديناميكية والحركية وذلك نتيجة إلى الوضع الحساس بنسبة للبلدين فكلهما تربطهم علاقات ومصالح مشتركة،لهدا السبب جاء الموقف التركي تجاه الأزمة عبر مراحل متتالية وهي كا تالي:-

**1- تقديم النصح للنظام السوري:** بعد تفاقم الأزمة داخل سوريا حاولت تركيا بما أمكن الضغط على حليفها ( النظام السوري ) لاحتواء الحركة الاحتجاجية من خلال إصلاحات جدية لتجنب خسارة هذا الحليف على غرار ما حصل مع النظام الليبي، من أجل المحافظة على مصالحها الجيو إستراتيجية، لأن سوريا تشكل بوابة تركيا إلى الجزيرة العربية اقتصادياً ولتأذية دور سياسي في الصراع العربي الإسرائيلي إضافة إلى المصالح الاقتصادية الكبيرة في سوريا ذاتها حيث توافرت قناعة لدى حكومة حزب العدالة والتنمية أن تطور مسار العلاقات السورية – التركية، في العقد الأخير قبل الأزمة وصل إلى مستويات غير مسبوقة في مختلف المجالات مما يمنحها رصيداً ثقافياً وسياسياً، لهذا طلبت من الرئيس الأسد تنفيذ إصلاحات سياسية تنهى الأزمة، وتمنع تدهور الأوضاع إلى مسارات لتفضلها تركيا، حيث كانت حكومة العدالة والتنمية حريصة على أن يتجاوز النظام أزمته بإصلاحات ديمقراطية (باستلهام التجربة التركية مثلاً) تسهم في المحافظة على المصالح القومية التركية من جهة، والترويج لنموذج تركيا الديمقراطي الذي تعتبره أحد أبرز محددات شرعيتها الإقليمية من جهة أخرى[2].

في ظل هده الأحداث بدأت الحكومة التركية بِحث النظام السوري للاستجابة لمطالب الشعب المتمثلة في الإصلاح والتغيير، فقد وجهت في سبيل ذلك الكثير من الرسائل والنصائح للرئيس السوري " بشار الأسد"، ومن أهم النصائح التي قدمتها تركيا للنظام السوري هي:-

(1) محمد نورالدين، تركيا والربيع العربي،صعود العثمانية الجديدة وسقوطها ، رياض الريس للكتب والنشر،بيروت لبنان،،ط1،2015 ص،62-63.

(2) عزمي بشارة، سورية درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بيروت ط(1) ، 2013 ، ص497.

أ - البدء فوراً في إصلاحات حقيقية تلبي طموحات الشعب السوري وتؤدي إلى تهدئة المتظاهرين .

**ب** - العمل على إصلاحات ديمقراطية من خلال انتخابات برلمانية ورئاسية حرة ونزيهة .

**ج** - التوقف عن قمع المتظاهرين، وسحب الدبابات من المدن السورية وإعادة الجيش إلى ثكناته.[1]

جاءت هذه النصائح على لسان معظم المسئولين الأتراك وعلى رأسهم رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان ووزير الخارجية التركي أحمد داوود أغلو، وأبدت الحكومة التركية استعدادها لتأمين جميع وسائل الدعم لتحقيق هذه الإصلاحات، في هذا السياق أصدرت الخارجية التركية بياناً في 2011/3/20، أكدت فيه على العلاقات الراسخة التي تربط تركيا مع سوريا، كذلك أصدرت بياناً أخراً في 2011/4/22 طالبت فيه النظام السوري بإجراء عدد من الخطوات لتجنب الأسوأ، تبعاً لذلك قام رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان بإجراء اتصال هاتفي مع ألرئيس بشار الأسد في 2011/04/26، أعرب فيه أردوغان عن المخاوف من استمرار العنف في البلاد مطالباً إياه بتقديم الإصلاحات المطلوبة[2].

2 - **التحول إلى الضغط على النظام السوري:** نتيجة لعدم تعامل النظام السوري مع النصائح التركية بجدية، بدأت تركيا تخطوا خطوات عدة إلى الوراء في علاقتها مع النظام السوري حيث بدأ السلوك التركي من زاوية القضية الإنسانية، بغية توظيفها سياسياً من أجل الضغط على النظام، وثم ترجمة ذلك عملياً في دعوة الرئيس التركي أردوغان في سبتمبر 2011، التي دعى فيها بضرورة تنحي الرئيس بشار الأسد عن الحكم، ذلك عقب حادثة جسر الثغور، أي العملية العسكرية التي نفذها الجيش السوري حيث أتهم رئيس الوزراء التركي النظام السوري، بارتكاب مجازر وعدم التصرف بشكل إنساني حيال المحتجين وكذلك وصول 20500 لأجئ سوري إلى الأراضي التركية، حيث نقلت وكالة أخبار العالم التركية عن أردوغان قوله " لن نسمح بحماة ثانية، في إشارة منه لمجزرة حماة عام1982[3].

(1) صوفيا بوعلي، وفاء طوالبية، مرجع سبق ذكره ، ص56.
(2) بحر الزين مسعودى، الأزمة السورية في السياسة الخارجية والتركية من 2011- 2019، رسالة ماجستير، جامعة قاصدى رباح ورقلة الجزائر،2018-2019 ص58-59.
(3) خالد أحمد احمد موسى، مواقف دولية من الأزمة السورية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس مصر، المجلد الثامن ملحق العدد الرابع ، 2017،ص185.

في 15 أبريل 2011 أعلن الرئيس السوري عن إعادة العمل بقانون ألطوري، تزامن هذا الإعلان مع اتساع حدة الاحتجاجات في الأراضي السورية وارتفاع في عدد القتلى المدنين والذي لاقى تنديداً واسعاً من المجتمع الدولي، ومجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، عندها لجأت الحكومة التركية لإعادة تقييم الوضع وبدأ واضحاً أن هناك تناقضاً فيما يحصل بين البلدين، وأن الرئيس السوري يسير في اتجاه معاكس وأن سياسة القتل والقمع هي سيدة الموقف نتج عن ذلك أتساع دائرة الانتقاد التركي للنظام السوري، واشتداد حدة الخطاب السياسي ضد سوريا، ففي 24/أبريل/2011، و تعليقاً على أحداث " الجمعة العظيمة" التي أدت إلى سقوط مئات القتلى، أصدرت وزارة الخارجية التركية بياناً طالبت فيه النظام السوري بضرورة القيام بخطوات معينة وسريعة وعلنية ومما جاء فيه كالتالي :-

**أ -** ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن استخدام غير المناسب للقوة المفرطة في التعامل مع المحتجين وضرورة إتباع وسائل مناسبة للتعامل معهم.

**ب -** متابعة سير الإصلاح بحزم ، ودون إبطاء وتنفيذها للوصول إلى نتائج حقيقة على الأرض.

**ج -** استعادة السلام الاجتماعي وتجنب الممارسات التي يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوتر[1].

يتضح مما سبق بأن هدف الحكومة التركية هو إرسال رسالة من خلال هذا الموقف الجديد تتمحور في أربعة عناصر أساسية هي :-

- الأزمة السورية لم تعد مسألة سورية فقط ، و إنما أصبحت مسألة تمس الداخل التركي لعدة أسباب، وإذ لم تأخذ القيادة السورية ذلك بعين الاعتبار فإن تطور الأحداث داخل سوريا وازدياد عمليات القتل سيؤدي إلى انفجار المنطقة برمتها .
- لا يمكن تصديق كل ما يبثه الأعلام السوري من المؤامرات فيما يتعلق بالأحداث الداخلية فكلما زادت عمليات القمع والقتل للمتظاهرين سيزيد من حدة الاحتجاجات، وستخرج الأمور عن السيطرة بشكل لا يمكن تداركه.
- إذ ما تدخل المجتمع الدولي وانتقلت القضية إلى مجلس الأمن وتوسعت دائرة مناقشتها في المجالس الدولية، فلن يكون بإمكان تركيا كدولة تحترم القانون ومؤسساته أن تقف في مواجهة المجتمع الدولي ، خاصة آدا استمرت سياسة القتل أو ازدادت وثيرتها .

(1) إبراهيم يوسف عبيد ،الموقف التركي من الأزمة السورية 2011 – 2017 ، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية ، جامعة الأقصى غزة ، العدد الأول ، 2017، ص32.

- رغم كل الذي جرى، فإن إنهاء الأزمة بطريقة سلمية عبر إدخال إصلاحات جذرية و واسعة النطاق لا تزال ممكنة، لكن الفرص لا تتكرر، ونافذة الوقت المتاح تضيق بسرعة أمام النظام السوري تجاه تحقيق تحول سلمي ومستقر للسلطة. [1]

**3- قطع العلاقات مع سوريا**

تصاعد الموقف التركي بعد إعلان الرئيس التركي ضرورة تنحي الأسد لحل الأزمة في سوريا، في 12 سبتمبر 2011 ، حيث أحرج الموقف التركي القيادة السورية أمام الرأي العام السوري، مما دفع الإعلام الرسمي السوري إلى التحذير من العثمانية الجديدة التي يجسدها حزب العدالة والتنمية، حيث اتهمت وسائل الإعلام السورية رئيس وزراء تركيا ووزير خارجيته بالتأمر على سورية ودعم الأخوان المسلمين من أجل الوصول إلى حكم سوريا .

نستنتج هنا بأن الموقف التركي بدأ أشد عداء تجاه النظام السوري، ففي هامش اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة في نيويورك التقى الرئيس التركي نظيره الأمريكي أوباما حيث اتفقا على زيادة الضغط على النظام السوري وأن أنقرة قطعت علاقاتها واتصالاتها بسوريا و تفكر بشكل جاد بفرض عقوبات عليها، كما أن تركيا ستفرض حظراً على السلاح إلى سوريا وستعترض أي سفينة تشحن الأسلحة إليها[2]، وفي 2012/5/31 أعلنت الحكومة التركية عن قرار بطرد جميع الدبلوماسيين السوريين من أنقرة، وطالبت تركيا بإقامة منطقة أمنية عازلة على حدودها مع سوريا، بل وصل الأمر عند تركيا إلى نشر صواريخ (الباتريوت)التابعة لحلف شمال الأطلسي" الناتو "على حدودها الجنوبية مع سوريا، و مع زيادة حدث التوتر بين البلدين تم قطع كل أشكال الحوار مع النظام السوري وطولب من عناصر المعارضة أن توحد صفوفها والسماح لعناصر الجيش الحر أن تتدرب داخل الأراضي التركية ومنح حق اللجوء للمعارضة والمدنين، كما اتخذت إجراءات صارمة تمنع وصول أسلحة للنظام السوري براً وبحراً وجواً مما أعتبره بعض الملاحظين الأتراك بمثابة تدخل في الشؤون الداخلية لدولة جارة كما اعتبروا أن الأزمة السورية هي شأن داخلي، وأن البلدان تربطهم علاقات مشتركة [3].

أما عن العقوبات التي اعتمدتها تركيا ضد النظام السوري، فتتمثل في الضغط الدبلوماسي بحيث تم سحب البعثة الدبلوماسية التركية من دمشق، كما تم تجميد أرصدة بعض قادة النظام

(1) أحمد سالم محمد ابوصلاح ، موقف كل من تركيا وإيران من حركات التغيير والثورات الشعبية في الوطن العربي ، رسالة ماجستير جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 2013،ص116.
(2) خالد أحمد احمد موسي ، مرجع سبق ذكره ، ص186-187.
(3) بحر الزين مسعودي ، مرجع سبق ذكره ، ص60.

السوري في أنقرة، أما في المجال الاقتصادي فقد تم توقيف نشاطات التنقيب عن البترول في سوريا من قبل الشركات التركية هذا من ناحية و من ناحية أخرى عملت الإدارة التركية على إلا يتم توقيف العمل الإنساني باعتباره يمس مباشرة الشعب السوري، وعلى الرغم من أن تركيا قد هددت في بداية الأمر بتوقيف الماء والكهرباء عن سوريا، الأمر الذي أدى بإيران إلى توجيه انتقادات للسلطات التركية[1].

يتضح لنا مما سبق أن الموقف التركي من الأزمة السورية لم يتمسك بنهج واحد، بل تعددت مواقف الحكومة التركية إزاء الأحداث التي تدور في سوريا، وهو ما أدى إلى تأزم العلاقات بين البلدين والتحول في الموقف التركي تجاه الأزمة السورية.

**تأنياً: أسباب التحول التدريجي في الموقف التركي تجاه الأزمة السورية**

هناك عدة متغيرات داخلية وخارجية أدت إلى التحول في الموقف التركي من الأزمة في سوريا لعلى أبرزها ما يلي :-

**1-** عدم تجاوب الرئيس السوري رغم كل النصائح المتوالية لتركيا إلى نظام بشار الأسد من أجل احتواء الأزمة مبكراً وقبل تعقيد الوضع أكثر، إلا أن النظام السوري قرر انتهاج الطريقة الإيرانية في التعامل مع الاحتجاجات والتي تقوم على الحل العسكري والقمع وهذا كان واضحاً من خلال تصريحات الرئيس السوري عن عزمه بسحق الاحتجاجات .

**2-** المخاوف من انهيار النظام وانتشار الفوضى، تتخوف تركيا من انهيار النظام السوري بشكل يؤدي إلى فوضه دون أن يكون هناك بديل، وهكذا تنتقل الفوضى إلى البلدان المجاورة، كما ستتحمل تركيا خسارة كبيرة مثل خسارة مشروعها السياسي في المنطقة ومصالحها الاقتصادية سيكون هذا الفشل سبباً في تراجع شعبية حزب العدالة والتنمية التركي[2].

**3-** الضغوط التي يمارسها النظام السوري على الحكومة التركية خاصة بأوراق الضغط الشهيرة،وهي الورقة الكردية وحزب الاتحاد الديمقراطي وروابطه التاريخية والتنظيمية والأيديولوجية مع حزب العمال الكردستاني .

(1) نجاة أبركان، العلاقات الإيرانية التركية في ضوء الأزمة السورية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد السابع، 2014 جامعة باتنة الجزائر ، ص242.

(2) الصيد تلنزار، حسام الدين مكي، السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية، رسالة ماجستير، جامعة 08 ماي قالمة الجزائر، 2016/2015 ، ص60-61.

**4-** انتظار ما يسفر عنه الموقف الدولي، خاصة الموقف الأمريكي وحتى لا تتهم تركيا أنها استبقت الأحداث واتخذت قرارات منفردة قبل التنسيق مع الحلفاء.

**5-** رغبة تركيا في كسب مزيد من الوقت، حتى لا تدخل في صدامات مع الجارتين الأهم (إيران وروسيا) حيث أن تلك الدولتين تقفا موقفاً صلباً وغير مسبوق ضد أي محاولة للتدخل الغربي في الشأن السوري .

**6-** عدم ظهور النظام الذي يمكن أن يكون بديلاً للأسد فتركيا تدرك، أن المشكلة ليست في سقوط الأسد أو إسقاطه بالقوة لكن المشكلة الحقيقة في مرحلة ما بعد الأسد[1].

من هنا يتضح بأن الارتباك هي الكلمة الأكثر دقة وحيادية في وصف الإستراتيجية التركية تجاه الأزمة السورية، ومن ثمة تباينت المواقف التركية من الأزمة السورية، وأتبعت تجاهها مداخل بدت مختلفة نسبياً في التعامل مع النظام السوري على فترات متتالية، ومن خلال تتبع هذه المواقف يمكن رصد مجموعة ملاحظات أهمها:-

- انتقلت تركيا من دور القوة الناعمة، إلى القوة الخشنة في التعامل مع الحكومة السورية .
- أن تركيا غادرت موقعها الوسطي والحيادي السابق وتحولت إلى طرف في الأزمة والنزاع الداخلي في سوريا .
- أظهرت تركيا خلال الأزمة نزعة مذهبية في خطابها .
- باتت السياسة التركية أكثر أطلسية وبالتالي أكثر ارتماء في أحضان الناتو، لاسيما بعد موافقتها على نشر رادارات منظومة الدرع الصاروخي عام 2011 ، في تركيا ما اعتبر خطوه عدائية تجاه سوريا وضمانة أضافية لأمن إسرائيل[2]، ومع تصاعد التوتر في العلاقة بين البلدين خلال مرحلة الأزمة، سعت الحكومة التركية بضرورة قيام إجراء تدابير أمنية واستخبارا تيه تجاه سوريا متمثلة في التالي :-

**أ -** نقل ملف الأحداث السورية إلى مجلس الأمن القومي، والتركيز على مخاوف عدم الاستقرار والصراع الديني والمذهبي والتداعيات الكردية والتهديدات الأمنية المحتملة على تركيا، ودراسة خيارات أمنية محددة للقيام بها عند الضرورة .

(1) نشأت الديهي، تركيا القمع المتوضئ ، مركز المحروسة للنشر ، القاهرة ،ط1، 2014،ص154.
(2) جاسم محمد طه، أثر ثورات الربيع العربي على مستقبل التوازن الاستراتيجي الإقليمي في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة، 2013، ص129-130.

**ب -** التنسيق الأمني والأستخبارتي مع أطراف دولية وإقليمية والمعارضة السورية، وقد أشيع عن إشراك تركيا في إقامة لقاءات وخطط تنظميه بهذا الخصوص لجهات سياسية و استخبارتية من تركيا، ومن دول خارجية مثل الولايات المتحدة وحتى دول عربية .

**ج -** إشاعة معلومات بأن تركيا تريد إقامة " ملا ذات أمنة " على حدودها مع سورية أو داخل الأراضي السورية، للحد من تدفق آلاف اللاجئين السورين الهاربين من الأحداث، كما أو شيعت معلومات عن الاستعدادات التركية للقيام بأعمال عسكرية تجاه سورية بهدف إقامة بؤر سياسية وعسكرية داخل النظام السوري.

**د -** استدعت تركيا الاحتياط العسكري بسبب استمرار الأزمة في سورية، حيث تم نشر قوات كبيرة على طول الحدود السورية التركية، وكان الهدف من ذلك هو الضغط على الحكومة السورية للاستجابة للمطالب التركية وتنفيذ إصلاحات جذرية[1].

**ثالثاً : الدوافع الإستراتيجية لحكومة التركية تجاه الأزمة السورية**

**1- الدوافع الأمنية:** قد كشفت الأزمة السورية بأن المحدد الأمني شكل محدداً رئيسياً في تشكيل الإستراتيجية التركية، مما أفضى عن تبلور مواقف تركية حيال سوريا، مع أن أنقرة قد أعلنت في الكثير من أدبيات سياستها الخارجية وتصريحات مسئوليها رفضها للإستراتيجية المحاور إلا أن الدافع الأمني وقف وراء الحركة الدبلوماسية والسياسة الخارجية التركية تجاه سوريا [2].

نستنتج هنا بأن تركيا متخوفة جداً من تعقد وتشابك وتأزم الأوضاع في سوريا، لأنه في حالة استمرار الأسد في أساليبه الديكتاتورية، فإن الاضطرابات داخل سوريا قد تستهدف الأمن القومي التركي بالدرجة الأولى، وبدرجة أكبر مشروع تركيا في منطقة الشرق الأوسط القائم على الانفتاح وتحقيق الاستقرار في محيطها الأوسطي، ومن ثم فشل تجسيد سياسة تصفير المشكلات، أد يأتي هذا التخوف في ظل التنافس الإيراني على المنطقة ودعمه المستمر والمطلق للنظام القائم في سوريا[3]، وقد سيطرت الاعتبارات الأمنية كذلك على المواقف التركية إزاء الأزمة السورية، في ظل تنامي و التخوف من تأجج المشكلة الكردية خصوصاً في ظل أتساع مساحة الحدود المشتركة بين البلدين وفي إطار الملف الكردي، يرى الأكراد أن ما يجرى في

(1) إبراهيم يوسف عبيد، مرجع سبق ذكره، ص41-42.

(2) إياد عبدا لكريم مجيد، الموقف الإقليمي من التغير في المنطقة العربية ( تركيا ) نموذجا، مجلة العلوم السياسية، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد،العراق، العدد46،2013 ، ص197.

(3) إسماعيل زروقة، التنافس التركي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط، مجلة البحوث السياسية والإدارية ، جامعة محمد ابوضياف المسيلة، الجزائر، العدد التاسع ، المجلد الأول ،2016، ص100-101.

المنطقة وسوريا يشكل فرصة تاريخية لتأسيس " كيان ذاتي" لهم، هنا اكتشفت تركيا أن دخولها في الملف السوري أدى إلى دفع القوة الكردية للداخل التركي بدلاً من إضعافها وتشتيت جهودها نحو الخارج، ولعل انفجار الأزمة السورية زاد حدث التوثر والشك بين أنقرة والأكراد، بفعل عودة الارتباط الأمني بين حزب " العمال الكردستاني " والأجهزة الأمنية السورية، وتكتيف الحزب هجماته في جنوب شرق الأناضول، إلا انه مع تسليم سوريا بمنطقة الجزيرة لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي – الذي يراه البعض الوجه السوري لحزب العمال – باتت للأخير حسابات إستراتيجية شاملة حول الحكم الذاتي[1].

في إطار ذلك قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للمجتمع الدولي في 26/يونيو/2015، بأن تركيا " لن تسمح أبداً بإقامة دولة جديدة على الحدود الجنوبية لدولتنا في شمال سورية، ولن نسمح بتغيير التركيبة السكانية للمنطقة، وكما قال ذلك أيضاً رئيس الوزراء التركي أنداك أحمد داود أوغلو في 3 / يوليو/ 2015، لقد اتخذنا إجراءات ضد التهديدات الأمنية عبر الحدود، وأن تركيا اتخذت موقف وأضح ضد المنظمة الإرهابية تنظيم الدولة الإسلامية، وفي الوقت نفسه لزلنا مستمرين في دعم المعارضة المعتدلة في سوريا، ونحن لن نتردد في التعامل مع أي مسألة تهدد الأمن القومي التركي "[2].

نلاحظ هنا بأن حكومة العدالة والتنمية وظفت التهديدات الأمنية التي أخد يمثلها كل من تنظيم الدولة (داعش) وحزب العمال الكردستاني (PKK) للقيام بعملية عسكرية تؤدي إلى وقف حملة التفجيرات التي يتعرض لها الداخل التركي انطلاقاً من الأراضي السورية، كذلك سعت إلى إنشاء منطقة أمنة تنحصر في شريط ضيق الذي يشكل 10% من الحدود طولها 98كم ابتداء من مدينة (جرابلس) غرب نهر الفرات حتى مدينة " اعزاز " والهدف من إنشاء هذه المنطقة يتمثل في :-

**أ -** منع أكراد سوريا من بسط السيطرة على غرب نهر الفرات وطرد تنظيم داعش من شمال سوريا .

**ب -** وقف تدفق اللاجئين بتأمين ظروف معشية وأمنية ملائمة داخل سوريا.[3]

(1) علي أحمد عايش النجار، مرجع سبق ذكره ،ص74.

(2) بيستون عمر نوري، الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا بعد2011 ، مجلة قه لا ى زانت العلمية، الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل ، كوردستان ، العراق، المجلد4 – العدد1، 2019، ص739.

(3) سلسلة تقرير، دوافع التدخل التركي في سوريا واحتمالات توسعه ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2016 ،ص2

**2- الدوافع السياسية:** خصت الإستراتيجية التركية الملف السوري بما لم تخص غيره، وجعلته بمنزلة حجر الزاوية في سياساتها الخارجية تجاه الشرق الأوسط ، بعدما وجدت تركيا نفسها في مآزق لم تتوقعه في حساباتها الإستراتيجية، ووفق المعطيات الإقليمية وموجة الثورات العربية أثارت تركيا أن تقف إلى جانب المطالب الشعبية في سوريا، لهذا سعت حكومة حزب العدالة والتنمية، وبمجرد استنتاجها أن سقوط نظام الأسد بات حتمياً، إلى تأمين مصالحها المستقبلية في سوريا، والتي تمثل أهمية إستراتيجية بالنسبة إلى تركيا حتى لو كان هذا يعنى المجازفة بالعلاقات مع إيران فمن وجهة نظر (براغماتية)، فإن توقع سقوط النظام السوري، في سياق سرعة سقوط غيره في المنطقة، يعنى أن نظام جديد قادم، ومن أجل حصد ثمار سياسية واقتصادية وأيديولوجية مستقبلاً، فمن مصلحة تركيا الانحياز للمعارضة[1]، كما عملت تركيا على استغلال هذه الأحداث لتوثيق علاقاتها الدولية خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال إبراز دورها في تحقيق الاستقرار الإقليمي، ومنه زاد التقارب التركي الأمريكي من خلال التنسيق المشترك مع الملف السوري وكيفية استيعاب التيارات الإسلامية المتصاعدة وكيفية التعامل مع ظاهرة الإرهاب ومسألة اللاجئين السوريين وخاصة الاتحاد الأوروبي[2].

كما أن المشكلة الكردية ، الممتدة عبر إيران والعراق وسوريا حتى تركيا ، تهدد الأمن القومي التركي، لذا فإن تركيا تساند المعارضة السورية وتنظم الاجتماعات بين قادة المعارضة داخل تركيا إضافة إلى دعم المعارضة سياسياً في المحافل الدولية، وفي نفس الوقت سعت إلى تجنب الانخراط في أي معارك في المنطقة، كما تحاول تجنب حدوث أزمة مع الأكراد، من خلال التواصل سياسياً مع أكراد تركيا، وتعميق العلاقة مع إقليم كردستان العراق، حتى لا تصبح الحدود بين تركيا وسوريا، مصدر لمعركة جديدة مع الأكراد، مثل الحدود مع العراق والتي شهدت معارك متواصلة [3].

فالتحولات والتغيرات التي حدثت في المنظومة الإقليمية الشرق الأوسطية، خاصة الأزمة السورية وفشل الجهود الدولية في تسويتها، وتصاعد خطر الانقسام الطائفي وتنامي قوة إيران في المنطقة، وكذلك المحاولة الانقلابية الفاشلة في تركية، إضافة إلى الدعم الغربي لوحدات حماية الشعب الكردي، كل هذه المعطيات ساهمت في بلورة توجهات الإستراتيجية التركية تجاه

(1) عماد يوسف، تركيا إستراتيجية طموحة وسياسة مقيدة مقاربة جيوبولتيكية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية الامارات العربية ،ط1،2015، ص79-84.

(2) رابياد يهية، أكلي محفوظ، دور إستراتيجيات القوى الإقليمية والكبرى تجاه الحراك في منطقة الشرق الأوسط (2011-2016) سوريا نموذجا، رسالة ماجستير ، جامعة مولود معمري – تيزي وزو الجزائر، 2016، 2017 ص125.

(3) رفيق حبيب ، الثورة السورية وترويض الربيع العربي ،ط1، بيروت، 2013، ص5 .

الأزمة السورية، فتركيا كغيرها من الدول الإقليمية والدولية ذات الثقل السياسي، حاولت تكييف إستراتيجيتها تجاه الأزمة بما يخدم أجندتها السياسية، وهو ما جعلها تحدد موقفها تجاه النظام السوري مستغلة بذلك موقعها في الشرق الأوسط كقوة دبلوماسية، أسهمت هذه القوة في توجيه إستراتيجيتها بشكل برغماتي، فتركيا لذيها مشروعها السياسي في الشرق الأوسط مثلها مثل إيران وإسرائيل، حيث يتمثل المشروع التركي في إقامة حزام سني في منطقة الشرق الأوسط تتزعمه تركيا، وهو ما يفسر دعم تركيا للأحزاب الإسلامية ذات التوجهات المعتدلة[1].

**3 الملف الكردي:** صاغت تركيا إستراتيجية تجاه الأكراد في سوريا في إطار سياستها العامة تجاه حزب العمال الكردستاني، والتي تتسم بالعداء والصراع في أغلب الأحيان و يرجح المهتمين بهذا الشأن بأن التطورات التي تحدث في المناطق الكردية، وخصوصاً بعد صعود حزب الاتحاد الديمقراطي والسرعة والفاعلية التي نظمت الأكراد عسكرياً تحت لواء وحدات حماية الشعب التي أثارت ردود فعل أنقرة، كنتيجة للاعتقادات التركية التي ترى في أن الحزب الديمقراطي ينتمي في أيديولوجية لحزب العمال الكردستاني، لذا تخشى تركيا أن مثل هذا الوضع يؤدي إلى زيادة قوة حزب العمال الكردستاني ما يضع المزيد من الضغوط على عاتقها تجاه أكراد تركيا [2]، و رغم أن حكومة حزب العدالة والتنمية، تتميز عن غيرها من الحكومات التركية المتعاقبة تجاه أكراد تركيا فقد اعترفت بالحقوق الأثينية للأكراد، مثل السماح قانوناً بتدريس اللغة الكردية، وإنشاء قناة خاصة بها على التلفزيون الرسمي[3].

حيث يشكل أكراد تركيا 56% من مجموع الأكراد في العالم، ويمثل الأكراد في تركيا 20% من مجموع سكان تركيا، يعيش معظمهم في الجنوب الشرقي لتركيا، وتخشى أنقرة من أن تؤدي الأزمة السورية إلى استغلال الأكراد لهذه المرحلة للمسارعة باتجاه تحقيق الحكم الذاتي، أو أن تتحول المنطقة الكردية في سوريا إلى ملاذ أمن لحزب العمال الكردستاني خاصة مع دعم النظام السوري لحزب العمال الكردستاني[4]، وقد يتسبب الوضع الديمغرافي والجغرافي والصراع الأمني في شمال شرق سورية بمشاكل لتركيا أيضا، فحسب فابريس بالأنش[*]، يقيم نحو 850 ألف شخص في المنطقة يصل عمقها إلى 20 ميلاً، ما بين نهر الفرات من الغرب

(1) حفيضة طالب ، خريطة الشرق الأوسط في الفكرة الاستراتيجي التركي بعد 2011، مجلة العلوم القانونية والسياسة،جامعة ديالي العراق، العدد 2 سبتمبر 2019 ص283-287 .

(2) حليمة بوزياد دلال أحسن، تأثير الأقليات على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط – أكراد سوريا نموذجا، رسالة ماجستير ، جامعة العربي النبسي تبسة ، الجزائر، 2015-2016 ، ص81-82.

(3) مسألة التمثيل الكردي في تركيا وبدائله ، تقرير ، مركز الأمارات للسياسات ، وحدة الدراسات التركية ، 2015،ص1.

(4) سامح محمود محمد الغرا، تطور الأوضاع السياسية للأقلية الكردية في ظل الصراع على السلطة في سوريا (2011-2013) رسالة ماجستير، جامعة الأزهر ، غزة ، 2015، ص104-108.

(*). مدير مجموعة البحوث والدراسات حول البحر الأبيض المتوسط.

ونهر دجلة من الشرق، حيث يمثل نسبة عدد الأكراد في هذه المنطقة بنحو650 ألف كردى، وتسعى الحكومة التركية على أبعاد المسلحين الأكراد عن السيطرة على المناطق الحدودية معها وترى في إدارتهم لأي منطقة تهديداً إستراتيجياً لأمنها القومي، حيث سمحت الظروف الحالية في المنطقة بالاتصال الجغرافي ما بين الأكراد، فقد سهلا الاتصال بعد فتح الحدود بسبب سيطرة (داعش) على أجزاء من العراق وسوريا، فأصبحت الأراضي الكردية متصلة ما بين العراق وسوريا، وهذه الأراضي ليست بعيدة عن جنوب شرق تركيا[1]، وقد ازداد النفوذ الكردي عقب تحرير مدينة (عين العرب) السورية المتاخمة للحدود التركية، من قبضة تنظيم (داعش)، مستفيدين من الضربات الجوية للتحالف الغربي مما سبب قلقاً بالغاً للحكومة التركية التي عدت ذلك تحدياً كبيراً لأمنها القومي، خاصة أن مقاتلي الحماية الشعبية تمكنوا من ربط الجيوب الكردية التي يعيش فيها 2.2 مليون كردي بعضها ببعض بعد خروج " داعش" من كوباني، وتل أبيض، وهو ما يعنى سيطرة الأكراد على 250 ميلا، أي ما يعادل نصف الحدود التركية مع سوريا تقريباً، دفعت هذه التهديدات الأمنية الإستراتيجية التركية إلى إعادة تقيم الوضع مما دفع الحكومة التركية إلى التفكير بالقيام بعملية عسكرية في سوريا[2].

## المطلب الثاني

## الدور الاستراتيجي لتركيا تجاه الأزمة السورية

يتناول هذا المطلب أهم الأدوار الإستراتيجية لتركيا تجاه الأزمة السورية من جانبين مهمين جداً الأول، هو الجانب الإنساني والذي يعتبر ملفاً معقداً وذي أبعاد إنسانية و أخرى اقتصادية وسياسية، والثاني فيتناول الدور العسكري التركي في الأزمة والذي قسم إلى عنصرين أساسين هما التدخل غير المباشر والدور العسكري المباشر وتحليل تداعيات هذا التدخل .

### أولاً : الدور الإنساني التركي تجاه الأزمة السورية ( استضافة اللاجئين )

بالرغم من توقيع تركيا على اتفاقية 1951، الخاصة باللاجئين، إلا أنها الدولة الوحيدة في العالم التي تطبق ما تسميه " بالقيد الجغرافي "، الذي لا يسمح إلا بقبول طالبي اللجوء الأوروبيين، وبذلك فإن اللاجئين السورين المتواجدين في تركيا غير مشمولين بالحماية حسب

(1) عمار عباس محمود ، القضية الكردية إشكالية بناء الدولة، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ط1، 2016، ص234.
(2) علي بكر، تحولات السياسية التركية وأبعادها الإقليمية، مجلة السياسية الدولية ، مركز الاهرام القاهرة، العدد 202 أكتوبر 2015، ص114.

اتفاقية 1951 وبرتوكول 1967، وإنماء ضيوف تقوم الحكومة التركية بمد يد العون لهم كما صرحت الحكومة التركية[1].

مع بدأ تدفق اللاجئين السوريين إلى تركيا منذ ابريل 2011، أعلنت تركيا تطبيق " إستراتيجية الباب المفتوح " لهؤلا اللاجئين، وفي إعلانهم الأول بشأن اللاجئين السورين أعلنت منظمة أفاد ( AFAD) التركية في يونيو 2011، بأن هناك 8535 من الأفراد اللاجئين الذين يعيشون في هاتاي، وقد وصل عدد اللاجئين السوريين في تركيا حسب إحصائيات منظمة أفاد في شهر أغسطس من عام 2012، إلى 78409 لاجئي، وقد ازدادت عدد اللاجئين السوريين بشكل كبير تجاوز التوقعات .

فمنذ أواخر أكتوبر عام 2011، سمحت تركيا للاجئين السوريين وأتاحت لهم الحماية المؤقتة وضمنت لهم عدم العودة القسريه وأيضاً لا يُفرض عليهم مدة أو حد معين للبقاء، أد تشير التقديرات بأن عدد السوريين الذين دخلوا تركيا منذ عام 2011 هرباً من نظام الأسد إلى حوالي 1.645000 مليون شخص، خاصة بعد الاعتداء الذي شنه تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) عام 2014 على مدينة كوباني على الحدود السورية التركية والتي تقع تحت سيطرة الأكراد، إذ عبر نحو 150 ألف سوري إضافي نحو تركيا، ويتركز هؤلاء اللاجئون بمعظم محافظات تركيا الجنوبية حيث يشكلون حوالي 20% من عدد السكان[2].

يتمتع اللاجئين السوريين في تركيا بحماية مؤقتة وهو وضع خاص يمنح لحاملي جنسيات بعض البلدان التي تعانى من أثر الحروب أو الكوارث الطبيعية ويستثنى من وضع الحماية المؤقتة السوريون الذين يتمتعون بوضع اقتصادي جيد والذين أعطوا حق الإقامة في تركيا وتقدر إحصائية هؤلاء حسب إدارة الهجرة العامة التركية في عام 2018 عددهم بـ (99) ألف سوري[3].

في ظل هذه الأوضاع، أكد أردوغان أن بلاده لن تغلق أبوابها أمام الشعب السوري، حتى لو وصل هذا العدد من اللاجئين إلى الملايين، منتقداً موقف النظام السوري الذي يطلق النار على الفارين حتى وأن كانوا من النساء والأطفال، في ذات السياق دعت أنقرة الأمم المتحدة والمجتمع

(1) زهيرة بوراس، مروى جغباو، تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على الأمن الأوروبي، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسى نسبة، الجزائر، 2015-2016 ، ص46

(2) عارف محمد خلف البياتي، الدور التركي في الأزمة السورية، مجلة تكريت للعلوم السياسية،جامعة تكريت، العراق، العدد4، 2015ص، 22-23

(3) السوريون في تركيا بالأرقام، BBC News Arabic متاح على الرابط: https://www.bbc.com

الدولي إلى تكتيف جهودهم تجاه اللاجئين السوريين الذين كلفوا خزينة الدولة التركية عشرات الملايين[1]، في هذا الصدد أصدرت كل من جمعية حقوق الإنسان (IHD) ومؤسسة حقوق الإنسان التركيين (TIHV) بياناً مشتركاً دانتا فيه بشدة انتهاكات حقوق الإنسان من قبل النظام السوري[2].

وفي يوليو 2014، قامت الحكومة التركية بتغيير إستراتيجية تجاه اللاجئين، حيث كان الوضع القانوني غامضاً إلى حد ما، فقررت الحكومة التركية إصلاح النظام القانوني المتعلق باللاجئين السوريين، وبحلول أغسطس 2014، سعت لتعديل النظام تدريجياً واستبدلته بأخر جديد ففي البداية، كان السوريون يعتبرو ضيوفاً في تركيا، لذلك لم يمنحوا الوضع القانوني للاجئين، وعندما بنيت المخيمات، وتم فتح الحدود التركية أمام اللاجئين السورين نهاية 2013، تم تسجيل السوريين الذين يعيشون داخل المخيمات من جانب إدارة الكوارث والطوارئ التركية التي تشرف على إدارة المخيمات[3]، حيث تعتبر هذه الإستراتيجية (الدور الإنساني) أحد الأدوات التي استطاعت تركيا من خلالها تنفيذ أجندتها تجاه الأزمة السورية، فتركيا هدفت إلى تحقيق شيئين رئيسين من خلال ملف اللاجئين، **الأول**: هو الاستفادة منهم اقتصاديا، **والثاني**: استخدامهم كورقة ضغط وابتزاز ضد الاتحاد الأوروبي سواء فيما يتعلق بالمساعدات المالية أو مواقف الاتحاد الأوروبي من تركيا في الكثير من الملفات.

أما على الصعيد الاقتصادي تعتبر سياسة الباب المفتوح التي أتبعتها تركيا تجاه اللاجئين السوريين كانت ترمى إلى تحقيق أهداف بعيدة المدى، منها ما له علاقة بالاقتصاد التركي في حد ذاته حيث أن الملايين من السوريين يعتبرون قوة عاملة واستهلاك في نفس الوقت فاحتياجاتهم عززت الطلب المحلى وتسهم في الإنتاج المحلي والنمو ، أما سياسياً، استغلت تركيا ملف اللاجئين كورقة رابحة من أجل التفاوض مع الاتحاد الأوروبي فبعد عبور الآلاف من اللاجئين إلى أوروبا تزايد قلق الاتحاد الأوروبي، وفي 18 مارس 2016، عُقد أتفاق أقره قادة الاتحاد الأوروبي مع تركيا ودخل حيز التنفيذ بعد يومين من إقراره، وتم الاتفاق بعد لقاء جمع رئيس وزراء تركيا أحمد داود أوغلو ورئيس المجلس الأوروبي دوانالد تأسك و تم الاتفاق على التالي :-

(1) محمود خليل يوسف القدرة ، مرجع سبق ذكره، ص129.
(2) علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الإبعاد الانية والانعكاسات المستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة 2018،،ص24.
(3) عمر ضاحي، اللاجئون السوريون والأزمة الإقليمية، تحليل إقليمي، مركز كارنيفى للشرق الأوسط 2014 متاح على الرابط https://carnegie-mec.org

**1-** إعادة جميع اللاجئين الجدد الذين يصلون من تركيا إلى الجزر اليونانية اعتبار من 20 مارس 2016 إلى تركيا، لوضع حد للرحلات الخطيرة عبر بحر إيجة والقضاء على المهربي.

**2-** مبدأ واحد مقابل واحد، ففي مقابل كل سوري يُعاد من الجزر اليونانية إلى تركيا سيتم استقبال سوري أخر من تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وتعطى الأولوية للذين لم يحاولوا الوصول بصورة (( غير شرعية)) إلى أوروبا وتم تحديد سقف قدره 72 ألف لأجئ .

**3-**تحرير تأشيرات الدخول، سيتم تسريع العمل على خريطة الطريق للسماح بإعفاء مواطني تركيا من تأشيرات الدخول إلى أوروبا في مهلة أقصاها نهاية يونيو 2016 .

**4-**مساعدة مالية، يسرع الاتحاد الأوروبي بتسديد المساعدة الأوروبية لتركيا البالغة ثلاثة مليارات يوروا ولتحسين ظروف معيشة اللاجئين في تركيا، والذي يقدر عددهم بنحو 2.7 ملايين .

**5-**الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، حيث اتفقا الطرفين على فتح الفصل 33 (المسائل المالية ) خلال الرئاسة الهولندية للاتحاد في 2017[1].

لكن الاتفاقية تعرضت إلى الكثير من الانتقادات من أوساط حقوقية، حيث انتقدت منظمة أطباء بلا حدود فشل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء من الناحية الإنسانية ، مضيفاً إلى ذلك أن الاتفاقية جاءت على حساب اللاجئين وفي ذات المنوال تهدد تركيا بين الحين والأخر بإلغاء الاتفاقية على خلفية عدم دفع المبلغ المتفق عليه وعدم إلغاء التأشيرة المفروضة على المواطنين الأتراك الراغبين بالسفر إلى الاتحاد الأوروبي.

**ثانياً : الدور العسكري التركي في الأزمة السورية**

شكلت هذه المرحلة، نقطة تحول في أبعاد الإستراتيجية التركية تجاه الأزمة في سوريا من بُعد القوة الناعمة ومبدأ (صفر مشاكل) قبل وخلال السنوات الأولى للأزمة إلى بُعد القوة الصلبة (القوة العسكرية) التي بدأت فيها بوادر توجه تركيا نحو استخدام القوة العسكرية تجاه الأزمة في سوريا، وذلك لأسباب عدة من وجهة نظر الإستراتيجية تركية نذكر منها ما يلي :

(1) حمدان محمد الطيب، السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية : 2017/2002 " دراسة الدور التركي في الأزمة السورية"، أطروحة دكتورة ،جامعة محمد خضير، بسكرة ، الجزائر،2018-2019،ص291،290 .

**1**-حادثة إسقاط الطائرة التركية من قبل سلاح الجو السوري، والذي اعتبر اتجاهاً خطيراً في الأوسط التركية، وتهديداً خطير لأنقرة، مما منحها من تبرير تداخلها العسكر يحفاظاً على أمنها القومي، وقد أبلغ مسئولون أتراك نظرائهم الأمريكيين " أن الخطأ الذي ارتكبه النظام السوري يستحق التدخل العسكري"

**2**-الاختراقات السورية المتعددة للحدود التركية حيث باتت أنقرة تشعر بالقلق والإهانة خاصة بعد أن رفع القادة الأتراك من سقف خطابهم تجاه النظام السوري، وطالبوا مراراً بإسقاطه، بل وصل الأمر إلى حد التلويح بالخيار العسكري وإقامة مناطق أمنة داخل الأراضي السورية[1].

3-تحول سورية إلى حلبة لصراع القوى العظمى، والذي تجسد في التنافس الأمريكي – الروسي في سوريا في إطار صراعهم على النفوذ ذو التمركز في منطقة الشرق الأوسط وهو ما يهدد المصالح القومية لتركيا ويفقدها دورها في ترتيبات الأزمة السورية ويجعلها خارج اللعبة.

4-المشروع الكردي، وهو من أكثر الأسباب التي دفعت بتركيا للتدخل العسكري في سوري، إذ تعُد حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي (PYD) " حزب إرهابي" وهو امتداد لحزب العمال الكردستاني التركي المحظور (PKK) في سوريا، وتسعى تركيا إلى إعاقة مشروعها السياسي (الحكم الذاتي) على حدودها الجنوبية وهو ما تعتبره خط أحمر لن تسمح أنقرة بتجاوزه مهما كلفها ذلك من تضحيات[2].

قبل الحديث عن التدخل العسكري في سوريا، تظهر في المشهد الاستراتيجي لتركيا جملة من الاعتبارات وهذا دليل وأضح على التردد و الارتباك في الموقف التركي تجاه سوريا، ولعل هذا ما يفسر لنا أن التدخل العسكري جاء في أخر أولويات الإستراتيجية التركية تجاه سوريا ومن أهم هذه العوامل و الاعتبارات الكامنة وراء التردد في التدخل عسكرياً تجاه سوريا ما يلي :

- **الإستراتيجية التركية قبل التدخل العسكري في سوريا**

تمثلت هذه المرحلة، بتفويض البرلمان التركي الحكومة بشن عمليات عسكرية خارج الحدود التركية وداخل الأرض السورية، وكان هذا الأمر بمثابة انتقال نحو الحرب العسكرية المباشرة

(1) محمد خليل يوسف القدرة، مرجع سبق ذكره، ص143-144.
(2) سفيان مخنف، البعد العسكري في السياسة الخارجية التركية دراسة حالة (سوريا 2011-2018)، مجلة مدارات سياسية ،المركز الديمقراطي العربي ، برلين ألمانا ، العدد الخامس ،2018 ، ص35 .

مع النظام السوري بدلاً من أسلوب الحرب الناعمة المتمثلة في دعم المعارضة[1]، كذلك شملت تنسيق المواقف الدولية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، وغيرها من الدول الأوروبية وأيضاً مع بعض الدول العربية ( المملكة العربية السعودية وقطر ) لأجل تهيئة الملف السوري لعرضه على مجلس الأمن الدولي، حيث توفرت لتركيا جملة من العوامل التي مكنتها من القيام بجهود دولية في هذا المجال، منها علاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة وأعمالها على صعيد المؤسسات الدولية الإنسانية ومنه مفوضية اللاجئين ومفوضية حقوق الإنسان، فضلاً عن عضويتها في حلف الناتو[2] .

- **الاعتبارات السياسية للإستراتيجية التركية تجاه التدخل العسكري في سوريا**

**1-**قناعة الحكومة التركية من الناحية النظرية والإستراتيجية بخطورة التورط العسكري المباشر في سورية، خصوصاً أن الصراع يحمل أبعاد أثينية ومذهبية .

**2-**معارضة أغلبية الرأي العام التركي التدخل العسكري في سوريا، وكذلك معارضة بعض القيادة العسكرية لأي عملية عسكرية موسعة خارج الأراضي التركية .

**3-**حاجة تركيا لقرار دولي لمثل هذا التدخل لن يكون بمقدور تركيا استصداره، إضافة إلى عدم توقعها دعماً من دول التحالف أو الدول العربية التي انشغلت في بعض صراعات داخلية و إقليمية[3].

**4-**أن أي حرب تركية قد تدفع بالنظام السوري إلى دعم حزب العمال الكردستاني بأسلحة نوعية، وهو ما قد يفجر الداخل التركي ويجعل منه ساحة معارك في ظل القدرات اللوجستية لحزب العمال وقدرته على التحرك والانتشار في المناطق الحدودية مع كل من سوريا والعراق وإيران وأرمينيا .

**5-**ثمة قناعة لدى الحكومة التركية بأن النظام السوري يسعى من خلال تصعيده على الحدود مع تركيا تحويل مسار الأزمة السورية من أزمة داخلية إلى أزمة خارجية بامتياز بهدف تصدير أزمته الداخلية .

---

(1) إياد رشيد محمد، الحكومة التركية وتطورات القضية السورية دراسة في العلاقات والمواقف، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل، العراق، العدد (43) 2020، ص63.

(2) أفراح ناتر جاسم حمدون، التحولات السياسية في البلدان العربية وانعكاساتها على العلاقات التركية – الإيرانية (سورية – نموذجا ) 2010-2012 ، مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل ، العراق،2017، ص67.

(3) عارف محمد خلف البياني، مرجع سبق ذكره، ص30-31 .

**6**-إدراك تركيا جيداً لعامل حلفاء سورية مثل إيران وروسيا والعراق وحزب الله بأن هذه الدول، لن تقف مكتوفة الأيدي في حال حدوث حرب تركية ضد سورية خاصة أن هذه الدول تعتبر أمن سورية مرتبط بأمنها القومي ولاسيما إيران[1].

- **التدخل العسكري التركي في سوريا**

جاء التحرك العسكري تجاه سوريا، بعد نفاذ صبر أنقرة و إحساسها بالخطر المحدق بأمنها القومي وتجسد في شكل تدخل عسكري مباشر في عملية " غصن الزيتون" و " درع الفرات " كخطوة اضطرارية متأخرة في وقتها، قياساً إلى سرعة التطورات التي شهدها الشمال السوري المتاخم لحدود تركيا الجنوبية والتي مثلت تهديداً حقيقياً للأمن القومي[2]، حيث تعرضت تركيا لهجمات من التنظيمات الكردية المسلحة وتنظيم داعش، ومحاولات إيرانية وروسية لتحجيم الدور التركي في سوريا، هذا ما أدى بتركيا إلى القيام بعملية عسكرية في سوريا حظية بدعم أمريكي محدود جداً وتعرض للكثير من الانتقادات الداخلية والإقليمية[3].

تستند الإستراتيجية التركية في تبريرها لتدخلها العسكري في سوريا على المادة 51، من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على " أنه ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي فرادي أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا أعتدت قوة مساحة على احد أعضاء الأمم المتحدة، إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، تمنح هذه المادة حق الدفاع الشرعي عن النفس، والذي يبقى قائماً للدولة التي يتعرض أمنها لاعتداء حقيقي أو شك الوقوع وكل ما يترتب عليها في هذا المقام هو إبلاغ مجلس الأمن بالتدابير التي اتخذتها استعمالاً لحق الدفاع عن النفس، إلى جانب ذلك تعتبر تركيا نفسها جزاء من التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب في العراق وسوريا حيث تستند في عملياتها العسكرية كذلك على مضمون الفقرة 5 من القرار 2249 لعام 2015، التي دعت جميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير اللازمة على الأراضي الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في سورية والعراق وتكتيف وتنسيق جهودها الرامية إلى منع وقمع الأعمال الإرهابية التي يرتكبها تنظيم الدولة وجبهة النصرة وسائر الجماعات الإرهابية على النحو الذي يعينه مجلس الأمن وفقاً للقانون الدولي[4].

(1) إياد رشيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص64.
(2) حمدان محمد الطيب، مرجع سبق ذكره ،ص341.
(3) أسامة ابوراشد ، التدخل العسكري التركي في سورية حصاد الفشل الأمريكي (الدوحة ، قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2016، ص2.
(4) فريدة محموم، التدخل العسكري التركي في سوريا اللجوء للقوة العسكرية في العلاقات الدولية، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي برلين ألمانيا،عدد 3 ، مارس 2018 ، ص3-4.

وكذلك تستند تركيا على اتفاقية أضنه الموقعة بين الحكومة التركية والحكومة السورية عام 1998، وهي اتفاقية أمنية تمنح للجيش التركي بموجبها الحق في التوغل داخل الأراضي السورية لمكافحة الإرهاب الذي يستهدف الأمن القومي التركي في تلك الفترة والمتمثلة، في نشاط عناصر حزب العمال الكردستاني ( PKK ) الذي كان ينشط بقوة داخل الأراضي السورية[1].

انطلاقاً من الأسباب المذكورة أنفا، ومن خلال ما تم الاستناد عليه في الإستراتيجية التركية تجاه الأزمة السورية، حسمت أنقرة قرارها باستخدام القوة العسكرية تجاه الأوضاع في سوريا كآلية ضرورية وملحة بهدف حماية " أمنها القومي " وتحقيق أهداف سياساتها الخارجية في ظل الظروف الإقليمية المحيطة بها، ويتمثل التدخل العسكري التركي في سورية من خلال عمليتين عسكريتين (درع الفرات، وغصن الزيتون).

**أولاً :عملية درع الفرات**

بدأت عملية درع الفرات في 24 أغسطس 2016، بعملية عسكرية تركية بالتنسيق مع قوات التحالف الدولي، لتوفير دعم لمجموعة من فصائل الجيش السوري الحر من أجل إنهاء سيطرة تنظيم الدولة " دعش " في شمال سوريا، ومن أجل منع القوات الكردية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)، الذي تعتبره تركيا الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني – من وصول الكنتونات الكردية بين عفرين وكوباني، ومن التقدم تحديداً في المنطقة الواقعة غرب الفرات[2].
في إطار هذه العملية أعلان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أن العملية تهدف لوضع حد للهجمات المتكررة على المناطق الحدودية مع سوريا، موضحاً أنها تستهدف تنظيم الدولة (داعش) وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في شمال سوريا ويتمثل الدور التركي في غطاء جوي وقصف بالمدرعات وقوات خاصة، هذا بالإضافة لغطاء جوي من قوات التحالف الدولي بينما القوام الرئيسي للقوات على الأراضي، يتمثل في المعارضة المسلحة المعتدلة (الجيش السوري الحر)، حيث سعت تركيا في هذه العملية إلى تحقيق أهداف إستراتيجية .

1 **الخلفيات الإستراتيجية لعملية درع الفرات في الإستراتيجية التركية**

أ - منع اقتراب الأكراد من مدينة جرابلس الإستراتيجية، فالسيطرة عليها تمكنهم من وصول مناطق سيطرتهم في غرب الفرات مع شرقها، مما يمكنهم من إنشاء كيان مستقل موحد

(1) حمدان محمد الطيب ، مرجع سبق ذكره ، ص342
(2) عملية درع الفرات زخم إضافي لخيارات السياسة التركية تقدير الموقف، متاح على : https://jusoor.com , detaits

على الحدود الجنوبية التركية، وخاصة بعد تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن وعودها بدفع قوات " سوريا الديمقراطية " بالانسحاب من مدينة منبج بعد تحريرها من داعش ومن تم لم تعد هناك مصداقية بين تركيا تجاه حليفتها أمريكيا .

**ب -** محاولة تركيا لإعادة تموضعها إقليمياً، حيث جاءت عملية درع الفرات بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا في 15 يوليو 2016، نتيجة ذلك شهد الموقف التركي تقارباً رُوسياً، محاولة من تركيا كسر العزلة التي فرضتها عليها مواقفها من الملفات الإقليمية المختلفة قبل محاولة الانقلاب، هذا التقارب التركي – الروسي نتج عنه توافق تركي روسي بضرورة مغادرة جبهة (فتح الشام) أحياء مدينة حلب الشرقية، وتعتبر عملية درع الفرات هي أحد مخرجات التقارب التركي الروسي .

**ج -** المنطقة الآمنة، تمثل هذه المنطقة هدفاً إستراتيجياً لتركيا من تأزم الأوضاع في سورية، وظهور أزمتي اللاجئين والأكراد على حدودها الجنوبية، وهي الهدف النهائي من إعلانها عملية " درع الفرات " [1].

**ثانياً:عملية غصن الزيتون**

بعد انتهاء تركيا من عملية "درع الفرات" في 2017/3/29، هدأت نسبياً تحركات الإستراتيجية التركية في سوريا، تم عادت ونشطت من جديد في عملية ( غصن الزيتون ) في عفرين، انطلقت العملية بتاريخ 2018/1/20، ضد وحدات حماية الشعب الكردي بعد انسحاب القوات العسكرية الروسية من مدينة عفرين ومحيطها، الأمر الذي اعتبره نور الدين كانيكي، وزير الدفاع التركي بداية الهجوم على أرض الواقع، إذ أصر القادة الأتراك على شن عملية ضد حزب الاتحاد الديمقراطي (الجناح السوري لحزب العمال الكردستاني) في عفرين بسبب استمرار دعم واشنطن لهذا الحزب، وهذا ما لا تريده تركيا، حيث أعلن الرئيس التركي بتاريخ 2018/3/18، دخول الجيش الحر والجيش التركي مدينة عفرين فاتحين، وأضاف قائلا أن تركيا لن تتوقف حتى تقضي على تهديد الإرهابيين الذين يخططون لشن هجمات على طول حدودها الجنوبية، ومن وجهة نظر تركية فإن العملية حققت أهدافها، إذ ترى تركيا أن عملية غصن الزيتون ومن قبلها عملية ذراع الفرات، حالت دون تشكيل ما تصفه تركيا الحزام

(1) طارق دياب، عملية درع الفرات في مرحلتها الثالثة، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات، 2016 ، ص1-3 .

الإرهابي مع الحدود السورية – التركية بنسبة كبير، وعليه تحضي هذه العملية بأهمية كبيرة في الإستراتيجية التركية [1].

**الأهمية الإستراتيجية لعملية غصن الزيتون في حسابات تركيا .**

عملت الحكومة التركية على تهيئة المناخ المناسب للعملية بحيث لا تصطدم بشكل مباشر مع أي من القوى الفاعلة على الساحة السورية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بالتالي اختارت تركيا بقعة كردية محاصرة لا تخضع للنفوذ الأمريكي (المباشر) لتحتوي على أي قواعد عسكرية أمريكية على خلاف المناطق الكردية شرق الفرات[2]، ذلك لغرض تحقيق أهداف معتبرة من المنظور الإستراتيجي التركي، وتتمثل أبرز تلك الأهداف في الآتي :

**1-** تسعى حكومة حزب العدالة والتنمية في أن تسهم هذه العملية في دعم الانتخابات الرئاسية لعام 2019، من خلال حشد القومية المناهضة للأكراد وتأمين الالتفاف الشعبي الانتخابي حوله خاصة عند الترويج بتهديد الأمن القومي الداخلي لتركيا،عبر استنهاض الهمم نحو الخطر الكردي الماثل عبر الحدود .

**2-** تأكيد هيمنة تركيا إقليمياً في ظل صراع إقليمي تركي – إيراني – إسرائيلي، للسيطرة على حيازة مكانة " الدولة المركز " بالمنطقة، يتمثل هذا الصراع في تنافس تركي – إيراني، تجسد في بناء " كتلة سنية " تقودها تركيا في مواجهة " كتلة شعبية " تقودها إيران، باختصار تعتبر عملية غصن الزيتون بمثابة ترسيخ دور تركيا في شمال سوريا، عبر سعيها السيطرة على تلك المنطقة مما يعزز الدور التركي في الأزمة السورية[3].

**3-** تسعى تركيا إلى إعادة ترتيب المناطق الحدودية و إحكام القبضة الأمنية على الحدود السورية – التركية التي يصل طولها نحو 859كم، بما يحبط أي محاولة لإقامة الدولة الكردية في آن واحد تهدف أنقرة ليس فقط إلى ضرب خصمها التقليدي المتمثل في حزب العمال الكردستاني بجناحه السوري، وإنما إلى تبديد الشكوك الدولية والإقليمية في مساعدة تنظيم " داعش " والتواطؤ معه، ودعم التنظيمات الإرهابية الأخرى في سوريا مالاً و سلاحاً، وذلك عبر تأكيد استهدافها لتلك العناصر المتطرفة التي تشكل تهديداً لأمنها القومي .

(1) حرية حامد ، تقدير موقف، المشروع الكردي والحسابات التركية في عملية " غصن الزيتون " ، المركز الفلسطيني الأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية ، فلسطين، 2018 ، ص7،11.

(2) همام القهوجي، عملية (غصن الزيتون ) علي عفرين ، أبعادها والمواقف الدولية تجاهها والسيناريوهات المتوقعة ، مسار الدراسة : العسكرية ، طور للأبحاث والدراسات الإستراتيجية ، 2017 ، ص7 .

(3) نادية سعد الدين ، التدخل في شمال سوريا وإستراتيجية تركيا الإقليمية ، مجلة السياسة الدولية ،مركز الأهرام القاهرة– العدد 212 ، 2018 ، ص168 .

**4-** تعزيز مكانة تركيا إقليمياً، في غضون ذلك أصبحت أنقرة أكثر قدرة على التفاوض مع مختلف الأطراف خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أكثر ندية بخصوص سوريا، وتحديداً ملف دعمها للفصائل الكردية المسلحة وهو ما نتج عنه تفاهمات تشاوش أوغلو-تيلرسون، والتي تسعى أنقرة لاستدامتها مع الوزير الجديد ما يك بومبيو[1] .

**5-** القضاء على التنظيمات الإرهابية في عفرين و إعادة اللاجئين السورين من أهل هذه المناطق إليها وبالأخص الموجودين في المخيمات بتركيا باعتبارهم سكانها الأصليون، هذا يعني بأن انتهاء التدخل التركي ينتهي بتحقيق الأهداف المذكورة، مما يخولها أن تكون لاعباً أساساً على طاولة المفاوضات وشريكاً في تقرير مستقبل سوريا [2].

يتضح للباحث هنا، بأن الحكومة التركية منذُ تأزم الاضطرابات في سوريا قامت بمراجعة إستراتيجيتها الخارجية، من حيث مبدأ صفر مشاكل وأسلوب القوة الناعمة إلى مبدأ القوة الصلبة كنتيجة لتفاعلها مع مخرجات الأزمة السورية، كما قامت بتكوين تحالف عسكري إستراتيجي مع بعض الدول العربية و الغربية، للحصول على تأييد جامعة الدول العربية لخطتها العسكرية في سوريا التي تهدف إلى محاربة داعش، ومكافحة الإرهاب ودعم المعارضة السورية وإقامة مناطق آمنة للمدنين في سوريا، هذا الهدف رحبت به الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، كما يهدف هذا التحالف أيضا إلى موازنة الدور السلبي لإيراني في سوريا ، من ناحية أخرى أستغل الرئيس التركي " رجب طيب اردوغان " فيما يتعلق بأزمة اللاجئين وظهور التنظيم الإرهابي " داعش " في سوريا من أجل الضغط على أوروبا لإعادة فتح ملف عضوية تركيا للإتحاد الأوروبي، وذلك من أجل تأكيد دور تركيا الفاعل كقوة إقليمية كبيرة في المنطقة .

(1) سعد الحاج ، سوريا : السياسة التركية بعد غصن الزيتون ، تقارير سياسة المعهد المصري للدراسات ، 2018 ، ص10.
(2) العملية العسكرية في عفرين : الدلالات والمخاطر والخيارات ، دراسة السياسات ، مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، الدوحة قطر ، 2018 ص4 .

## *الفصل الثالث*

## *تقييم الإستراتيجية التركية تجاه الأزمة السورية*

في نهاية هذه الدراسة سوف يتم التطرق إلى أهم مخرجات الإستراتيجية التركية تجاه السورية وما هي أهم المعوقات التي وجهتاها هذه الإستراتيجية والسيناريوهات المتوقعة تجاه الأزمة السورية والتطرق إلى أهم المعايير التي تم الاعتماد عليها الباحث في هذه الدراسة من خلل ثلاثة مباحث رئاسية.

**المبحث الأول:** الإستراتيجية التركية ما بين النجاح والفشل

المطلب الأول: مخرجات الإستراتيجية التركية تجاه الأزمة السورية

المطلب الثاني: معاير فشل الإستراتيجية التركية تجاه (الأزمة السورية)

**المبحث الثاني**: تأثير الأطراف الإقليمية والدولية على الإستراتيجية التركية تجاه سوريا.

المطلب الأول: الموقف الإيراني .

المطلب الثاني: الموقف الروسي .

**المبحث الثالث :** الأداء المستقبلي للإستراتيجية التركية تجاه سوريا

المطلب الأول: سيناريو الاستمرار التركي في تقديم الدعم العسكري للمعارضة السورية .

المطلب الثاني: سيناريو استمرار التوغل العسكري المباشر في سوري .

## المبحث الأول

## الإستراتيجية التركية ما بين النجاح والفشل

بعد النجاح والتقدم الذي شهدته الإستراتيجية التركية في تنمية وتطوير العلاقات التركية منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا عام 2002، من جراء نجاح سياسة " تصفير المشاكل مع دول الجوار " والتي أدت إلى تنمية العلاقات التركية مع كافة دول الجوار الجغرافي لتركيا، أدى الموقف التركي من الأزمة السورية في عام 2011 والذي انحازت فيه تركيا إلى جانب المعارضة، بعد فشل المحاولات الدبلوماسية في التوصل إلى حل مع النظام السوري، إلى دخول البلدين في مرحلة جديدة وخطيرة جداً نتج عنها تغير في الإستراتجيات التركية تجاه الملف السوري مما ترتب على هذا التغير ظهور نتائج سياسية وأمنية على الساحة الإقليمية وهدا ما سيتم دراسته في هذا الفصل .

### المطلب الأول

### مخرجات الإستراتيجية التركية تجاه الأزمة السورية

في هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى أهم مخرجات الإستراتيجية التركية تجاه الأزمة السورية والمتمثلة في المستوى الأمني والمستوى السياسي.

#### أولاً الإطار العام للإستراتيجية التركية تجاه سوريا

انطلقت تركيا في انفتاحها على سوريا في إطار إستراتيجية عامة تجاه كل محيطها الإقليمي من البلقان إلى القوقاز، ومن روسيا إلى شمال أفريقيا، وفقاً لإستراتيجية تعدد الأبعاد وتصفير المشاكل، ولكن في إطار هذه الإستراتيجية أولت تركيا " العمق الإستراتيجي الجغرافي والتاريخي والحضاري " أهمية خاصة والعنوان الأهم لهذا العمق هو العالم العربي وضمن المشرق العربي كانت (سوريا) تحتل مكانة الصدارة، في محاولة تركيا ترجمة إستراتيجيتها الجديدة خصوصاً أن لها مع سوريا حدود تتجاوز 859كم، وتشكل البوابة العربية الوحيدة لتركيا إلى العالم العربي خصوصاً، إذا أخذنا في الاعتبار أن بوابة العراق مع تركيا وفقاً لخريطة العراق الجديدة لم تعد عربية بل كردية.

من خلال ما تم طرحه في الفصل الثاني من هذه الدراسة أتضح أن الإستراتيجية التركية حققت نجاحاً باهراً، في توطيد العلاقات بين البلدين ويظهر هذا النجاح بعد وصول حزب العدالة

والتنمية إلى الحكم في تركيا، حيث أثبت هذا الحزب نجاحه في ترجمة إستراتيجية (العمق الإستراتيجي) مع سوريا بشكل خاص، إلى حد كبير حققت تركيا أهداف مع سوريا، ما لم تحققه مع الاتحاد الأوروبي، إذ تمثل هذه الأهداف الحيوية في نظر صناع القرار التركي، أهدافاً إستراتيجية، ومن أهم ما حققته هذه الإستراتيجية التركية قبل عام 2011، إلغاء تأشيرات الدخول وفتح الحدود ورفع الحواجز الجمركية (الضرائب )، بالإضافة إلى إقامة مجلس تعاون إستراتيجي وفتح المجال لرجال الأعمال من كلآ البلدين بحرية التبادل التجاري والمشاريع التنموية والبنية التحتية، ومن أهم مجالات التعاون بين البلدين على الصعيد السياسي، ما قامت به تركيا من دور الوسيط في المفاوضات بين سوريا و إسرائيل، رغم رفض الثانية دور الوساطة التركية خاصة بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، إلا أن سوريا ظلت متمسكة بالدور التركي في المفاوضات ورفضت أي دور ثاني غير تركيا، كما نلاحظ الدور التركي المساند لسوريا إثر التهديد الأمريكي لسوريا بعد غزو العراق، خاصة بعد اغتيال الرئيس اللبناني رفيق الحريري حيث تم اتهام سوريا بذلك، هذا على الصعيد السياسي نستنتج أن الإستراتيجية التركية حققت نجاح واضح تجاه سوريا، رغم وجود عدة قضايا بين البلدين مازلت محل خلاف مثل قضية لواء الأسكندارونة وقضية المياه، رغم الإشارة إلى هذه القضايا إلا أنها لم تشكل عائق أمام تنامي الإستراتيجية التركية تجاه سوريا، بالرغم من أن هذه القضايا محل نقاش بين السياسيين من كلا البلدين .

أما على الصعيد الأمني فتعتبر المسألة الكردية من أولويات الإستراتيجية التركية تجاه سوريا، باعتبار أن الأكراد يمثلون قاسم مشترك بين تركيا وسوريا والعراق، تكمن المخاوف التركية في هذا الجانب بعد احتلال العراق واستقلال أكراد العراق بالحكم الذاتي في إقليم كردستان العراقي، بناء على ذلك تم الاتفاق بين البلدين على التعاون لملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني داخل سوريا .

إلى حد كبير يمكن القول أن تركيا من خلال انتهاجها إستراتيجية جديدة تجاه سوريا استطاعت نقل البلدين من خلاف إستراتيجي أي الفترة قبل (2002)، إلى تحالف إستراتيجي خاصة ما بين (2002-2010)، فقد تبنت حكومة العدالة والتنمية إستراتيجية متعددة الأبعاد، مبنية على مبدأ تصفير المشاكل والقوة الناعمة التركية، في واقع الأمر فإنه بمجي حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا أصبحت لسوريا أكثر خصوصية في الإستراتيجية التركية .

لكن مع بداية الثورات العربية عام 2011، ووصول شرارة هذه الثورات إلى سوريا في 15 مارس 2011 [1]، وبحكم الموقع الجغرافي لسوريا، تعتبر تركيا البلد الأكثر ارتباطاً بالأزمة في سوريا أكثر من أي دولة أخرى، بالإضافة إلى ذلك كان لها موقف من الأزمة تميز بالاعتدال في البداية تم التدرج إلى حد التصعيد، في هذا الموقف تبنت الإستراتيجية التركية في البداية مدخلاً مزدوجاً في التعامل مع تطورات الأوضاع في سوريا يجمع بين حماية النظام الصديق ودعمه من جهة والتعاطف مع الثوار والتأييد الضمني لهم ولمطالبهم[2].

نتيجة لعدم نجاح الإستراتيجية التركية في حل الأزمة مع النظام السوري سياسياً، عبر عدة مراحل (النصح – الضغط - القطيعة ) انتهجت تركيا إستراتيجية جديدة تجاه الأزمة في سوريا، فبمجرد استنتاجها أن سقوط النظام السوري بات أمراً محتوم على غرار ما حصل في تونس ومصر وليبيا وأن حكومة جديدة سوف تحل محل هذا النظام، سعت الحكومة التركية إلى تأمين مصالحها في سوريا وكانت الإستراتيجية الجديدة لتركيا الوقوف إلى جانب التظاهرات ودعم المعارضة ،هنا يمكن استخلص أهم نتائج هذه الإستراتيجية .

**ثانيا أهم مخرجات الإستراتيجية التركية تجاه سوريا**

**1 - المستوى السياسي:** تعتبر تركيا مسألة سيادة سوريا واستقلالها ووحدة أراضيها هدفها الأساسي، وترفض بقوة أي أجندات انفصالية أو محاولات لرسم حدود جديدة في الشرق الأوسط، كما تشدد على ضرورة حل الصراع من خلال عملية سياسية سورية – سورية، بإشراف ومساعدة الأمم المتحدة وعلى أساس قرار الأمم المتحدة الصادر في 18/ ديسمبر /2015رقم 2254، وتساند أنقرة تأسيس لجنة دستورية في جنيف، وتعمل على تشكيل هيئة يؤكل عملها على صياغة دستور جديد يستند إلى الديمقراطية والحريات العامة ويكون مقبولاً من الشعب السوري، ولا ترى أنقرة أي دور لبشار الأسد في مستقبل سوريا، وفي هذا السياق قال وزير الخارجية التركية بوضوح، إن بلاده تفكر في تطبيع العلاقات مع الحكومة السورية فقط، في حال كانت منتخبة من الشعب السوري بعد عملية انتخابية حرة ومراقبة من قبل الأمم المتحدة[3]، وفي سبيل إيجاد حل سياسي انحازت تركيا تجاه سورية إستراتيجياً مع جامعة الدول

(1) محمد نورالدين، تركيا وسوريا : نهاية (العمق الاستراتيجي ) صوت اليسار العراقي ، صحيفة مستقلة متاح على الرابط : muhmnurAldien02(Arabic Writer) saotaliassar.org

(2) علي احمد عايش النجار، مرجع سبق ذكره ، ص70.

(3) مراد يشلطاش، عمر أوزكير لجيك ، السياسات التركية في سوريا وآفاقها من منظور تركي ، تقارير مركز الجزيرة للدراسات الدوحة، 2019 ، ص5.

العربية في محاولة حل الأزمة، والحد من النفوذ الإيراني كذلك سعت تركيا على إنشاء مجموعة أصدقاء سوريا[1]، ورغم دعمها لمبادرة مبعوث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية كوفي عنان التي لا تنص على رحيل الأسد، إلا أن هناك شبه يقين لدا أنقرة في أن طبيعة الأمور لا تسمح ببقاء " نظام الأسد " تحت أي ظرف من الظروف، بدليل استمرار الحالة الشعبية الداخلية ضده، فبالنسبة لتركيا المسألة مسألة وقت قبل أن ينتهي هذا النظام، ومن هذا المنطلق قامت الحكومة التركية بالتنسيق مع المبادرات العربية وجامعة الدول العربية، يليها العمل مع القوى الإقليمية والدولية للوصول إلى نتيجة سريعة في الملف السوري لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، لكن دون الانخراط في سياسة محاور أو تحالفات واضحة من شأنها أن تظهر تركيا على أنها أداة غربية أو على أنها تتحرك بدافع مذهبي سني[2].

إلى حد كبير اعتمدت تركيا في إستراتيجيتها حيال الملف السوري على ثلاثة أولويات أساسية والمتمثلة في التالي :-

**أ -** تأمين وقف إطلاق النار ليشمل كافة الأراضي السورية بما يشكل الأرضية لحل سياسي وتبعاً لذلك إيقاف استنزاف مختلف الأطراف، مما يتيح الفرصة لعودة عدد كبير من اللاجئين السوريين وبدء أعمال الأعمار .

**ب -** الحفاظ على وحدة الأراضي السورية ومنع تفعيل سيناريوهات التقسيم والتجزئة بما يخدم سوريا ودول الجوار وفي مقدمتها تركيا .

**ج -** منع تشكيل دويلة أو ممر باسم القومية الكردية يديره حزب الاتحاد الديمقراطي، أي الفرع السوري من حزب العمال الكردستاني، المدرج على قوائم الإرهاب التركية والأمريكية والأوروبية. [3]

**2 - إنشاء منطقة أمنية كآلية لحماية الأمن القومي التركي:** أدى انهيار معاقل داعش إلى الغرب من نهر الفرات إلى فراغ أمني وإداري تعتزم تركيا ملوه وتحقيقاً لهذه الغاية شنت تركيا حملة عسكرية (درع الفرات)، باستخدام الجيش السوري الحر وتجري أيضاً نشاطاً سياسياً يسعى للحصول على دعم الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا من أجل إنشاء منطقة أمنة وقد برزت عدة تطورات محلية وإقليمية ودولية قد دفعة إلى إنشاء هذه المنطقة بالفعل أهمها :-

(1) العيد تلتزار، حسام الدين مكي ، مرجع سبق ذكره ، ص70.
(2) علي حسين باكير، محددات الموقف التركي إزاء خيار التدخل في سوريا، مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة، 2012 ، ص2 .
(3) الرؤية التركية للحل في سوريا 2018/2/4/ متاح على الرابط : https://studies.aljazeera.net

**أ -** تصريحات " دونالد ترامب " الرئيس الأمريكي عن عزمه على إنشاء منطقة آمنة في الشمال السوري تتحمل تكلفتها دول الخليج، على عكس أوباما الذي كان من أشد المعارضين لهذه المنطقة .

**ب -** موقف ترامب المناهض للمهاجرين واللاجئين يسرع في إنشاء هذه المنطقة، بحيث تكون ملجأ ليس فقط للاجئين المحتملين جراء الأزمة السورية، بل اللاجئين الذين سيتم تهجيرهم من أمريكا وباقي دول أوروبا خاصة في ظل صعود اليمن المتطرف في الغرب .

**ج -** التقدم الذي تُحدثه تركيا وحلفاؤها في إطار عملية درع الفرات .

**د -** التقارب في العلاقات التركية الروسية بعد الانقلاب الفاشل في تركيا، والتفاهم البيني حول عملية درع الفرات.[1]

بناء على هذه التوفقات السياسية إقليمياً ودولياً، قررت تركيا التعاون الكامل وبفاعلية مع التحالف الدولي، ضد داعش، وتنفيذ إنشاء منطقة خالية من التنظيم، في غضون ذلك وافق الشركاء على إجراءات احترازية ضد قوات الحماية الشعبية الكردية، عبر منع التسليح استجابة لمخاوف تركيا، وتبعاً لذلك أن تستهدف في إجراءات إنشاء هذه المنطقة النظام السوري بشكل مباشر[2].

يتضح من ذلك لو أن تركيا قررت وحدها إنشاء منطقة أمنة داخل الأراضي السورية، فإن قواتها المنتشرة هناك لن تكون مشمولة تحت المادة (5) لميثاق الناتو، لأنه لم تتعرض لهجوم النظام السوري أولاً، وحتى لو تعرضت لهجوم داخل أراضيها كنتيجة الاشتباك عسكري داخل سوريا فسيكون من الصعب أقناع الحلفاء بحقها في الدفاع عن النفس، لأنها ستكون في موضوع من بدأ بالهجوم أولاً وحتى بافتراض أن تركيا نجحت في إقناع حلفائها بأن الأوضاع تندرج تحت المادة (5)، فإن هذه المادة وحدها لا تعطي ضمانة بأن يقدم الحلفاء المساعدة العسكرية لتركيا، ونتيجة لصعوبة التدخل وامتناع الناتو عن التورط في الحرب داخل سوريا، كانت إستراتيجية تركيا هي المشاركة في التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ضد تنظيم داعش وفتح قاعدة انجرليك الجوية لتسهيل العمليات العسكرية، في الواقع كان الهدف

(1) أسماء شوقي، استراتيجية " خلق منطقة أمنة في شمال سوريا " كآلية لحماية الأمن القومي التركي في مواجهة التنظيمات الإرهابية – داعش نموذجا ، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة محمد خضي بسكرة، الجزائر، العدد الثاني ، 2018 ، ص137.
(2) اسماء شوقي ، مرجع سبق ذكره ، ص139.

الرئيسي لتركيا هو إنشاء منطقة أمنة في شمال سوريا من أجل تحقيق أهداف ضرورية وملحة في مقدمتها منع تمدد الأكراد وطرد داعش من شمال سوريا (حماية الأمن القومي التركي) [1]

يرى الباحث بأن الإستراتيجية التركية تجاه الأزمة السورية لم تكن مبنية على معطيات وأسس علمية دقيقة، بل كانت عبارة عن توقعات واستنتاجات قد تكون شخصية أو غير مدروسة، وبالتالي يتضح للباحث أن هذه الإستراتيجية باءت بالفشل وهذا (من وجهة نظر الباحث) بالرغم من النجاح الذي حققته الإستراتيجية التركية تجاه سوريا خلال الفترة من 2002 حتى 2010، على كافة المستويات (سياسية، أمنية،عسكرية، اقتصادية )، أما بخصوص فشل الإستراتيجية التركية تجاه (الأزمة السورية)، يستند الباحث لتوضيح هذا الفشل لعدة معايير سيتم دراستها في المطلب الثاني .

## المطلب الثاني

## معاير فشل الإستراتيجية التركية تجاه (الأزمة السورية)

توصل الباحث في هذه الدراسة إلى أن الإستراتيجية التركية تجاه الأزمة السورية لم تحقق أهدافها سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي والأمني وهذا من وجهة نظر الباحث باستناده إلى بعض المعاير الموضحة في هذا المطلب .

**أولاً : المعيار السياسي**

- إلى حد كبير، مثل الدعم التركي للمعارضة السورية وبعض الجماعات المسلحة في سوريا من أجل إسقاط نظام بشار الأسد، أهم المعايير التي يمكن الاعتماد عليه في إثبات فشل هذه الإستراتيجية، حيث أسفر هذا الدعم إلى نتائج في غاية السلبية، فمن جهة أدى إلى عسكرة " الثورة السورية " وتحولها إلى العنف المسلح، وبالتالي صعود الجماعات الإرهابية لاسيما " داعش"، ومن جهة أخرى كانت سبباً في المزيد من التدخلات الخارجية التي عقدت من الأزمة السورية وجعلتها أزمة إقليمية ودولية بامتياز .
- ركزت الإستراتيجية التركية في التعامل مع الثورات العربية بشكل عام، وخاصة تجاه سوريا على البعد (الأيديولوجي)، الذي اعتمدت عليه في دعم حركات الإسلام السياسي بغيه إيصالها إلى السلطة، هذا البعد كشف حقيقة قصور الوعي السياسي للحكومة التركية في فهم

(1) عماد يوسف القدرة، مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية : المراجعات والاتجاهات ، تحليل سياسات ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015 ، ص14.

طبيعة العلاقات الدولية وكيفية تطوير العلاقات بين الدول على أساس المصالح المشتركة والتنمية بما يخدم الاستقرار والديمقراطية، إذ تحول هذا البعد إلى مشكلة للإستراتيجية الخارجية لتركيا تبلورت في صعوبة إقامة علاقات إيجابية مع المحيط العربي لاسيما في ظل موقفها العدائي من مصر[1].

- نتيجة الافتراضات والاستنتاجات التي اعتمدت عليها الإستراتيجية التركية الجديدة تجاه الأزمة في سوريا ودعم تركيا للمعارضة ترتبه على ذلك أثار سلبية، فمن ناحية دمرت الحرب الأهلية الدولة السورية من جهة وانهيار المصالح التركية داخل سوريا، بالإضافة إلى فشل المعارضة السورية المدعومة من أنقرة في حسم الموقف بسبب التدخل الروسي والإيراني الداعم لنظام الأسد، لتبدأ موجة من التوتر في علاقات تركيا مع كلاً من إيران وروسيا في ظل الأزمة السورية .
- ساهمت سياسة الباب المفتوح التي أتبعتها الإستراتيجية التركية تجاه اللاجئين السوريين عبور المقاتلين الأجانب (الجهاديين) من وإلى تركيا – سوريا، ونظراً لأن أنقرة اختارت غض النظر عن أنشطة بعض هذه الجماعات على أراضيها، أملاً أن ذلك سوف يُضعف نظام الأسد في نهاية المطاف، فإن هذه التوجه أثر سلباً على السمعة التركية في دوائر السياسية والرأي العام في الغرب مع اتهامات متكررة لأنقرة بتقديم الدعم للجهاديين، وهي اتهامات نفتها تركيا رسمياً مراراً وبشدة، فضلاً عن أن هذه الإستراتيجية انقلبت حين قرر " تنظيم الدولة داعش" توجيه سلاحه ضد الدولة التركية بداية يوليو 2015[2].
- أثار التدخل التركي في الأراضي السورية موقف الاتحاد الأوروبي، نتيجة ذلك بدأ أكثر تشدداً تجاه تركيا، فقد تم الإعلان بأن الإستراتيجية التركية ستكون موضع نقاش خلال اجتماع وزراء الخارجية الأوروبيين في لوكسمبورج، سعت باريس في هذا الموقف على الوصول إلى قرار أوروبي موحد من أجل إقرار عقوبات ضد تركيا، استناداً على الابتزاز التركي الذي عبر عنه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من خلال التلويح بتوظيف قضيه اللاجئين في مواجهة البلدان الأوروبية، فقد صراحة الرئيس التركي " أنه سيفتح الحدود أمام توجه 3.6 مليون لأجئ جلهم من السوريين وهم موجودون على الأراضي التركية ليتدفقوا إلى أوروبا على غرار ما حصل في عامي 2016/2015، حيث وجهة رئيس الاتحاد الأوروبي لأردوغان بممارسة (الابتزاز)، وهو ما كرره جان ليف لودريان

(1) خور شيد دلي ، رهانات خاطئة : كيف تتعامل تركيا مع أزمات الإقليم ، مركز المستقبل للدراسات والأبحاث 9 يونيو 2017 متاح على item<mainpage<futureue.com

(2) محمد السعيد، الحرب " التركية – السورية " الباردة : هل نجحت عملية " نبع السلام " متاح على الربط : Politics<reality<midan<Aljazeera.net

وزير الخارجية الفرنسية ، فتمة قلق حقيقي داخل الاتحاد من مشكلة هجرة جديدة قد تكون أكبر من الموجة السابقة، بسبب سياسة الرئيس التركي رداً على الإجراءات الأوروبية التي يصفها بأنها " معادية " .

في هذا الموقف لم تترك باريس تهديد أردوغان بفتح الحدود لتدفق ملايين اللاجئين السوريين على البلدان الأوروبية من غير رد، إذ اتهم لودريان أنقرة بممارسة (الابتزاز)، ونبه الوزير الفرنسي إلى أن الاتحاد الأوروبي " لن يخضع أبداً للابتزاز "، وبحسب المصادر الأوروبية فإن تركيا بحاجة لأوروبا أكثر من حاجة أوروبا إليها "، وأن الطرف الأوروبي قادر على " عزل " تركيا سياسياً ودبلوماسياً، وعلى فرض عقوبات تجارية واقتصادية ومالية، وفي هذا الإطار قامت النرويج وفرنسا وألمانيا وفنلندة وهولندا، على رفضها على انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، أما على الصعيد العربي أتخذت أغلب البلدان العربية مواقف تصاعدية حيال التدخل التركي لأن الموقف اللافت في هذا الجانب الموقف (المصري)، ارتبط باستقبال وزير الخارجية المصري (سامح شكري) وفداً من " مجلس سوريا الديمقراطية " في القاهرة، قبل الاجتماع الوزاري العربي، ويمثل ذلك تصعيداً مصرياً غير مسبوق ضد سياسات تركيا، فقد صرح المستشار (أحمد حافظ)، المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية أدان فيه العدوان التركي على سوريا، واعتباره احتلال لأراضي بلد عربي شقيق "[1].

**ثانيا : المعيار الأمني**

- أدت التغيرات الإستراتيجية لتركيا تجاه الأزمة في سوريا، إلى بروز التهديد (الكردي) من جديد على أثر قيام النظام السياسي في سوريا بالسماح لحزب العمال الكردستاني وجناحه السوري حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، بمزاولة نشاطاته في المنطقة ذات الغالبية الكردية في سوريا والقريبة من الحدود التركية، الأمر الذي يمثل أحدى أهم الهواجس الأمنية التركية، نظراً لخطورة المسألة الكردية في الإستراتيجية التركية من جانب، والتهديد الكردي والمواجهات القائمة بالفعل بين مقاتلي حزب العمال الكردستاني، والقوات التركية من ناحية الحدود مع العراق وأحياناً إيران والتي تمثل عامل قلق مزمن للحكومة التركية[2].
- ازداد نشاط حزب العمال الكردستاني، نتيجة لدعم اللوجستي والمادي الجديد من قبل النظام السوري ومن (إيران) الداعمة للأسد، ومن ثمة شرع في شن حملة عنف جديدة في أواخر

(1) محمد عبدا لقادر خليل ، حرب تركيا " الثالثة " في الميدان السوري ، صراع الجغرافيا مجلة المجلة ، أكتوبر 2019 متاح على الرابط : noderarb>majalla.com

(2) أركان إبراهيم عدوان ، للعلاقات التركية السورية المحددات والقضايا، العربي للنشر والتوزيع ،القاهرة، ط(1) 2019، ص230،231.

عام 2011، وفي عام 2012، أعلن أحد زعماء الحزب (مراد كارايلان) أن الجماعة تتحول من إستراتيجية حرب عصابات إلى أخرى تتمثل بإ لاستيلاء على الأراضي في معارك ضاربة وسرعان ما تصاعد القتال وأصبح أكثر حدة مما شوهد في عام 1999 عندما اعتقلت تركيا زعيم حزب العمال الكردستاني (عبدا لله أوجلان) وفي بداية عام2013، شن الحزب هجمات داخل الأراضي التركية، فعلى سبيل المثال دمرت الجماعة الجسر الوحيد المؤدي إلى البلدة الصغيرة في جنوب شرق البلاد، وداهمت مقر حاكم المنطقة، في هذا الإطار أجريت محادثات سلام بين أنقرة و أوجلان بشأن التوصل إلى أتفاق لوقف إطلاق النار، غير أن الارتباط بين مقاتلي " حزب العمال الكردستاني " في ميدان المعركة والمصالح السورية – الإيرانية ربما يكون أخطر عقبة لتركيا لنزاع فتيل العنف[1].

- نتيجة الدعم التركي للمعارضة السورية وإلى بعض الجماعات (الجهادية) داخل الأراضي السورية، أدى هذا الدعم إلى تنامي نفوذ (داعش) في المنطقة، مما جعل منه قوة مهددة لتركيا وليس أداة بيدها كما سعت الحكومة التركية، خصوصاً وأن المناطق التي تسيطر عليها داعش هي مناطق غنية بالنفط والغاز، ما يعنى إمكانية شراء المزيد من الأسلحة بما في ذلك المتطورة بما يشكل كل ذلك نداً قوياً وتهديداً حقيقياً، لحكومة حزب العدالة والتنمية إذ أن تفجيرات الريحانية وباب الهوى يعتقد أنها كانت من تدابير تنظيم الدولة، بل وصل تهديد (داعش) بنقل المعركة السورية إلى داخل الأراضي التركية، و وصف الحكومة التركية بالكفر.

لقد جاء الدعم التركي لجماعات الجهادية في بداية الأزمة السورية في إطار الطموحات الإستراتيجية لتركيا للإطاحة بالنظام السوري، دون الأخذ في الاعتبار ما مدى خطر هذا الدعم وما قد ينتج عنه من أثار سلبية مستقبلية .[2]

**ثالثا : المعيار الاقتصادي**

تعرضت تركيا من إجراء تطورات الأحداث في المنطقة العربية وخاصة في سوريا، إلى انتكاسات خطيرة من الناحية الاقتصادية، فقد كان للتداعيات و الأحداث الداخلية في سوريا أثار سلبية على العلاقات الاقتصادية وحجم التبادل التجاري بين البلدين، حيث أكد مراقبون بأن

(1) سونر جاغايتاي ، الحرب في سوريا تؤثر على تركيا بطرق غير متوقعة ، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ،29 يناير 2013 متاح على الرابط .suyrias-war-aff—view<policy-analysis<www.washingtoninstiute.org

(2) خور شيد دلي، داعش والنفط في إستراتيجية تركيا تجاه المنطقة متاح على الربط :
kdali<issues<www.wahdaislamyia.org

معدل الصادرات التركية إلى سوريا أنخفض بمقدار النصف مقارنة بأرقام عام 2010، حيث انخفضت عام 2011 إلى 1.6 مليون دولار، بينما انخفضت إلى 338 مليون دولار عام 2012، من جهة أخرى فقدت تركيا أسواق عربية عديدة ، باعتبار أن غالبية الصادرات التركية لدول المنطقة كانت تمر عبر سوريا ، بالإضافة إلى الخسائر الاقتصادية المباشرة من جراء توقف التعاملات الاقتصادية والتجارية المباشرة بين تركيا وسوريا، فقد أدت تطورات الأحداث داخل سورية إلى تقويض المشروع الاقتصادي التركي في المنطقة، ولدى يعتبر أحد أهم ركائز الإستراتيجية التركية في سياستها الخارجية وعلاقاتها الإقليمية، التي تدور حولها كافة السياسات الأخرى .

بتأكيد، تمثل حالات الفوضى وعدم الاستقرار العدو الرئيسي للنمو الاقتصادي والاستثمار في أي مكان، وكانت تركيا قد بنت مشروعها الإقليمي من قبل، على أساس الاقتصاد المفتوح والتكامل الاقتصادي بين دول المنطقة، والذي تعتبره العامل الأهم في تحقيق التكامل السياسي بين دول المنطقة فيما بعد، هذه الإستراتيجية التي نجحت في تنمية حجم التعاملات الاقتصادية والتبادل التجاري بين تركيا والعالم العربي بصورة هائلة مند عام 2002، من (7) مليار إلى ما يقارب (40) مليار دولار عام 2008، وكان من المتوقع زيادة المعدل إلى أكثر من (100) مليار دولار في غضون العشر سنوات المقبلة.

كانت الحكومة التركية تعمل على تحقيق أهدافها من خلال إلية المجالس الاقتصادية التي أسستها مع كل من سوريا والعراق والأردن وغيرها من الدول من خلال الأسواق المشتركة أهمها تلك التي أقامتها مع سوريا، لكن عملت التحديات الاقتصادية للأزمة السورية تجاه تركيا تهديد كافة هذه المشاريع التي تعتبر ركيزة أساسية من ركائز الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط، في غضون ذلك فقدت تركيا من جراء الأزمة السورية وتوقف التعاملات الاقتصادية بين البلدين أحدى أهم أدواتها الإستراتيجية في تحقيق عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي، والتي تعتبر في الحسابات الإستراتيجية التركية الخطوة الأولى في تحقيق السلام والاستقرار ومن تم التكامل السياسي بين الدول في منطقة الشرق الأوسط، إذ تعتبر سوريا بمثابة نقطة الانطلاق الرئيسية للإستراتيجية التركية في المنطقة العربية، أيضاً تمثل العمود الفقري لمنطقة التجارة الحرة التي تضم البلدين إلى جانب الأردن ولبنان .

أدت تطورات الأزمة السورية إلى إحداث أثاراً اقتصادية سلبية وخطيرة على تركيا، وذلك من ناحيتين : **أولاً**، من جراء خسارة سوريا كحليف وسوق اقتصادي واستثماري وبوابة دخول

اقتصادية وسياسة رئيسية للمنطقة العربية، خاصة بعد أن أثبتت تجربة تطور العلاقات بين البلدين على مدى عقد من الزمن وما نتجه عنها من مكاسب سياسية واقتصادية ومعنوية التي اكتسبتها تركيا من جراء تطوير الإستراتيجية التركية تجاه سوريا . **ثانيا**: أدات تطورات الأزمة السورية إلى انهيار فكرة مشروع (التكامل الاقتصادي)، بين تركيا والعالم العربي والإقليمي فيما بعد، والتي تعد أحدى أهم مرتكزات الإستراتيجية التركية لحزب العدالة والتنمية والتي افترضت بأن التكامل الاقتصادي يعتبر العامل الأهم لتحقيق الأمن والسلم والاستقرار في المنطقة الذي يسهل بدوره الوصول فيما بعد إلى إمكانية تحقيق التكامل السياسي بين دول المنطقة، الأمر الذي يسهم في نهاية المطاف في تنمية المكانة والدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط ، باعتبارها رائدة فكرة ومشروع التكامل بين دول المنطقة. [1]

بناء على ما تم طرحه تتضح لنا أهم الآثار الناتجة عن فشل الإستراتيجية التركية تجاه سوريا، ومن أهمها :-

1- توثر العلاقات التركية مع الأطراف الفاعلة في الأزمة السورية ومن أبرزها (إيران)
2- تراجع الدور التركي وتأثيره في الأزمة نتيجة توثر علاقات تركيا التي وصلت إلى حد القطيعة خاصة من النظام السوري، وتراجعها مع كل من إيران وروسيا وهو ما أثر سلباً على دور تركيا في الإقليم والتعاون الإقليمي بين الدول .
3- استعصاء حل الأزمة السورية وتشابك ملفاتها واحتدام صراع الأجندات الإقليمية والدولية فيها، ما انعكس سلباً على الأمن القومي التركي، وخاصة ما يتعلق بنشاط تنظيم الدولة (داعش)، وحزب العمال الكردستاني في تركيا وقوات الحماية الكردية في سوريا الدرع العسكري لحزب الاتحاد الكردستاني، وتراجع الدور التركي الممكن والفعال في حل الأزمة السورية بسبب عدم ترحيب هذه الأطراف بدورها .
4- تراجع التبادل التجاري بين كل من تركيا وسوريا، حيث وصل في عام 2012 إلى نحو 600 مليون دولار فقط. [2]

(1) أركان إبراهيم عدوان ، أثار وانعكاسات " الربيع العربي" والأزمة السورية على تركيا ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العراق، العدد 47 ،2014، ص178-179.
(2) سمير صالحة، تركيا والعالم العربي – بعد 15 تموز 2016، الناشر مركز دراسات الشرق الأوسط ، الأردن،2017،ص118.

## المبحث الثاني

## تأثير الأطراف الإقليمية والدولية علي الإستراتيجية التركية تجاه سوريا

يتناول هذا المبحث تأثير الأطراف الإقليمية والدولية على الإستراتيجية التركية والقوى الإقليمية المؤثرة في الأزمة السورية ولقد اختار الباحثهنا، إيران و روسيا كونهما الدولتين المؤثرين في الأزمة فبالنسبة لإيران تحمل خصوصيتها بالقرب الجغرافي لكل من سوريا وتر كيا ويؤثر الصراع في سوريا على أمنها القومي، بالإضافة لكونه قوة إقليمية مؤثرة وطرف مهم في الأزمة السورية، و تعتبر روسيا أن ما يحدث في سوريا حملة غربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للحد من النفوذ الروسي في المنطقة، و ترى موسكو أن سقوط الأسد يعني أن مصالحها الحيوية في البحر المتوسط والمنطقة عموماً ستتعرض للخطر، خاصة أنه بسقوط سوريا ستفقد قاعدتها البحرية في ميناء طرطوس السوري والقاعدة الجوية في حميميم و صفقات السلاح وهما المنفذان الحيويان لروسيا الوحيدين على البحر المتوسط.

### المطلب الأول

### الموقف الإيراني

تحضى سوريا بأهمية ومكانة ثابتة ومحورية لدى إيران، ويرجع ذلك إلي موقعها الجغرافي الإستراتيجي، حيث تعد سوريا من وجهة نظر إيران حليف مهم ضد الهيمنة الأمريكية الإسرائيلية في الشرق الأوسط، بالإضافة لكونها جسر الأمن الذي يسهل وصول إيران إلي حزب الله في لبنان وفصائل المقاومة في فلسطين، في إطار إستراتيجية تركيا التي تعتبر سوريا مجالها الحيوي والمهم، فإنها لا تغفل عن مطامع القوي الإقليمية والدولية تجاه الملف السوري وأهميته الحيوية، لذلك أخذت الحكومة التركية بعين الاعتبار أن العديد من الدول ك ( إيران – روسيا )، تتحرك في مسارات مختلفة تجاه هدا الملف هذه المسارات تعرقل تركيا في تنفيذ إستراتيجيتها في محيطها الإقليمي بشكل عام والملف السوري بشكل خاص، يأتي هذا التناقض في المصالح بين كل من إيران وروسيا من جهة وتركيا من جهة أخرى، للأهمية سوريا في حسابات إستراتيجية هذه الدول.[1]

(1) خالد هنية، عبدالرحمن بن احمد، أبعاد تنافس القوى الفاعلة في الأزمة السورية، تركيا إيران روسيا إسرائيل،مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي- برلين المانيا ،المجلد الثاني – العدد السابع- يونيو 2020، ص81

في الحقيقة أن الأزمة السورية أحدثت الكثير من التعقيدات في محيطها الإقليمي والدولي، الأمر الذي أدى إلي زيادة حدة التنافس التركية - الإيرانية على سوريا، في غضون ذلك وضعت الأزمة السورية كل من تركيا وإيران على مفترق الطرق، ليس هذا فقط بل تعتبر كاشفه لما تسعا أليه كلآ الدولتين مما جعل كلهما في حالة تناقض وتوتر في العلاقات، بسبب اختلاف روية كل منهما حول سوريا، فقد كانت إستراتيجية تركية تجاه سوريا في البداية قائمة على تقديم النصح إلي بشار الأسد للقيام ببعض الإصلاحات التي يمكن أن تهدي من حدت التوتر، بينما إيران تدعم النظام لموجهة التظاهرات المطالبة بالإصلاح، على نقيض الدعم التركي للمعارضة السورية جاء الدعم الإيراني للنظام، نتج عنه زيادة التوتر بين البلدين حول الملف السوري على المستوى الرسمي حيث وجهت الدولتان تبادل الاتهامات نتيجة التوتر الحاصل بسبب تعقيد الأزمة، إذ قام نائب وزير الخارجية التركي باتهام إيران بدعم خلايا موالية لها من أجل العمل على أحدث الاضطرابات في المنطقة وكذلك التنسيق مع حزب العمال الكردستاني من أجل التأثير على الدول المنافسة لإيران، أحدث الدعم الإيراني لنظام الأسد أثر كبيرعلى مكانة تركيا الإقليمية، لذلك وجهة تركيا مسألة عدم القدرة على وضع حد للأزمة السورية بل حتى عدم السيطرة على مجريات الأمور في سوريا في ظل التدخلات الإقليمية.[1]

كذلك يتمثل الدعم الإيراني لنظام الأسد في عدة أشكال، **سياسياً:** يعد النظام السوري هو الحليف الإستراتيجي لإيران في المنطقة، مما يعكس السياسة البرأغماتية الإيرانية، تجاه هدا الدعم الإيراني لنظام الأسد باعتبار أن أي تهديد لنظام في سوريا يعد تهديداً لإيران، بذلك تمكنت إيران من تحقيق أهداف سياستها الخارجية من خلال التغيرات التي حدث في المنطقة، والتي تعد تطور إيجابي في سياستها الخارجية تجاه ما تطمح إليه في منطقة الشرق الأوسط كقوى إقليمية فعالة، فقد أدركت بأن تطور الأحداث في سوريا يهدد مصالحها، ما فرض عليها التدخل في الأزمة ولاسيما بعد ما ترسخت قناعة لداء الحكومة الإيرانية بأن تفاقم الأحداث في سوريا سوف يجعل النظام في حافة الهاوية، مما جعل إيران تزيد من دعمها للنظام من أجل الحفاظ على نفوذها في المنطقة، ويتميز التدخل الإيراني في سوريا عن غيرة بأنه لم يكن على أساس عسكري ولا على اتفاقية مشتركة بين الطرفين، بل كان على أساس المصالح الإيرانية في سوريا، أد تري إيران في سوريا الحليف الإستراتيجي في المنطقة بل البوابة الرئيسية للعالم العربي، بالإضافة لذلك ورقة ضغط تستعملها إيران في مفاوضتها مع إسرائيل.

(1) جاسم محمد حاتم، المتغيرات المأثرة في -العلاقات التركية الإيرانية: دراسة في المتغيرين العراقي والسوري، مجلة مدرات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي –برلين –ألمانيا العدد التاني2018 ،ص58-59 .

نستنتج مما سبق بأن الرهان الإستراتيجي الإيراني بخصوص سوريا عبر عنه علي خمني بقوله ( إذا لم نقاتل في سوريا والعراق، فإن هذا يفرض علينا أن نقاتل في داخل أرضينا ) فالحديث عن أهمية سوريا عبر عنه الكثير من القادة الإيرانيين، فالتخلي عن النظام السوري يعني بقاء النظام الإيراني داخل حدوده وهذا يؤدي إلى تلاشي قوة إيران الإقليمية [1]، في ظل هذه الظروف عبرت وزارة الخارجية الإيرانية في أكثر من تصريح لها على أن الأحدث في سوريا تأتي في إطار مؤامرة غربية، لزعزعت حكومة تؤيد المقاومة ضد إسرائيل، كما شددت في أكثر من موقف على دعم الجمهورية الإسلامية لصناديق الاقتراع، كأفضل طريقة لحل الأزمة السورية، كما يتضح أيضاً بأنه لا يمكن حل الأزمة في سوريا بعيداً عن الجانب الإيراني، ودليل على ذلك مؤتمر جنيف حول سوريا، الذي أستبعد مشاركة إيران فيه، فكانت عوامل الفشل وضحه في هذا الجانب. قد أثبتت إيران للعالم من خلال سياستها الخارجية أنها لن تفرط بعلاقاتها مع النظام السوري، ليس هذا فقط بل يسعى صانع القرار الإيراني دوماً للعمل علي تحويل هذه العلاقة إلي تحالف استراتيجي([2]) .

نستنتج من خلال هذه الدراسة بأن إيران تسعا من وراء دعمها لنظام لسوي لتحقيق أهداف معينه لعل من أهمها ما يلي :-

**1** - اتخاذ سوريا جسراً إستراتيجيا للعبور إلي المشرق العربي .

**2-** الوصول إلي شواطئ البحر المتوسط .

**3-**التطويق الجيوبولتيكي (لقوة إسرائيل)، إذ يشكل موقع سوريا الجيوبولتيكي بنسبة لإيران درعاً جيو إستراتيجياً لتحقيق أهداف متعددة ، من خلال سهولة الوصول إلي مناطق متاخمة لي إسرائيل وحزب الله .

**4-**عرقلت أي تسوية لغرض تعزيز الدور الإقليمي لإيران إذ تمثل سوريا بالنسبة لإيران خط الدفاع الأول الذي ينبغي إسناده لعرقلت حصول أي تسوية للصراع يتم على حساب دورها الإقليمي في المنطقة [3].

(1) جاسم محمد حاتم، الدور الإيراني في شرق الأوسط.المتغيرات الإقليمية- العراق-سوريا-انمودجا، مجلة المدرات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي-برلين –ألمانيا، العدد الرابع،يونيو 2019، ص176-177.

(2) ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الإيرانية مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،بيروت،-لبنان ،ط1، 2015،ص232-233.

(3) عمر كامل حسن، مجلات الحيوية لشرق الأوسطية في الإستراتيجية الإيرانية، الدار العربية للعلوم الناشرون، ص278-279.

في إطار الدعم السياسي الإيراني لسوريا، دعت طهران إلي لقاء تشاوري حول الأزمة السورية في سنة 2012، بمشاركة ثلاثين دولة حيث أعلنا وزير خارجية إيران وقتها (علي أكبر صالحي)، بأن إيران ستقدم مبادرة لحل الأزمة السورية سلمياً في مؤتمر الدول عدم الانحياز، و إن طهران تجري اتصالات مع مصر، لتشاور حول المبادرة وشروطها، وذلك راداً على سلسلة المؤتمرات التي عقدتها الدول المعادية للنظام السوري واجتماع مجموعة الاتصال الدولية في جنيف، فقد أبدت إيران استعدادها للمشاركة في أي حل سياسي للأزمة في سوريا. وفي مارس 2014 عرضت إيران على ألأخضر الإبراهيمي*، مبادرة جديدة تضمنت الإطار العام الذي تم الاتفاق عليه في مؤتمر جنيف (واحد) لسلام حول سوريا، في شأن نقل السلطة بشكل سلمي بما يكفل حل الأزمة حلاً يمنع استنزاف الدولة السورية، والذي يصب في مصلحة بعض الدول في المنطقة العربية ككل، تهدف إيران من خلال هذا العمل على إيجاد حل سياسي للأزمة السورية و لعب دور إقليمي يؤهلها لتكون دولة بارزة إقليمياً ودولياً، من خلال طرحها مبادرة للحل السياسي في سوريا تسمي مبادرة النقاط الأربعة عام2015 التي تضمنت أربع بنود وضعها وزير الخارجية الإيراني، كحل للأزمة السورية تضمنت هذه المبادرة، وقف إطلاق النار والسيطرة على الحدود السورية ومنع دخول ألمقتلين الأجانب والسلاح إليها و فتح الأبواب أمام المساعدات لإنسانية بإضافة بند الحكومة الانتقالية.

كانت هذه المبادرة متطابقة مع مبادرة المبعوث الأمامي الأخضر الإبراهيمي في تشكيل حكومة وحدة وطنية وتعديل الدستور وإجراء انتخابات، لكن كل هذا لم يفضي للتوصل لحل للأزمة السورية[1]، أما على الصعيد الدولي مارست إيران ضغوطات على أطرف دولية، مثل روسيا والصين لضمان عدم تخلي تلك ألأطراف عن النظام السوري أو حتى عن شخص الرئيس السوري نفسه[2].

أما عسكرياً،أكدت التقرير الإقليمية والدولية الصادرة عن مؤسسات أمامية، بأن إيران قامة بإمداد نظام أللأسد بكافة أنواع الأسلحة، فيما تحدث أخرى عن تخصيص هيئات استشارية لنظام السوري تتضمن ممثلين عن الحرس الثوري الإيراني وفيلق القدس وقوات برية إيرانية، كان

(1) شاهر إسماعيل الشاهر، الموقف الإيراني من الحرب علي سوريا،مجلة جامعة الفرات للدراسات والبحوث العلمية،العراق عدد44، 2019،ص9.

(2)وليد محمود عبدالناصر،مكاسب إيران وخسائرها من الحرب على الإرهاب، مجلة السياسة الدولية، مركزالأهرام، مصر،العدد199، 2015،ص110.

*الأخضر الإبراهيمي، سياسي ودبلوماسي جزائري، عين الإبراهيمي مبعوثاً مشتركاً للجامعة العربية والأمم المتحدة إلى سوريا عام 2012،من اجل التوصل إلى حل سلمي للازمة السورية.

هدفها الأساسي إعادة هيكلت العمل العسكري والأمني بما يساعد على وقف التدهور الحاصل داخل سوريا ومنع انهيار نظام الأسد أو تأخير ذلك على الأقل إلي أبعد حد ممكن وكانت مهامها كالتالي :-

**1** تشكيل وحدات من القوات الخاصة متخصصة في حرب العصابات، يشرف عليها قائد فيلق القدس،الجنرال قاسم سليماني.

**2** تأسيس وحدات من قوات شبه العسكرية وإعادة تأهيلها وتوظيفها فيما يخدم الجيش النظامي بأشراف هيئة الاستخبارات التابعة للحرس الثوري بقيادة، حسين طائب.

**3** تدريب وحدات من الجيش النظامي على محاربة التمرد، بأشراف الحرس الثوري والقوات البرية الإيرانية، بقيادة اللواء حسين حميدان.

**4** إعادة تصويب الإستراتيجية العسكرية للجيش النظامي السوري بما يخدم أهدافه الأساسية

أنجزت هذه اللجان في مارس 2013 جزء كبيرة من مهمتها وأصبح وضحاً بأن هذه القوات المتمثلة في مجموعة من المقاتلين شبه نظامين كالجيش الدفاع الوطني وجيش الشعبي بالإضافة إلي الشبيحه وقوة من عناصر حزب الله والمليشيات الشيعية علاوة على الحرس الثوري الإيراني، أصبحت تعمل بالتوازي مع جيش النظام، فقد ثم دمج كل هؤلاء في العمل العسكري والحربي تحت إشراف الهيئات المذكور، أما فيما يخص الدعم المالي الإيراني للنظام السوري، تشير بعض التقرير إلي أن هذا الدعم بلغ نحو خمسة عشرة مليار دولار، فيما أشارة تقرير أخرى في شهر يوليو 2013 إلي أن النظام الإيراني ينفق مابين 600الي800مليون دولار شهرياً لدعم النظام السوري، بالإضافة إلي تسهيلات ائتمانية تقدر بنحو 7مليار دولار، فضلاً عن المنح النفطية التي تقدم لنظام بشكل مباشر[1].

(1) علي حسين باكير، معوقات التغير-السياسة الإيرانية اتجاه الأزمة السورية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام مصر، العدد، 196ابريل2014، ،ص72-73.

## المطلب الثاني

## الموقف الروسي

قلب التدخل الروسي المباشر في الأزمة السورية الموازين السياسية - العسكرية في سوريا، وغير جانباً من المعادلة ظل ثابتاً إلي نحو خمسة سنوات، هو الجانب المتعلق بكون إيران الكفيل العلني الرئيسي للنظام السوري إذ لم يعد اللاعبون الإقليميون سوى الداعمون للنظام السوري(إيران)،أو المناهضون له(تركيا)، هم الفاعلين الرئيسين في المشهد، فقد حول الانخراط الروسي المباشر شكل الصراع من صراع أطرافه الأساسية إقليمية، إلي صراع مباشر بين إرادات دولية، الأمر الذي استتبعا بضرورة خصماً جديد أثرا على مصالح اللاعبين الإقليمين بما فيهم تركيا.

يتضح لنا هنا وجود مصالح روسيا في سوريا تبرر التدخل الروسي في سوريا بنسبة لصانع القرار الروسي من بينها :-[1]

**1-** موقع سوريا الجيو استراتيجي، حيث يشكل فضاء حيوي للروس على البحر المتوسط فعند تدويل الأزمة، فإن انعكاساتها لن تبقى داخل حدود سوريا فقط ، وذلك لوجود مصالح مشتركة بين سوريا وإيران بالإضافة إلى موضوع الأقليات، فعلي سبيل المثال يقطن في سوريا أكثر من مليون كردي، و في حال تأزم الموقف في سوريا قد تتأثر مناطق في تركيا والعراق وإيران وتمتد للقوقاز، مما يهدد المصالح الروسية في المنطقة، بالإضافة إلي تحفيز الإنفصالين للانشطار عن روسيا مثل أزمة الشيشان

**2-** وجود قاعدة بحرية لروسيا في مدينة طرطوس الساحلية المطلة على البحرالأبيض المتوسط، باعتبار أن هذه القاعدة تعد بعد إستراتيجي لروسيا في ظل هيمنة أمريكا على منطقة الشرق الأوسط.

**3-** تجربة روسيا في تعاطيها مع الملف الليبي، بسلبية ذلك بموافقتها على القرار الأمامي رقم 1973 الذي سمح للناتو بتدخل في ليبيا وإسقاط نظام حكم معمر القدافي أحد حلفاء مسكوا .

(1) زياد يوسف حمد، الأزمة السورية(2011-2018)دراسة في مواقف الدول المؤثر منها، مجلة اتجاهات سياسية،المركز الديمقراطي العربي برلين ألمانيا، العدد6، 2018،ص76-77.

**4-** سقوط نظام بشارالأسد هو تضيق للخناق على إيران وحزب الله اللبناني، بذلك ستخسر روسيا نفوذاً مهمين في منطقة الشرق الأوسط .

**5-** تحتل سوريا الترتيب الرابع من حيث الدول المستوردة للسلاح الروسي[1] .

كما أوضحنا هنا باختصار أهم أسباب الدعم الروسي للنظام السوري من هنا يمكن ملاحظة أهم أشكال هذا الدعم:-

*** سياسيا** : منذ بداية الأزمة بدلت القيادة الروسية كل طاقتها، السياسية والدبلوماسية واللجوستية في دعم النظام السوري، فقد عطلت روسيا قرارات في مجلس الأمن الدولي باستخدامها حق النقض (الفيتو) ضد مشاريع قرارات أمريكيا وبريطانيا وفرنسيا تدعم التغير في هرم النظام السوري، في فبراير 2012 استخدمت كل من روسيا والصين حق النقض ضد مشروع قرار (عربي – غربي)، لإقرار خطة جامعة الدول العربية، التي تدعو إلي تنحي الرئيس بشار الأسد وتسليم سلطاته إلي نائبه،[2].

طبقاً لذلك عملت روسيا على توفير الحماية السياسية والدبلوماسية لنظام السوري، في المحافل الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة ضد مشاريع القرارات التي تقدمت بها الدول العربية والغربية لمعالجة الأزمة السورية [3]، أيضاً أعلنت روسيا دعمها لسوريا و وقوفها إلي جانبها في مواجهة تحديات القوة الغربية والإقليمية على فرض أجندات تتعارض مع القانون الدولي ومصالح الشعب السوري واستقلالية الدولة السورية، عن طريق استخدام مجموعات إرهابية مسلحة لتحقيق ذلك، حيث لجئت روسيا إلي استخدام حق النقض أربع مرات في مجلس الأمن الدولي، لمنع تلك القوى من تمرير مخططاتها ألتداخليه ضد سوريا، عبر المنظمات الدولية كما عارضت أي عقوبات اقتصادية ملزمة للنظام، بل سعت إلي طرح مبادرات وحضور مؤتمرات عده لحلحلت الأزمة السورية، ففي 2012 وبدعوى من الأمم المتحدة عقد اجتماع لمجموعة اتصال حول سوريا، جرى تسميته بجنيف (1) بحضور كل من وزير خارجية روسيا والولايات

(1) محمد محسن أبو النور ،انعكاسات التدخل الروسي على دور إيران في سوريا،مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام القاهرة، العدد2016،204،ص174.

(2) عامر كامل احمد، التدخل الروسي في الأزمةالسورية،المجلة الجزائرية الدراسات السياسية،الجزائر،العدد6 2016،ص90.93

(3) الحارث محمد سبيتان الحلامه، التدخل العسكري الروسي في سوريا الأسباب ولملأت ،مجلة المفكر، جامعة الجيلالي بونغامة الجزائر، العدد2019،2،ص15.

المتحدة الأمريكية وعدداً من الدول الإقليمية والدولية، نتج عن الاجتماع مجموعة من المقترحات للمرحلة الانتقالية وهي:-

**1** - الاتفاق على تشكيل حكومة انتقالية من النظام والمعارضة، تتمتع بكافة الصلاحيات التنفيذية.

**2**- إعادة النظر ببعض الفقرات التي وردت في الدستور، لاسيما ما يتعلق بهيمنة الحزب الحاكم، والبدء بإصلاحات القانونية.

**3** - البدء بالتحضير لانتخابات حرة، بشرط أن تشمل كافة الأحزاب دون استثناء.

**4** - على أطراف الصراع أن يضعوا حداً، لإراقة دماء الأبرياء من المدنيين كذلك الالتزام بالنقاط التي أعلنها مبعوث الأمم المتحدة واحترام مراقبي الأمم المتحدة.

إلا أن طرفي الصراع (النظام والمعارضة) لم يلتزما بالفقرات التي وردت في اجتماع جنيف(1)، ما أدى لفشل محاولات هيئة الأمم المتحد في تطويق الأزمة، نتج عنه ازدياد العنف المسلح بين النظام والمعارضة المسلحة، هنا دعت الحكومة الروسية في 2015 أطرافاً من المعارضة والنظام إلي الاجتماع في موسكو أطلقا عليه موسكو (1) ويليه موسكو (2) إلا أن المؤتمران لم يحققان شيء يذكر .

يتضح هنا بأن جولات الاجتماعات والمفاوضات حول الأزمة السورية لم تحقق شيء يذكر، لأن روسيا كانت تسعى لتحقيق أهداف محدد وهي :

- محولة روسيا بأن يكون الحل بيدها وأبعاد القوة الإقليمية والدولية من أي دور في حل الأزمة.
- الإصرار على بقاء نظام الأسد.
- الضغط على المعارضة السورية ومحاولة أضعافها وفرض الحلول التي تصب في صالح النظام .
- تنشيط الدور الروسي في المنطقة بعد تراجع علاقاته مع بعض دول منطقة الشرق الأوسط

- وجدت روسيا في الأزمة السورية فرصة للحضور على المسرح الدولي، بسبب العزلة التي وجهتها بعد الأزمة الأوكرانية [1].

- **عسكرياً :** جاء التدخل الروسي عسكرياً، في وقت تقطعت فيه أوصال ألدوله السورية وفقدت فيه السيطرة على أجزء كبيره من أرضيها وتعددت جبهات المعارضة، وتحول الصراع في الساحة السورية من أزمة داخلية إلي صراع إقليمي متعدد الأطراف، في هذه المرحلة بداء الوضع الميداني لجيش النظام في تراجع وتزايدت خسائر عناصره، مما أداى إلي أستنجاد الرئيس السوري بالقادة الروس، وبعد إقرار البرلمان الروسي بالإجماع منح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الحق في استخدام القوات الجوية الروسية في العمليات بالأراضي السورية، لدعم حليفها والمعقل الأخير للوجود الروسي في الشرق الأوسط بدأت روسيا يوم 30\9\2015، عملياتها الجوية ضد مواقع التنظيمات المتطرفة في سوريا.[2] حيث أعلنت وزارة الدفاع الروسية عن البدء بتوجيه ضربات جوية روسية ضد تنظيم داعش في سوريا، جاء هذا الإعلان بعد أيام قليله من الخطاب الذي ألقاه الرئيس الروسي فلاديمير بوثن أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 28\9\2015، الذي حدد فيه تأكيد تقديم روسيا مساعدات عسكرية وتقنية لسوريا والعراق، في ظل فشل ضربات التحالف الدولي تحت قيادة الولايات المتحدة في الحد من تمدد تنظيم الدولة في الأراضي السورية والعراقية، يأتي هذا التدخل الروسي في سوريا كجزء منه، دفاعاً مسبق عن الأمن القومي الروسي قبل أن ينتقل هذا الإرهاب إلي روسيا، لاسيما بعد تعين تنظيم داعش أباء محمد القداري والياً على القوقاز، مما يشكل تهدداً مباشراً للمصالح القومية الروسية في أسيا الوسطى والقوقاز.

أما الهدف الأساسي للتدخل العسكري الروسي في سوريا هو منع النظام من السقوط، حيث بدأت العمليات الجوية الروسية باستهداف الأماكن التي تسيطر عليها المعارضة في شمال غرب سوريا التي تبعد 30 ميل على المناطق المسيطرة عليها داعش، في غضون ذلك تم تنسيق الضربات الروسية مع قوات النظام وفي آن واحد مع حزب الله و إيران أيضاً، فموسكو لم تدخل إلي سوريا من أجل ضرب تنظيم داعش فحسب، بل كل الجماعات التي تعتبرها إرهابية بما فيها تلك التي تدعمها دول الخليج وتركيا[3]، فضلاً عن ذلك تتوجس روسيا خوفاً من تنامي

(1) عامر كامل احمد، التدخل الروسي في الأزمة السورية، المجلة الجزائرية للدراساتالسياسية،الجزائر، العدد6 ،ديسمبر 2016،ص90-93.

(2 )عبد الدائم شريطي،عزا لدين قدير،مرجع سبق ذكره ،ص49.

(3) بن فاضل ناصيرا ،عبداوي اميرة، الإستراتيجية الروسية اتجاه منطقة الشرق الأوسط في فترة الحراك العربي- دراسة حالة سوريا-،رسالة ماجستير،جامعة العرب التبسي –تبسه-الجزائر،2015، ص75.

النفوذ الإقليمي لتركيا بفعل النجاح الاقتصادي والسياسي الذي حققه النموذج الإسلامي لحزب العدالة والتنمية، وبما أن تركيا هي وريث الدولة العثمانية خصم روسيا التاريخي، ومع ملاحظة مالها من نفوذ وامتدادات في جمهورية أسيا الوسطى الإسلامية أثر ذلك بوضوح في الحسابات الروسية، خاصة بعد مساهمة النظام السوري في تغذية مخاوف روسيا من تعاظم النفوذ التركي من جهة و أرتبطها بتيارات الدينية من جهة أخرى، عبر تصور الاحتجاجات على أنها حركات إسلامية سنية تسعى لإسقاطه وإحلال نظام قريب من أنقرة في دمشق، لذلك رأت موسكو من ضرورة التدخل العسكري في الأزمة السورية من أجل الحفاظ على النظام، فقد شعرات موسكو بأن وصول نظام سني للحكم في سوريا مبعث قلق لروسيا، كما جاء على لسان وزير خارجيتها سيرغي لافروف، كل ما يهدد توازنات القوى في شرق الأوسط والبلقان والقوقاز وأسيا الوسطى، هي مناطق تحض باهتمام كبير في الكرملين، وبالتالي فإن المصالح الروسية في سوريا و الشرق الأوسط، ستبقى مرتبطة بالأوضاع التي ستؤول أليها الأزمة السورية وبقدرة روسيا على الاستمرار في لعب الدور الأساسي فيها [1].

لذلك حرصت روسيا على دعم الجيش النظامي لسوريا، من خلال التدخل العسكري بناء على طلب من الحكومة السورية في 30\9\2015، بنفس التاريخ الذي بدأت فيه القوات العسكرية الروسية عملياتها في سوريا، حيث برر الرئيس الروسي التدخل في سوريا بأنه بموجب القانون الدولي بقوله:(إن روسيا تعمل أستناداً على ميثاق الأمم المتحدة، أي المبادئ الأساسية للقانون الدولي، التي يمكن بموجبها تقديم هذا النوع أو ذاك من المعونة بما في ذلك المساعدة العسكرية، ويجب أن تقدم حصرياً للحكومة الشرعية لبلد أو أخر، بناء على موفقتها أو طلبها أو بناء على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وفي هذه الحالة بذئنا، العمل بناء على طلب الحكومة السورية لتقديم المساعدة العسكرية والفنية التي نقدمها بموجب عقود دولية و قانونية) و تميز التدخل العسكري الروسي في سوريا بالديناميكية وعدم الجمود، فعلى سبيل المثال نجد أن روسيا قامت في 15مارس 2016 بسحب القسم الرئيسي من مجموعاتها العسكرية في سوريا بناء على أوامر الرئيس بوتين، بعد أن استمرت العملية العسكرية لمدة 168يوم، أما القسم الباقي من القوات الروسية فحددت مهمتها بمراقبة الالتزام بوقف أطلاق النار وتهيئة الظروف للعملية السلمية، من جانبها أعلنت وزارة الدفاع الروسية في 4 يناير 2017 بأن القوات الجوية الروسية حررت بتعاون مع الجيش السوري 12360كم مربع من الأراضي السورية من سيطرة

(1) مروان قبلان ،الثورة والصراع على سوريا، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة، العدد18،2016،ص75.

الجماعات الإرهابية، مضيفاً أنه تم تدمير725 معسكر خاص بتدريب المسلحين و 405 مصنع و ورشات لإنتاج الذخيرة العسكرية، كما أكد البيان على تصفية 35 ألف مسلح، تدمير 1500قطعة من المعدات العسكرية التابع للإرهلبين، كما أعلنت وزارة الدفاع في21 \12\2017 على أن الجيش السوري وبدعم من القوات الروسية نجح في تحرير نحو87.4% من الأراضي السورية، التي كان يسيطر عليها داعش، منذ إطلاق روسيا عملياتها ضد الإرهاب في سوريا فقد نفدت القوات الروسية الجوية بشكل عام أكثر من 30 ألف طلعة قتالية أدت إلى تدمير 96828موقعاً للإرهابيين[1].

خلاصة القول هنا، قد أحدث التدخل الإيراني الروسي في الأزمة السورية تحولاً كبير في الإستراتيجية التركية حيال الأزمة، فبعد أن كانت تركيا تطالب بإقامة منطقة أمنة على حدودها الجنوبية فإن التدخل نسف كل الطموحات التركية من تغير النظام وإنشاء المنطقة الآمنة، إلى مواجهة مع إيران وبشكلاً وضح مع روسيا رغم العلاقات الاقتصادية المتينة، بل تحولت إلى اشتباك دبلوماسي معها. لقد أدركت الحكومة التركية بأن التدخل الروسي قد قلبا موازين القوى لصالح النظام السوري، وفرض معادلة جديدة على المستوى الداخلي كما يسعى إلي فرضها على مستوى الإقليمي .

من جانب أخر، فإن هذا التدخل قد دعم تقدم قوات وحدات حماية الشعب الكردي، التي تعتبرها تركيا تهديداً لأمنها القومي، في حال أي تقدم تحققه على مستوى تكوين الكيانات الكردية المستقلة، لاسيما أن طموحات الحركات ربط المناطق من أقصى الشمال إلى أقصى الشرق ،يتضح أيضاً أن تركيا، أصبحت في موقف صعب بعد التدخل العسكري الروسي في سوريا، لاسيما بعد إسقاط الطائرة الروسية من قبل القوات التركية، حيث تسببت هذه الحادثة في تدهور العلاقات الثنائية بين البلدين.

(1) عهد جبر قطريب، دوافع الموقف الروسي في الأزمة السورية ،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية اللاذقية سوريا،العدد الثاني ابريل 2018،ص196-197

## المبحث الثالث

## الأداء المستقبلي للإستراتجية التركية تجاه سوريا

إن البحث في مستقبل العلاقات السياسية التركية – السورية، هو محاولة لمعرفة الإستراتجيات المحتملة التي من الممكن أن يندرج ضمنها المسار الإستراتيجي بين البلدين ، خاصة مع تسارع وثيرة الأحداث في سوريا في ظل الأزمة التي عصفت بها، والتي أثرت تأثيرا كبيراً على المستقبل السياسي بين البلدين هذه المعرفة لا تعني إصدار استشراف بقدر ما هو تحديد الاتجاهات وتخيل مستقبل محتمل يمكن أن تفضي إليه هذه الإستراتيجية، تكمن أهمية معرفة هذه الإستراتيجية في سياق عدة أسباب :-

- الاختلال الإستراتيجي في المنطقة نظراً لوجود عدة قوى أخرى تتدخل بشكل كبير في صياغة حاضر ومستقبل المنطقة لصالحها مثل ( إيران ، روسيا ، إسرائيل ، الولايات المتحدة ).

- ما خلفته الأزمة السورية من تدهور في العلاقات بين البلدين، وما ترتب على التغير في الإستراتيجية التركية تجاه سوريا في ظل الأزمة مما نتج عنه صعوبة معرفة ما ستؤول إلية هذه الإستراتيجية مستقبلا، فمن المتوقع حدوث سيناريوهات من خلالها يمكن أن تتحول العلاقات بين البلدين لأحد المشاهد التالية :

### المطلب الأول

### سيناريو الاستمرار التركي في تقديم الدعم العسكري للمعارضة السورية

تشكل المعارضة السورية بالنسبة لتركيا رهاناً جدياً تعمل على إنضاجه وبلورته، وتقوم بكل ما هو ممكن من أجل جعله خياراً سياسياً واقعياً، وقوة سياسية وميدانية متزنة فقد بدأ تعامل تركيا مع المعارضة السورية قبل سنوات عديدة، وقد سبق لنواب من حزب العدالة والتنمية أن تحادثوا مع الرئيس السوري بشار الأسد بخصوص (الأخوان المسلمين)، كما أن الأعلام التركي المقرب من أردوغان وحكومته يواصل الإشارة إلي الظاهرة السورية من منظور انتقادي لدمشق وما تمارسه من تضييق للمعارضة السورية ([1]).

(1) عقيل سعد محفوظ، سوريا وتركيا نقطة تحول أم رهان تاريخي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2012،ص53.

مع بداية الأحداث السورية في عام 2011، وجدت تركيا نفسها أمام خيارات صعبة للغاية تمثلت في الانقلاب على نظرية تصفير المشكلات التي طرحها قادة حزب العدالة والتنمية وعلى رأسهم وزير الخارجية التركية أحمد داود أوغلوا الذي يعد المنظر الإستراتيجي للسياسة الخارجية التركية، وقد كان من نتائج هذا الانقلاب عودة تركيا إلي القيام بدور وظيفي في الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة الممتدة من الشرق الأوسط إلى روسيا والصين ومروراً بإيران، بعد أن أوحت تركيا وفق هذه النظرية بإقامة عمق إسلامي، قد أدى ذلك في المقابل إلي بروز ما يشبه تحالف من الدول المستهدفة من هذه السياسة، أي إيران وروسيا والعراق وسوريا والصين،على شكل العودة إلي أجواء الحرب الباردة كما كان في عهد الاتحاد السوفيتي انعكس هذا الاصطفاف للمزيد من التوتر في العلاقات السورية – التركية، خصوصاً في ظل التورط التركي في الأزمة والدعوة الصريحة إلي تغيير النظام السوري .

في ظل هذه السياسة بدأت أنقرة تتأرجح في إستراتيجيتها من الحدث السوري، حيث وجدت ضالتها في معاداة النظام السوري كي تضرب أكثر من هدف في وقت واحد، وهذه الأهداف تتمثل في إيجاد عمق إسلامي أكبر من تركيا من خلال بوابتها في سوريا، وإيجاد أرضية صلبة في سوريا ما بعد بشار الأسد، وتنفيذا لتلك الإستراتيجية بدأت أنقرة منذ بداية الأحداث في سوريا بتوجيه النصائح إلي النظام السوري بالقيام بإصلاحات داخلية، لكن تغيرات الأحوال بعد ذلك نتيجة التعنت النظام السوري، وحادثة مصرع عدد من الجنود الأتراك على الحدود بين البلدين وبالتالي أصبحت تركيا ملجأ للمعارضة السورية المتمثلة في جماعة الأخوان المسلمين من ناحية والجيش السوري الحر من ناحية أخرى ([1])، حيث أكده مصدر من فصائل " الجيش السوري الحر" في غرفة عمليات " درع الفرت " بدأ العمل على تشكيل " جيش وطني " بدعم من تركيا على أن يعلن عنه في وقت قريب وجاء هذا التطور بعد أن أعلنه الرئيس التركي أن الجيش السوري الحر ينبغي أن يكون هو "الجيش الوطني " لسوريا في المرحلة المقبلة و أوضح مصطفى سيجري مسئول المكتب السياسي في لواء المعتصم "لصحيفة" الشرق الأوسط "في اتصال معه أكد فيه:" بدأنا منذ بداية 2017 العمل على تشكيل الجيش الوطني بمساعدة عدة كاملة من تركيا "وفي المقابل اتهمت وزارة الخارجية السورية، تركيا بإنشاء قاعدة عسكرية داخل الأرض السورية شمال بلدة تل رفعت في محافظة حلب، وادعت الوزارة أنها "تضم مستودعات ذخيرة ومقرات للضباط والعناصر الأتراك"([2])، من جهة أخرى أتهم أردوغان

(1) محمد خليل القدرة، مرجع سبق ذكره ،ص153

(2) دعم تركي للمعارضة السورية لتشكيل "الجيش الوطني" جريدة العرب الدولية بيروت "الشرق الأوسط"18/فبراير/2017متاح على رابط : https://m.aawsat.com

حزب الله ودولاً أخرى بالقتال إلي جانب النظام السوري، وقال إن " الذين يتهمون تركيا بالتدخل في سوريا، عليهم أن يحاسبوا حزب الله والمنظمات والدول التي تدعم الأسد ونحن نعرفها جميعا"، حيث أكده على أن بلاده " قدمت وستقدم كافة أنواع الدعم ألوجستي للمعارضة السورية " وأضاف أن " ذلك لا يعتبر تدخلاً خارجياً في سوريا "، وعبر عن أمله في أن تتخذ أمريكيا نفس الموقف التركي، في المقابل أتهم زعيم حزب الحركة القومية (دولت باخشالى) أردوغان بتسليح ودعم الجماعات الإرهابية في سوريا، وقال "إنهم السبب في الاقتتال الدموي في سوريا "وقال أيضاً " إن حكومة أردوغان دعمت وقدمت كافة أنواع الأسلحة للجماعات الإرهابية التي تقاتل في سوريا، مما انعكس على الوضع الأمني الداخلي لتركيا[1]، إلا أن الحكومة التركية ظلت تدعم المعارضة السياسية وجناحه العسكري (الجيش السوري الحر) لوجستياً ومالياً وعسكرياً، لتتبين خارطة الصراع أكثر فأكثر، بين النظام السوري ومن ورائه روسيا وإيران من جهة والدعم الأمريكي لوحدات الكردية والتي تمثل مصدر قلق لتركيا، استطاعت تركيا هنا دمج كبرى الفصائل السورية تحت لواء الجيش السوري الحر، لتنظم إليه الجبهة الوطنية للتحرير، بهذا أزداد عدد فيالق الجيش الوطني ليصبح 7 فيالق تتفرع إلي ألوية ما يساعد تركيا في كسب ورقة قد تكون تصب في مصلحة الإستراتيجية التركية لتحقيق اهدافها، فقد خاض هذا الجيش معارك عدة كان من أبرزها " عملية درع الفرات " بإسناد جوي بري تركي، لتتمكن من خلالها السيطرة على العديد من القرى والمدن التي كانت تحت سيطرة تنظيم الدولة (داعش) [2].

يتضح مما سبق أن الدعم التركي للمعارضة ، كسيناريو محتمل الحدوث ،سوف يترتب عليه إجراءات إقليمية ودولية فردية على مستوى كل دولة على حدة وفق ما ترتئيه مصالحها ومنافعها الخاصة هذا الواقع لن يمنع التحالف الإقليمي - الدولي، من تقديم شتى أنواع الدعم سواء للمعارضة أو كانت لنظام، برغم من وجود ما يشبه القناعة التامة في عواصم القرار سوى الإقليمية أم الدولية بأن المعارضة بوضعها الحالي غير قادر على الإمساك بالسلطة، و كذلك النظام غير قادر على استعادة سيطرته على كامل التراب السوري حالياً، من هنا يرى الباحث بأن سيناريو استمرار الدعم التركي للمعارضة، هو المشهد الذي يمكن أن يستمر على الأقل

(1) اردوغان : نقدم كافة انواع الدعم اللوجيستي للمعارضة : متاح على الرابط : www.aljaml.com
(2) حليف تركيا في سوريا :تعرف على الجيش الوطني السوري نون بوست متاح على الرابط https://www.noonpost.com

لفترة أطول، و من أهم الاعتبارات التي تشير على استمرار الدعم التركي للمعارضة تتمثل في التالي ([1]) :-

1- تسعى الولايات المتحدة لإبقاء الوضع على ما هو عليه لاستنزاف جميع الطاقات القتالية للأطراف المتنازعة وبالتالي ستقوم في النهاية بتشكيل سوريا كما تراه مناسبة .

2- تدرك تركيا قوة النظام السوري والقوى الداعمة له، في مقابل فشلها في وعودها للسوريين بإسقاط هذا النظام، سعت إلى تعويض ذلك الفشل بتسليح المقاومة ودعمها بكافة الطرق، بالتالي سيظل نوعاً من الوفاء تحمله لها المعارضة في حال تم إسقاط النظام مستقبلاً .

3- الدعم الروسي والصيني و الإيراني وحزب الله ، بجانب النظام السوري واستخدام روسيا لحق النقض " الفيتو " ضد أي قرار يمكن أن يطالب بإسقاط النظام السوري، هذا إلي جانب تعهد هذه الأطراف بحماية النظام لأخر لحظة والحيلولة دون إسقاطه ([2]) .

## المطلب الثاني

## سيناريو استمرار التوغل العسكري المباشر في سوريا

منذ أن احتضنت تركيا المعارضة السورية وقطعت علاقتها مع النظام السوري عملت على إستراتيجية تهدف للعمل على إسقاط النظام السوري عبر دعم المعارضة السورية سياسياً وعسكرياً و السعي من أجل إقامة منطقة عازلة فقد عملت على استجلاب مواقف دولية للتدخل من جهة، ومن الناحية ثانية العمل على عدم السماح ببلورة مكون كردي مستقل عن المعارضة السورية ومحاولة دفع الأكراد للأنظمام للعمل المسلح من أجل إسقاط النظام السوري .

هذا التطلع التركي رافقه سعي دائم إلى خلق واقع أمني عسكري على الحدود من خلال الدعوة إلي إقامة منطقة أمنية عازلة، من جهة ثانية منطلقاً للمعارضة السورية المسلحة بغطاء جوي يشل قدرة طيران النظام، إلا أن المساعي التركية هذه لم تلقي تجاوباً من الغرب وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية، بل حصل تباين في الأجندة بين أنقرة وواشنطن تجاه الأزمة السورية، وجاءت الحرب على داعش لتخلق فجوة كبيرة في مواقف الطرفين على شكل تناقض في الرؤى والإستراتيجيات، بسبب كل ذلك تعقدت الأزمة السورية أكثر ولم يسقط النظام، بدعم من (إيران وحزب الله وروسيا )، من جهة أخرى استفادة الأكراد من استنزاف النظام عسكرياً

(1) صالح بن بكر الطيار ،سورية نحو حرب استنزاف داخلية طويلة الامد ،متاح على الرابط :articles<marebpress.net
(2) محمد خليل القدرة، مرجع سبق ذكره ، ص157

و سحب قواته من المناطق الكردية في إقامة إدارة ذاتية لها وفرض وقائع على الأرض، عليه باتت تركيا ترى أن المستفيد الأكبر من الأزمة السورية هم الأكراد إذ نجحوا للمرة الأولى في تاريخ سوريا في بسط السيطرة على مناطقهم، في ظل هذا التبلور الكردي باتت تركيا ترى أن حدودها أضحت مع كيان كردي في شمال شرق روسيا، بيد أن ما يؤرق تركيا أكثر ليس الصعود الكردي فحسب وإنما إحساسها العميق بأن حليفتها التاريخية (الولايات المتحدة الأمريكية) هي التي تقف وراء ذلك، وأن الهدف النهائي من وراء هذا الصعود الكردي هو إقامة دولة كردية مستقلة في المنطقة ستكون الخاسر الأكبر منها تركيا فبحسب تصريحات أنقرة أنها لن تقبل به مهما كلفها الأمر، بما يعني أن إستراتيجيتها تجاه الأزمة السورية قد تتعرض للتغيير ([1]).

في هذه الحالة أدركت تركيا أن وجودها العسكري على الأرض هو الضمان الوحيد للفوز بنفوذ مؤثر في مستقبل سوريا بالإضافة إلى استعانتها بقوات عسكرية محلية موالية لها تقاتل إلي جانب الجيش التركي، من شأنه ضمان مقعد على طاولة إعادة أعمار سوريا كما أن هذا التدخل من شأنه تعزيز المزيد من الحضور التركي في عدة مناطق في سوريا، مثل أدلب التي تحتضن قوى المعارضة المسلحة المرتبطة بتركيا ([2]).فقد مهدت عدة عوامل إقليمية ودولية لعملية التوسع العسكري التركي داخل الأراضي السورية منها ما يلي :

1- فشل محادثات جنيف مما يندر بنهاية الحلول السياسية في سوريا ، خاصة في ظل سلوك الإدارة الأمريكية، وتحديداً الطريقة التي تعمل بها سواء المبعوث الدولي دي ميستورا أو وزير الخارجية الأمريكي جون كيري مع هيئة التفاوض الممثلة للمعارضة السورية .

2- تطور الأحداث بشكل دراماتيكي لصالح النظام في شمال سوريا، بمساندة روسية ، مما يندر بقطع ممرات الإمداد للمعارضة السورية مع الحدود التركية بشكل كامل خاصة في ظل تجهيز النظام للسيطرة على مدينة حلب، هذا سيجعل تركيا تخسر أحد أهم أوراق قوتها .

3- استعداد السعودية للمشاركة في عمليات برية في سورية ضد تنظيم الدولة، ووجود توافق سعودي تركي قطري يستشعر الخطر من ترك المعارضة وحيدة أمام القصف الروسي والتدخل الإيراني على الجبهة الشمالية.

(1)خور شيد دلي ، تركيا والتدخل العسكري في سوريا ،2015/6/30 متاح على الرابط :
knowledgegate<www.aljazeera.net
(2) التدخل العسكري التركي في سوريا (يناير 2018- الحاضر) متاح على الرابط : www.marefe/org

4-الرغبة التركية في وضع حد للنفوذ الإيراني في المنطقة ([1]).

5- يعتبر الدافع الرئيسي للتدخل العسكري التركي، التهديد الكردي، بوصفه المهدد الأول للأمن القومي التركي، وهو ما يجمع عليه الأتراك بمختلف توجهاتهم ، باستثناء جزء من الأكراد، ترى الحكومة التركية ضرورة الحد ما أمكن من حصول الفصائل الكردية أي من المقومات التي تعزز أمكانتها العسكرية والمادية على الأرض وتجريدها من المكاسب السياسية التي حصلت عليها خلال السنوات الأخيرة منذ عام 2011 ([2]).

ترى الدراسة أن مستقبل استمرار التدخل العسكري التركي في سوريا، مرهون بما تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية من ضمان لتركيا حول عدم السماح للأكراد من إقامة دولة في شمال سوريا أو حكم ذاتي مستقبل و بالتالي فمسار العلاقات التركية ، من المفترض أن تكون واشنطن و أنقرة حليفين، أي أن تستجيب واشنطن لمطالب تركيا بخصوص الملف الكردي فالتوتر الذي جرى بين واشنطن وأنقرة في التعامل مع الملف السوري أو قراءة المسألة الكردية في ظل الملف السوري لم يستمر طويلا، لأن أنقرة تراهن على ترامب الذي يعتمد سياسة مختلفة عن إدارة أوباما كذلك مستقبل التدخل العسكري التركي في سوريا في إطار الملف الكردي لن يمر إلا بضوء أخضر روسي ، يمكن القول بأن الخيار العسكري المنفرد لتركيا، لا يمكن أن يكون الخيار الأمثل لتركيا تجاه الأزمة السورية كون روسيا والصين وإيران لن يكون موقفهما على الأقل سوى التهديد برد قاسي إذا ما سولت لتركيا نفسها بضربة عسكرية موسعة داخل الأراضي السورية ومن هنا يمكن القول، إن استمرار التوغل التركي عسكريا في سوريا هو أمر محدود جداً، وان هدا التدخل لن يستمر لفترة طويلة

(1) سيانريوهات التدخل العسكري التركي في سوريا، تقدير موقف ،مركز جسور للدراسات ، تركيا، غازي عنتاب،2016 ، ص 4-5.

(2) التدخل العسكري التركي شمال سوريا دوافع الضرورة أم الاستراتيجية ، تقرير مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات وحدة الرصد والتحليل، اسطنبول تركيا ،ص3.

## ألخاتمه

تناولت الدراسة إشكالية طبيعة الإستراتيجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية في الفترة الممتدة بين 2018/2011 وكيف تأثرت هذه الإستراتيجية بالدور التركي في الأزمة السورية حيث هدفت الدراسة إلى محاولة رصد وتحليل طبيعة الإستراتيجية لتركية في عهد حزب العدالة والتنمية عن طريق تناول أهم محدداتها ومبادئها، والتعرف على واقع تعاطيها مع بيئتها الخارجية التي تتميز بالحركية ولاستقطاب الشديد ومعرفة خصوصية المجال الحيوي الذي تتحرك فيه كذلك التعرف على أولوياتها في عمقها الجيو سياسي، ولأسس التي تتحرك من خلالها أدواتها في ظل المتغيرات الإقليمية التي طرأت على المنطقة بعد 2011، كذلك إبراز أهمية الدور الإقليمي التركي من خلال الدور الذي لعبته في إدارة الأزمة السورية وفق تصورات المصلحة التركية الوطنية ومحاولة فهم السلوك الخارجي التركي في تعاطيه مع التحديات الأمنية الجديدة التي فرضتها الأزمة السورية و تبيان أهم الانعكاسات التي أثرت على مكانة تركيا الإقليمية وعلى سياستها الخارجية في تعاملها مع الأزمة السورية لمعرفة مكامن الخلل فيها، و توصلت الدارسة في النهاية إلى أن الإستراتيجية لتركية اعتمدت على النسق الفكري والحضاري لنخبة الحاكمة وتأثرت توجهات تركيا بها، مما جعلها ترسم إستراتيجيتها تجاه الأزمة السورية على تخمينات وتوقعات افتراضية، هذا من وجهة نظر الباحث،نتج عنها فشل تركيا في إدارة الملف السوري، ووفقاً لخطة وتقسيم الدراسة فقد وصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج التالية :

1- تميزت الإستراتيجية التركية – السورية خلال فترة الدراسة بطورين : **الأول** بدأ قبل عام 2010 بفترة وجيزة واستمر حتى أوائل عام 2011 تميزت خلاله العلاقات بين البلدين بالتقدم والتطور في مختلف المجالات، وصولا إلي مرحلة التحالف الاستراتيجي بين البلدين، بتأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي بينهما عام 2009، وما تعكسه هذه الخطوة من حالة التقدم ومثانة العلاقات بين الطرفين خلال هذه المرحلة، أما **الثاني** فبدأ من أوائل عام 2011، واتسمت بالتأزم و الخلاف بين البلدين، نتيجة اندلاع الأزمة السورية والمواقف التركية منها، والتي أدت إلي وصول العلاقات بين البلدين في هذه المرحلة إلي درجات خطيرة أدت إلي عودة العلاقات التركية – السورية، إلي ما قبل الاتفاق التركي – السوري عام 1998، بخصوص المسألة الكردية .

2- لعب التغير في النظام السياسي التركي، ووصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا عام 2002، دوراً أساسياً في التقدم الإستراتيجية التركية والنجاح الذي حققته هذه الإستراتيجية في هذه المرحلة، حيث أدى التوافق في الإستراتيجية بين البلدين إلي تجاوز العديد من القضايا الخلافية، والسعي إلي تطوير علاقات بين البلدين بما يخدم مصالح الطرفين خلال المرحلة الأولي .

3- مثلت المسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوربي و الرفض الأوروبي المقابل أهم العوامل الرئيسية في التقارب التركي –السوري، والتركي بصفة عامة، حيث سعت الحكومة التركية إلي محاولة إيجاد موقع مؤثر ومكانة عالية لتركيا في كافة شؤون المحيط الإقليمي لها سعيا منها لإثبات أنها قوة إقليمية مهمة ومؤثر في محيطها الإقليمي .

4- مثلت المسألة الكردية احد أهم عوامل التقارب بين البلدين، والتي عملت على زيادة التعاون و التقارب بين البلدين، حيث أدى التوافق بين كل من البلدين حول التعامل مع تطورات المسألة الكردية منذ اتفاق " أضنه " 1998 ، و بصورة أكبر بعد اعتقال عبدالله أوجلان 1999 ، وما تلاها من تطورات بعد احتلال الأمريكي للعراق عام 2003 ، إلي جعل القضية الكردية إحدى أهم العوامل الرئيسية في التقارب بين البلدين خلال المرحلة الأولى من الإستراتيجية التركية ، أما خلال فترة الأزمة فقد مثله الملف الكردي أهم أولويات أنقرة وخاصة من الناحية الأمنية وذلك يرجع إلى تخوف أنقرة من استغلال هذا الملف من قبل النظام السوري لزعزعت الأمن القومي التركي.

5- أدت تطورات الأحداث بعد اندلاع الثورة في سوريا في مارس 2011، إلي تدهور العلاقات التركية – السورية بشكل كبيرة، نتيجة للإستراتيجية التركية الجديدة تجاه الأزمة السورية، مما أدى إلي قطع العلاقات بين البلدين ووصلها إلي درجة خطيرة وغير مسبوقة، وخاصة بعد رفض النظام السوري الاستجابة للدعوات التركية ومحاولة إيجاد حلول سلمية للازمة منذ اندلاع الأحداث وما تبعها من تبني تركيا لموقف متشدد من النظام السوري .

6- أدت الإستراتيجية التركية تجاه الأزمة السورية إلي إنها سياسة " تصفير المشاكل مع دول الجوار " التي تعبر الركيزة ألأساسه التي تنطلق منها الإستراتيجية التركية تجاه محيطها الإقليمي، والتي أدت إلي تنمية العلاقات التركية مع كافة دول الجوار وفي مختلف الميادين، الذي انعكس بدوره على صورة تركيا ومكانتها في المنطقة .

7- وأخيراً يمكن القول أن المصلحة الوطنية تلعب الدور الحاسم في تحديد شكل وطبيعة الإستراتيجية، حيث أدى التوافق في المصالح بين البلدين في المرحلة الأولى إلي تجاوز فترة طويلة من العداء ولتوثر بين البلدين والتوجه نحو التنمية والتعاون في كافة المجالات ، على الرغم من عدم الوصول إلي حلول نهائية لأغلب القضايا ذات التأثير السلبي بين البلدين مثل ( قضية لواء الاسكندرونة ، ومسألة المياه) .الأمر الذي يعنى بأنه في حالة التوافق في المصالح بين النظم السياسية الحاكمة فإنه يتم التغاضي عن كثير من القضايا والملفات المؤثرة بين الدول، وعند التضارب في المصالح بين الطرفين يحدث العكس فتركيا أصبحت من الأطراف الرئيسية الداعمة للمعارضة السورية والداعية إلي إسقاط النظام السوري، عقب تطورات الأزمة السورية وما تبعها من تغير في الراء الإستراتيجية لتركيا تجاه النظام السوري.

# قائمة المصادر والمراجع

**أولاً: التقارير**


1- أف ستيفان لارابي، العلاقات التركية الإيرانية في شرق أوسط بات متغيرا، تقرير معهد أبحاث RAND ، 2013.

2- التدخل العسكري التركي شمال سوريا دوافع الضرورة أم الإستراتيجية، تقرير مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات وحدة الرصد والتحليل.

3- الدور التركي الجديد في الشرق الأوسط المعالم والأبعاد والأفاق، سلسلة تقارير غير دورية مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية العدد 10 ، أغسطس 2008.

4- تركيا والقضية الفلسطينية مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بيروت، سلسلة تقارير.

5- تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، مجلس حقوق الإنسان الدورة الثالثة والعشرون، البند 4 من جدول الأعمال 2013، ( Advance Unedited Vevsion).

6- حرية حامد، تقرير موقف المشروع الكردي والحسابات التركية في عملية " غصن الزيتون "، المركز الفلسطيني الأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية، 2018 .

7- دوافع التدخل التركي في سوريا واحتمالات توسعه ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة : تقرير موقف ،2016 .

8- سعد الحاج، سوريا : السياسة التركية بعد غصن الزيتون ، تقارير سياسية ، المعهد المصري للدراسات ، 3 مايو 2018 .

9- سيناريوهات التدخل العسكري التركي في سوريا، تقرير، جسور للدراسات فبراير2016 تركيا – غازي عنتاب.

10- طارق دياب، عملية درع الفرات في مرحلتها الثالثة، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات ، ديسمبر 2016 .

11- مراد يشلطاش، عمر أوزكير لجيك، السياسات التركية في سوريا وآفاقها من منظور تركي تقارير مركز الجزيرة للدراسات ، 12/مارس/2019.

12- مسألة التمثيل الكردي في تركيا وبدائله، تقدير موقف، مركز الأمارات للسياسات، وحدة الدراسات التركية، 2015.

**ثانياً : الكتب**

**1**- أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت،ط4، 2017.

**2**- أحمد مشعان نجم، مكانة تركيا الدولية، دراسة في توازنات الإقليمية والدولية، دار الناشر المنهل، 2017 .

**3**- أركان إبراهيم عدوان، العلاقات السورية التركية – المحددات والقضايا، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط،(1)، 2019.

**4**- أزاد أحمد علي، وآخرون، خلفيات الثورة : دراسات سورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط، (1) ،2013 .

**5**- إيمان دنى، الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، دار الناشر المكتبة القانونية الإسكندرية، ط1 ،2014.

**6**- بكر محمد راشيد البدو، ألمكانه الإقليمية لتركيا حتى عام 2020، الدار العربية للعلوم الناشرون، بيروت لبنان، ط،(1)،2015.

**7**- جلال عبدا لله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية–التركية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط 1،1998.

**8**- جمال خالد الفاضي، التغير في النظام السياسي التركي و أثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، دار الخليج للنشر والتوزيع،ط، 1، 2018 .

**9**- جنى جبور، تركيا دبلوماسية القوة الناهضة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت،ط،1 2019.

**10**- خليل حسين، حسين عبيد، إستراتيجية التفكير والتخطيط الاستراتيجي : استراتيجيات الأمن القومي، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، لبنان، ط(1) ، 2013.

**11**- رايق سليم بريزات، مشروع الشرق الأوسط الكبير للسياسة الخارجية الأمريكية الأهداف – الأدوات – المعوقات، عمان الأردن، ط (1)، 2013 .

**12**- رفيق حبيب، الثورة السورية وترويض الربيع العربي،بيروت لبنان، ط1 ،2013.

**13**- سامر سليمان الجبوري، التنافس الأمريكي الروسي في الشرق الأوسط – الأزمة السورية نموذجاً، دار الرافدين للطبعة والنشر، بيروت، ط، 1، 2018.

**14**- سعد شاكر شلبي، السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط المرتكزات – المحددات – الأهداف، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2018 .

**15**- سعيد الحاج، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، ط،1 ،2016.

**16**- سمير زيان سبيتان، تركيا في عهد رجب طيب اردوغان، الحنادرية للنشر والتوزيع، عمان الأردن ،ط (1)،2012.

**17**- شاهر إسماعيل الشاهر، تجليات الحرب على سورية، جامعة دمشق سوريا،2018 .

**18**- أحمد عبدالعزيز محمود، تركيا في القرن العشرين،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية ط، (1)،2012.

**19**- عبدا لكريم كاضم اعجلى، العلاقات التركية–الإسرائيلية في ضوء الإستراتيجية التركية الجديدة، عمان، دار مجدالاوي لنشر والتوزيع، ط،(1)، 2015.

**20**- عزت السيد احمد الثورة السورية والنظام السوري، دار أنهار، بيروت،ط (1)، 2014.

**21**- عزمي بشارة، سورية : درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ،ط(1)، 2013 .

**22**- عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية – التغيير، بيروت لبنان،ط (1)، 2012.

**23**- عماد يوسف،تركيا: إستراتيجية طموحة وسياسة مقيدة مقاربة جيوبولتيكية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبو ظبي، ط(1) ،2015.

**24**- عمار عباس محمود، القضية الكردية إشكالية بناء الدولة، العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ط (1)، 2016.

**25**- عمر كامل حسن، مجلات الحيوية لشرق الأوسطية في الإستراتيجية الإيرانية، الدار العربية للعلوم الناشرون، بيروت، ط (1)، 2015.

**26**- فراس محمد اليأس، تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط(1)، 2016م

**27**- كمال ديب، الحرب السورية تاريخ سورية المعاصر،دار النهار عمان، 1970 – 2015.

**28**- مثنى فائق العبيدي، سياسة تركيا تجاه القضايا العربية ( دراسة في طبيعة المحددات والمواقف) دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن، ط(1) ، 2016.

**29**- مجموعة مؤلفين، خلفيات الثورة دراسات سورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط (1)، 2013.

**30**- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، دار الجبل، بيروت، ط(2)، 2001.

**31**- محمد زاهد جول، التجربة النهوض التركية، كيف قادة حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم ؟، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت،لبنان، ط،(1)،2013.

**32**- محمد طالب حميد، السياسة الخارجية التركية و أثرها على الأمن العربي ،العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط (1) ، 2016.

**33**- محمد نورا لدين، تركيا والربيع العربي، صعود العثمانية الحديدة وسقوطها، رياض الريس للكتب والنشر، لندن،ط (1) ، 2015.

**34**- مليحة بنلي الطون ايشيق، سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الإقليمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبو ظبي، ط (1)،2011.

**35**- مينا اسحق طانبوس بولس، السياسة التركية تجاه سوريا ، منذ 2002 حتى الآن، الناشر المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ط (1)،2014

**36**- نشأت الديهي، تركيا القمع المتوضئ، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، ط (1) ، 2014.

**37**- وليد رضوان العلاقات العربية التركية، دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية و pkk في العلاقات العربية – التركية – العلاقات السورية التركية نموذج ،ط (1)، 2006.

**38**- ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الإيرانية مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت لبنان، ط (1)، 2015.

**ثالثاً: الدراسات غير منشورة**

1- ابتسام علي مصطفى، التحول الديمقراطي في تركيا في فترة ما بين عام 1990-2004 رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2007.

2- أحمد سالم محمد أبو صلاح، موقف كل من تركيا وإيران من حركات التغيير والثورات الشعبية في الوطن العربي، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة، 2013.

3- احمد سليمان الرحاحلة، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط (الفرص والتحديات) رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن،2014.

4- أسامة أبو دراز، الإستراتيجية الروسية في منطقة المتوسط : دراسة حالة التدخل الروسي في سوريا، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهدي أم البواقي، الجزائر، 2015 ،2016.

5- أسلام نزيه سعيد أبوعون، تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة وأثره على التنمية السياسية في الوطن العربي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطني فلسطين،2017.

6- إسماعيل موسي تركي، السياسة الخارجية التركية تجاه القضايا العربية في ظل حكومة العدالة والتنمية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة 2011.

7- أمل بوساحة، المقاربة التركية في الشرق الأوسط بين الخطاب و الممارسة السياسية دراسة حالة سوريا، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،2013.

8- أيمان دنى، البعد الإقليمي والدولي السياسة الخارجية التركية 2002-2023، أطروحة دكتوراه ، جامعة، محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016 -2017.

9- باهى سعد، حسني يحي، الصراع الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة سوريا (2010-2015) رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر 2016-2017.

10- بحر الزين مسعودى، الأزمة السورية في السياسة الخارجية التركية من 2011- 2019 جامعة قاصدى رباح ورقلة، الجزائر ،2018-2019.

11- بن فاضل ناصيرا ،عبداوي أميرة، الإستراتيجية الروسية اتجاه منطقة الشرق الأوسط في فترة الحراك العربي دراسة حالة سوريا، رسالة ماجستير، جامعة العرب التبسي تبسه الجزائر،2015.

12- بن ملوكة مليكة، الإستراتيجية الروسية اتجاه أزمات الشرق الأوسط الأزمة السورية نموذجا رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2016 -2017.

13- بوزيدي يحي، السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد 2002، رسالة ماجستير في العلوم السياسة ، جامعة وهران، المغرب ، 2012،2013.

14- بونيف سامي محمد، الإستراتيجية الإيرانية والتركية تجاه الأزمة السورية دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، 2016 - 2015 .

15- تمام قيس، العلاقات التركية السورية الواقع واحتمالات المستقبل، رسالة ماجستير جامعة دمشق، سوريا، 2015.

16- جاسم محمد طه، أثر ثورات الربيع العربي على مستقبل التوازن الاستراتيجي الإقليمي في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2013.

17- جمال محمد الفاضي، التغير في النظام السياسي التركي وأثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة 2002-2010، أطروحة دكتوراه، جامعة قناة السويس، مصر2015.

18- حليمة بوزياد دلال أحسن، تأثير الأقليات على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط أكراد سوريا نموذجا، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسى تبسه، الجزائر، 2015-2016.

19- حامد محمد الطيب، السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية : 2017/2002 " دراسة الدور التركي في الأزمة السورية"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر ،2018-2019 .

20- خالد سعيد الزعتري، العلاقات التركية- الإسرائيلية (2002-2014)، رسالة ماجستير جامعة القدس، فلسطين، 2015.

21- خالد كمال هنية، السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية 2002-2015 رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، غزة، 2015.

22- خيرة فراحنية، الإستراتيجية الروسية في دول الخليج القريب لدول جنوب القوقاز 2008/2000، رسالة ماجستير، جامعة محمد ابوضياف المسيلة، الجزائر، 2018/2017.

23- رابياد يهية، أكلي محفوظ، دور إستراتيجيات القوى الإقليمية والكبرى تجاه الحراك في منطقة الشرق الأوسط (2011-2016) سوريا نموذجا، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2016- 2017.

24- رامي عبدا لله عبدا لمحسن، توازن القوى الدولية وأثره على الأزمة السورية، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، غزة، 2014.

25- رائد حاج سليمان، أثر المتغير القيادي على العلاقات السورية – التركية وانعكاساتها على المشاريع المطروحة للمنطقة 2000- 2011، أطروحة دكتوراه، جامعة حلب،سوريا، 2014

26- رمزي فخري علي الحموز، العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حزب العدالة والتنمية رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، 2013.

27- زايد أسامة أحمد الرحمان، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء فترة الحكم حزب العدالة و التنمية (2003-2010)، رسالة ماجستير في العلوم سياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012-2013.

28- زهيرة بوراس، مروى جغباو، تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على الأمن الأوروبي رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي تسبه، الجزائر، 2015-2016 .

29- زوبيدة سنوسي، تداعيات الأزمة السورية على العلاقات الروسية التركية فترة " 2013 – 2017" رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي أم البوقي، الجزائر، 2016-2017.

30- سامح محمود محمد الغرا ، تطور الأوضاع السياسية للأقلية الكردية في ظل الصراع على السلطة في سوريا (2011-2013)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة ، 2015.

31- سمية حوادسي، العلاقات التركية – الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2014،2013.

32- سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية : 2013 – 2011، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة ، 2015 .

33- شتوان دهية، الإستراتيجية التركية الجديدة تجاه الشرق الأوسط (2002-2014) رسالة ماجستير، جامعة مولودى معمري تيزي وزو، الجزائر، 2014-2015.

34- شكري ديهية، سلوم ويزة، السياسة التركية بين المثالية والواقعية في ظل حزب العدالة والتنمية 2002 – 2015، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر،2015،2014 .

35- صوفيا بوعلي – وفا طوالية، الدور الإقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الرهينة 2010-2015،رسالة ماجستير في العلوم السياسية جامعة العربي، الجزائر، 2016/2015.

36- الصيد تلنزار، حسام الدين مكي، السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية، رسالة ماجستير، جامعة 08 ماي قالمة، الجزائر، 2016/2015 .

37- ضياء نورا لدين، وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا وانعكاسه على العلاقات التركية المصرية 2013/2002، رسالة ماجستير جامعة الأزهر، غزة ،2016.

38- طايل يوسف عبدا لله العدوان، الاستراتيجي الإقليمية لكل من تركيا و إيران نحو الشرق الأوسط (2002 – 2013)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013.

39- طبي الحسن، السياسة الخارجية التركية بين البعد الديني والبعد العلماني فترة حكم حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2015،2014.

40- عبد الديم شريطي، عزا لدين بن خدير، تدخل القوى الكبرى في سوريا دراسة في الاستراتيجيين الروسية والأمريكية (2015-2016)' رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي الجزائر،2016-2017 .

41- عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، الإستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط، 2000 – 2008،( دراسة حالة القضية الفلسطينية )، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر غزة ،2012.

42- عفاف حراش، تركيا وقضية الانضمام للاتحاد الأوربي في فترة حكم حزب العدالة والتنمية 2002-2011، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسة جامعة الجزائر 03،الجزائر،2011.

43- علي احمد عايش النجار، السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا خلال الفترة من 2008 إلى 2014، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، 2017.

44- قاسيلي عبد القادر، الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط من 1990 – 2014، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجبلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، 2014- 2015.

45- كارو كامران حمة صديق، تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط مند العام 2003، رسالة ماجستير، جامعة بيروت العربية، 2016.

46- كمال محمد الأسطل، السياسة الخارجية للقوى الإقليمية تجاه الثورة السورية " تركيا وإيران" دراسة مقارنة : 2011- 2014، رسالة ماجستير، جامعة غزة فلسطين 2014.

47- ماكي مريم، السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة السورية(2011- 2014)، رسالة ماجستير، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة ، الجزائر، 2014-2015.

48- ماوكي سفيان، السياسة الخارجية الروسية والتحولات السياسية في المنطقة العربية دراسة مقارنة لحالتي ليبيا وسوريا ، أطروحة دكتورة ، جامعة الجزائر، 2018.

49- محمد التلولي، السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا من 2002-2008، رسالة ماجستير جامعة الأزهر، غزة ،2011.

50- محمد خليل يوسف القدرة، تطور العلاقات التركية السورية في المتغيرات الإقليمية والدولية : 2007 /2012 ، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة 2013.

51- محمد سليمان علي، تأثير البعد الجيوستراتيجي في صناعة السياسة الخارجية التركية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق سوريا، 2018.

52- المختار قريشي، دور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية (2011-2014) رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف السيلة الجزائر،2014-2015 .

53- مرزوقي خالد، الإستراتيجية الأمنية التركية في ظل المتغيرات الإقليمية (2002-2016م) دراسة في انقلاب 2016، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائر، 2016 – 2017.

54- مريم زغدان، السياسة الخارجية التركية تجاه العراق بعد حرب الخليج الثانية 2003 – 2015، رسالة ماجستير ، جامعة محمد بو ضياف بسكرة، الجزائر، 2014 -2015.

55- معين عبد العزيز محمد أبو شريعة ، التدخل الإيراني في الأزمة السورية وأثره على نفوذها في المنطقة العربية (2011 – 2017)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة ، 2017.

56- ميرة عبد الجواد البدوي، السياسة الخارجية التركية تجاه كل من مصر وسوريا في الفترة (2002-2013)، أطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر 2018.

57- نجاة مدوخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة (دراسة حالة سوريا 2010_ 2014)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015.

58- نسيمة طويل، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق أسيا دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009-2010.

59- نصيرة زهولي، أمينة مسنادى، السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، جامعة تبسه، الجزائر، 2012 /2013.

60- يوسف سامي محمد، الإستراتيجية الإيرانية والتركية تجاه الأزمة السورية دراسة مقارنة رسالة ماجستير ، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر ، 2016 – 2015.

**ربعاً: المقالات والدوريات:**

1- إبراهيم يوسف عبيد، الموقف التركي من الأزمة السورية 2011 – 2017، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، جامعة الأقصى غزة، العدد الأول، 2017.

2- أحمد عارف أرحيل الكفارنة، الخيارات الإستراتيجية لتركيا إقليميا ودولياً، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 4 ، 2018

3- أحمد محمد وهيان ، السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط ، الجمعية السعودية للعلوم السياسية، العدد (11)، 2013.

4- إدريس جنداري، الإسلام التقدمي في تركيا : قراءة تجربة حزب العدالة والتنمية مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.

5- أركان إبراهيم عدوان، أثار وانعكاسات " الربيع العربي" والأزمة السورية على تركيا، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية العراق، العدد 47، 2014.

6- أسامة ابوراشد، التدخل العسكري التركي في سورية حصاد الفشل الأمريكي (الدوحة، قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2016.

7- أسماء شوقي، إستراتيجية خلق منطقة أمنة في شمال سوريا " كألية لحماية الأمن القومي التركي في مواجهة التنظيمات الإرهابية – داعش نموذجا، مجلة الناقد للدراسات السياسية الجزائر العدد الثاني، 2018 .

8- إسماعيل زروقة، التنافس التركي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط، مجلة البحوث السياسية والإدارية ، جامعة محمد ابوضياف، المسيلة الجزائر، العدد التاسع ، 2016.

9- أفراح ناتر جاسم حمدون، التحولات السياسية في البلدان العربية وانعكاساتها على العلاقات التركية – الإيرانية(سورية – نموذجا) 2010-2012، مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل العراق 2016.

10- أميرة إسماعيل ألعبيدي، سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه قطاع غزة (2009 – 2017 مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية العراق،العدد 2، 2019.

11- أياد رشيد محمد، الحكومة التركية وتطورات القضية السورية دراسة في العلاقات والمواقف، مجلة دراسات إقليمية، العدد (43) ،2020.

12- إياد عبد الكريم مجيد، الموقف الإقليمي من التغير في المنطقة العربية ( تركيا ) نموذجا مجلة العلوم السياسية، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، العدد46 ، 2013.

13- بيسان مصطفى موسى، الدور الإقليمي لتركيا في ظل التوراة العربية، مجلة دراسات إستراتيجية برلين ألمانيا، العدد الواحد والعشرون ،2017.

14- بيستون عمر نوري، الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا بعد2011، مجلة قه لا ى زانت العلمية، الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل ، كردستان العراق، العدد1 ، 2019.

15- جاسم محمد حاتم، الدور الإيراني في شرق الأوسط، المتغيرات الإقليمية- العراق- سوريا- إنمودجا، مجلة المدرات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي برلين ألمانيا، العدد الرابع، 2019.

16- جاسم محمد حاتم، المتغيرات المأثرة في -العلاقات التركية الإيرانية: دراسة في المتغيرين العراقي والسوري، مجلة مدرات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي برلين ألمانيا، العدد الثاني 2018.

17- الحارث محمد سبيتان الحلامه، التدخل العسكري الروسي في سوريا الأسباب و الملأت مجلة المفكر الجزائر، العدد2، 2019.

18- حفيضة طالب، خريطة الشرق الأوسط في الفكرة الاستراتيجي التركي بعد 2011، مجلة العلوم القانونية والسياسة العراق، العدد 2 2019 .

19- خالد أحمد احمد موسى، مواقف دولية من الأزمة السورية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، العدد الرابع ، 2017.

20- خالد هنية، عبد الرحمن بن احمد، أبعاد تنافس القوى الفاعلة في الأزمة السورية، تركيا إيران روسيا إسرائيل، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي- برلين، العدد السابع، 2020.

21- رابحة سيف علام، مصير سوريا بين الوحدة والتقسيم، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد 205، 2016.

22- رنا مولود شاك، العلاقات الأمريكية – التركية بين الشراكة الإستراتيجية والتداعيات الأمنية، مجلة تكريت العلوم السياسة العراق ،العدد (12)، 2014.

23- زياد يوسف حمد، الأزمة السورية(2011-2018)، دراسة في مواقف الدول المؤثر منها، مجلة اتجاهات سياسية برلين ألمانيا، العدد6، 2018.

24- سعد عبدالعزيز مسلط، الموسوعة الجزائر للدراسات السياسية والإستراتيجية مركز الدراسات الإقليمية ، الجزائر ، العدد (12) 2017.

25- سفيان مخنف، البعد العسكري في السياسة الخارجية التركية دراسة حالة (سوريا 2011-2018) مجلة مدارات سياسية برلين ألمانيا، العدد الخامس ،2018.

26- سمير صالحة، تركيا والعالم العربي – بعد 15 تموز 2016 ، مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن، 2017.

27- سورية : المعارضة السياسية ورهان المستقبل، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، دولة قطر، 2016.

28- شاهر إسماعيل الشاهر، الموقف الإيراني من الحرب علي سوريا، مجلة جامعة الفرات للدراسات والبحوث العلمية، عدد44، 2019.

29- صافيناز محمد أحمد، المعارضة السورية ومسارات الحل الغائبة مجلة السياسة الدولية مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية العدد 200، 2015 .

30- صايل فلاح مقداد السرحان، أثر المحددات الجيو سياسية على العلاقات التركية العربية 2002 – 2011، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، العدد 2 ،2013.

31- طارق عبدالفتاح الجعبري، حول مفاهيم الإستراتيجية والجيو بوليتكس ودورها في بناء مستقبل قضايا الأمة القضية الفلسطينية نموذجا، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية المركز الديمقراطي العربي ،العدد الثاني ، 2018.

32- عارف محمد خلف البياتي، الدور التركي في الأزمة السورية، مجلة جامعة تكريت للحقوق العدد الخامس، 2010 .

33- عامر على راضي العلاق، ملامح جديدة في العلاقات التركية – الروسية ، دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد الأربعون، 2009 .

34- عامر كامل احمد، التدخل الروسي في الأزمة السورية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد6، 2016.

35- عربي الآدمي محمد، التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق وسوريا والقضية الفلسطينية 1990-2010، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، برلين ألمانيا، 2017.

36- علي بك، تحولات السياسية التركية وأبعادها الإقليمية، مجلة السياسية الدولية، مركز الأهرام القاهرة – العدد 202، 2015.

37- علي حسن باكير، تركيا في ظل التحولات الجيوبوليتيكية في الشرق الأوسط "القوة الناعمة"وصعود "القوة الصلبة"، لباب للدراسات الإستراتيجية والإعلامية، دورية محكمة مركز الجزيرة للدراسات، العدد صفر، 2018.

38- علي حسين، العراق في الإستراتيجية التركية، دراسات دولية، مجلة نوفل، العدد الستون بيروت ،2010.

39- علي حسين باكير، محددات الموقف التركي إزاء خيار التدخل في سوريا، مركز الجزيرة للدراسات ، 2012.

40- علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الانية والانعكاسات المستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، 2011.

41- علي حسين باكير، معوقات التغير السياسة الإيرانية اتجاه الأزمة السورية، مجلة السياسة الدولية مركز الأهرام ، العدد196،2014.

42- عماد يوسف القدرة، مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والاتجاهات تحليل سياسات، 2015.

43- عماد يوسف قدورة، روسيا وتركيا : علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة قطر ،2015.

44- العملية العسكرية في عفرين : الدلالات والمخاطر والخيارات، دراسة السياسات، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة قطر، 18 2018 .

45- عهد جبر قطريب، دوافع الموقف الروسي في الأزمة السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سوريا ،العدد التأني ، 2018.

46- فتحية ليتيم، تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط مجلة الفكر، العدد 5 جامعة محمد خضير بسكرة الجزائر، 2017.

47- فريدة محموم، التدخل العسكري التركي في سوريا اللجوء للقوة العسكرية في العلاقات الدولية ، مجلة اتجاهات سياسية برلين ألمانيا، عدد 3 ، 2018 .

48- قاسم هادي المفرجي، التوجه الاستراتيجي التركي حيال سوريا بعد 2002 ، المجلة السياسية والدولية، جامعة النهرين العراق، العدد 35-36، 2017.

49- لقمان عمر محمود ألنعيمي، التوجهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية ، مجلة الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل العراق، العدد 25 ،2019.

50- محمد محسن أبو النور، انعكاسات التدخل الروسي على دور إيران في سوريا، مجلة السياسة الدولية مركز الأهرام، العدد204، 2016.

51- محمد ياس خضير، خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية ،2016.

52- مراد يشلطاش، عمر أوزكير لجيك، السياسات التركية في سوريا وآفاقها من منظور تركي ، تقارير مركز الجزيرة للدراسات ، 12/مارس/2019.

53- مروان عدنى كامل، احمد مشعان نجم الإستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط دراسة في ضوء عوامل التغيير الإقليمي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 11،2017.

54- مروان قبلان، الثورة والصراع على سوريا، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث قطر، العدد18، 2016.

55- مروان قبلان، صعود تنظيم الدولة الإسلامية وتحولات النظام الإقليمي في الشرق ألعريي مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث قطر، العدد ،13 ، 2015.

56- منال الصالح، اثر السياسة الخارجية التركية من منظور احمد داوود اوغلو (2009-2014)، مجلة الاستناد، جامعة بغداد، العدد السادس 2018.

57- مي سامي المرشد، الدور الإقليمي لتركيا اتجاه الشرق الأوسط (2002-2016م) ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، برلين – ألمانيا ،2017.

58- نادية سعد الدين، التدخل في شمال سوريا وإستراتيجية تركيا الإقليمية، مجلة السياسة الدولية مركز الأهرام، العدد 212 ، 2018.

59- نجاة أركان، العلاقات الإيرانية التركية في ضوء الأزمة السورية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة الجزائر، العدد السابع، 2014.

60- همام القهوجي، عملية (غصن الزيتون ) علي عفرين، أبعادها والمواقف الدولية تجاهها والسيناريوهات المتوقعة ، مسار الدراسة : العسكرية ، طور للأبحاث والدراسات الإستراتيجية 2017.

61- وحيد انعام غلام، تركيا وروسيا : التنافس الجيوبوليتيكي والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 59، 2017.

62- وليد محمود عبد الناصر، مكاسب إيران وخسائرها من الحرب على الإرهاب، مجلة السياسة الدولية مركز الأهرام، العدد199، 2015.

63- عقيل سعد محفوظ، سوريا وتركيا نقطة تحول أم رهان تاريخي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012.

المواقع الالكترونية:

1- http://www.almsallh.ly/ar/contest/38-arabic/statigic/359-vol-39-34

2-www.marocdroit.com

3-http;//www.aljazeer.net/NR

4-www.legal-agenda.com

5-https://www.infosalam.com

6-https://democraticac.de

7-https://carnegie-mec.org

8-https://www.bbc.com

9-kdali<issues<www.wahdaislamyia.org

10-suyrias-war-aff—view<policy-

11-analysis<www.washingtoninstiute.org

12-noderarb>majalla.com

13-Politics<reality<midan<Aljazeera.net

14-item<mainpage<futureue.com

15-muhmnurAldien02(Arabic Writer) saotaliassar.org

16-https://studies.aljazeera.net

17- https://jusoor.com

18-https://m.aawsat.com

19- https://www.noonpost.com

20-articles<marebpress.net

21-knowledgegate<www.aljazeera.net

22-www.marefe/org